مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الاستثمارات الخليجية وإنعاش التعاون العربي

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

الاستثمارات الخليجية وإنعاش التعاون العربي

يمر التعاون العربي في المرحلة الحالية بمنعطف خطير يوشك أن يعصف بكل ما تحقق على صعيد العمل العربي المشترك سواء من خلال جامعة الدول العربية أو مؤسسات هذا العمل الأخرى بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وتردي الأوضاع الاقتصادية في كثير من الأقطار العربية، الأمر الذي غلب في هذه الأقطار الاهتمام بالشأن الداخلي من ناحية وأوقف تنفيذ ما سبق اتخاذه من قرارات في القمم الاقتصادية العربية الأخيرة من ناحية أخرى، وإذا كانت منظومة العمل العربي المشترك قد سقط منها الصومال في مرحلة ثم العراق في مرحلة ثانية، وتقسيم السودان في مرحلة ثالثة، فإن هذه المنظومة يتهددها منذ ثورات السنة الماضية جمود أو على الأقل ضعف دور كل من مصر وسوريا واليمن وليبيا وتونس، وقد غدت هذه الدول مضافًا إليها الصومال والعراق والسودان ليست فقط في حالة إجازة من التنمية، ولكن تردي الأوضاع الاقتصادية فيها يعود فيضاعف من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، ولن تستطيع هذه الدول بمفردها الخروج من هذه الأوضاع الاقتصادية السياسية الأمنية، وإذا كان التعاون العربي لا غنى عنه لإبقاء المنظومة العربية حية، تصبح المسؤولية التاريخية في اللحظة الراهنة ملقاة على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي.

ولا يحتاج الأمر إلى شهادة جدارة من صندوق النقد الدولي حتى تهب دول مجلس التعاون الخليجي لمد يد العون لبعض أعضاء المجلس (البحرين وعمان) وإنقاذ شعوب هذه الدول، فهذه الشهادة قد تكون مطلوبة إذا كان هناك قرض سيمنح، ويبحث مانحه عن ضمانات الاسترداد، ولكنها

دول عربية شقيقة مهددة بالانهيار، وانهيارها سيلحق أضرارًا فادحة بالمنظومة العربية كلها، وإذا كانت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية قد هبت لإعانة أوروبا وإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية المنهارة، وقدمت حينئذ ما عرف بمشروع مارشال، فإن المنطقة العربية الآن في حاجة إلى تبني القمة العربية القادمة إذا عقدت (وإلا مطلوب عقد قمة عربية استثنائية) مشروع مارشال عربي تتولاه أساسًا المنظومة الخليجية العربية، وقوام هذا المشروع الاستثمارات الخليجية المباشرة في البلدان المشار إليها، خاصة الاستثمارات المتوجهة للخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية وتعزيز القدرات الإنتاجية، وفي غياب هذا المشروع العربي تصبح المنطقة العربية مهددة بإعادة استنساخ حالات أندلسية أخرى.

وتستطيع المنظومة الخليجية القيام بهذا الدور بعد معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها في 2011 وقبلها في 2010، و2008 (يقدر صندوق النقد الدولي هذا المعدل في 2011 بـــ 7.8%) وبعد أن غدا ناتجها المحلي الإجمالي يتجاوز 1400 مليار دولار سنويًا، كما أن هذه المنظومة قد سبق أن اضطلعت بمسؤوليات مماثلة حين أقرت وقامت بدعم صمود دول الطوق العربي بعد حرب 1967، ومن خلال المشروعات التنموية التي ساهمت في تمويلها الصناديق الخليجية في العديد من البلدان العربية، ومن خلال المبادرات التي قدمتها ورصدت تمويلاً لها في القمم العربية المختلفة خاصة القمم الاقتصادية، بل إنها أخذت تنظر إلى المنطقة العربية قبل الأحداث السياسية في 2011 كمنطقة استثمارات مفضلة، وينتظر الكثيرون من مستثمري الخليج أن يستقر الأمن في هذه البلدان حتى تعود هذه الاستثمارات إلى سيرتها قبل الأحداث التي وقعت فيها.

ويبين تطور العلاقات الاقتصادية العربية أن العقد الأخير قد شهد نموًا كبيرًا وسريعًا للاستثمار المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي في البلدان العربية، وهذه الاستثمارات إضافة إلى تحويلات العاملين، أسهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي القوي للبلدان العربية، وفي هذا العقد قامت هذه البلدان بجهود ضخمة في الإصلاح الهيكلي وعمليات الخصخصة والتحرر الاقتصادي ما أسهم في تحسن مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الخليجية، حتى غدت هذه الاستثمارات تنافس في ضخامتها الاستثمارات الأمريكية والأوروبية، وقد فاق نمو علاقات الاستثمار البينية العربية نمو علاقات التجارة، ففي عام 2008 بلغ حجم التجارة الخليجية العربية البينية 17 مليار يورو بما يمثل 2.8% من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي 2009 تراجع هذا الرقم إلى 13 مليار يورو بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ليصل إلى 2.5% من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت التجارة مع الشرق العربي أكبر من مثيلتها مع المغرب العربي. فمع سوريا بلغت 5 مليارات يورو في 2008 و3.5 مليار في 2009، ومع مصر 4 مليارات في 2008 و3.6 مليار في 2009، ومع الأردن 3.7 مليار يورو في 2008، و2.6 مليار في 2009، أما المغرب فبلغ حجم تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي 2 مليار يورو في 2008 و1.2 مليار في 2009، ومع ضعف التجارة الخليجية المغربية، إلا أن المغرب غدا وجهة استثمار خليجية مفضلة.

وفي الفترة من 2003 – 2008 بلغ تدفق الاستثمارات الخليجية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 65.8 مليار يورو أو نحو 28.6% من إجمالي التدفق الاستثماري على هذه المنطقة البالغ 229.8 مليار يورو،

وفي السنوات الـــ 6 الأخيرة غدا مجلس التعاون ثاني أكبر مستثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الاتحاد الأوروبي الذي استثمر فيها نحو 85.9 مليار يورو في هذه الفترة، ويمثل المجلس والاتحاد الأوربي ثلثي إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويمثل المشرق العربي المقصد الرئيسي للاستثمارات الخليجية في هذه المنطقة، بينما المغرب العربي يستهوي الاستثمارات الأوروبية، وتعد مصر أكبر مستقبلي الاستثمارات الخليجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث استقبلت من المبلغ المذكور بعاليه 25.6 مليار يورو، بما يمثل 49% من إجمالي التدفق الاستثماري عليها في هذه الفترة، كما تعد الإمارات العربية المتحدة هي مستثمر مجلس التعاون الخليجي الأكبر في منطقة المشرق العربي بإجمالي 35.8 مليار يورو تليها الكويت 11.7 مليار يورو ثم السعودية 11.1 مليار يورو، كما تعد الإمارات أيضًا ثاني أكبر المستثمرين في منطقة المتوسط ككل بعد الولايات المتحدة برصيد استثمارات 37.3 مليار يورو، أو بنسبة 15.5% من إجمالي الاستثمار في منطقة المتوسط، مع الاختلاف في توجه معظم الاستثمارات الأمريكية إلى إسرائيل، بينما توجهت الاستثمارات الإماراتية إلى تركيا ومصر وبلدان عربية أخرى.

وفي السنوات الست الأخيرة استقبلت مصر النصيب الأكبر من تدفق الاستثمارات الإماراتية بإجمالي 18 مليار يورو، وفي 2008 بدأت 421 شركة إماراتية عملها في مصر، من بينها 64 شركة تشييد و 44 شركة خدمات مالية و125خدمات أخرى، و 40 زراعية و 38 سياحية، و 87

صناعية، وقد ظلت مصر وجهة الاستثمار المفضلة لمستثمري الخليج، وجذبت عمليات الخصخصة بها تدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة، كما تعد مصر والمغرب مقاصد مفضلة للسياحة الخليجية، وكانت معظم الاستثمارات الخليجية في قطاعي العقارات والسياحة وشملت المشروعات الرئيسية مشروعات شركة إعمار الإماراتية العقارية والسياحية على ساحل المتوسط وكورنيش النيل، واستثمارات شركة ديار القطرية ومجموعة الفطيم دبي في المجالات المذكورة.

غير أن تدفق الاستثمارات الخليجية إلى البلدان العربية قد تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 مثلها مثل غيرها من مصادر الاستثمار الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه تأجيل أو إلغاء كثير من المشروعات خاصة في المجال العقاري. وبينما شهد عام 2007 إعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن 142 مشروعًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها في 2008 أعلنت عن 135 مشروعًا، ويظهر الهبوط واضحًا حين المقارنة مع أرقام 2006، وفيها بلغ التدفق الاستثماري من مجلس التعاون الخليجي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 23.5 مليار يورو بنسبة 36% من الإجمالي البالغ 64.2 مليار يورو، لتأخذ مكان الصدارة من الاتحاد الأوروبي (25%) وكان عدد المشروعات الخليجية المعلن عنها للاستثمار المباشر 158 مشروعًا، ويوضح الجدول التالي تطور الاستثمارات الخليجية إلى البلدان العربية بين 2003 – 2008 بالمليون يورو:

□

مصدر الاستثمار	مقصد الاستثمار								
	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	مصر	الأردن	لبنان	فلسطين	سوريا
البحرين	143	592	132		229	1497			452
الكويت	2081	730	296	55	3009	1584	1257		1533
قطر		54	403	223	1503	762		339	669
السعودية	736	439	80	12	2993	1345	493	53	1250
الإمارات	1939	2110	4795	564	17848	2313	1218		1111
الإجمالي	4899	3925	5706	854	25582	7501	2968	392	5015

المصدر: Anima Investment Network Study,No3, March 2009,P 153

وكانت أربعة من أكبر 10 مشروعات أعلنت في 2008 مشروعات إماراتية تزيد قيمة كل منها عن مليار يورو، وأكبرها بقيمة 4.6 مليار يورو وهو المشروع العقاري في تونس "بورتا مودا" من قبل هيئة استثمار أبو ظبي وبيت التمويل الخليجي والثاني مشروع تطوير ميناء العقبة الأردني ومشروع سياحي ضخم بقيمة 3.3 مليار يورو من قبل شركة المعبر والثالث مشروع دنيا بارك الجزائري بقيمة 5 مليارات يورو من قبل الشركة الإماراتية الدولية والرابع مشروع شركة إعمار العقارية "المراسي" في مصر بقيمة 1.2 مليار يورو، وكانت مشروعات النقل واللوجستيات الأكثر صمودًا في فترة الأزمة، وفي 2008 أعلنت دول المجلس عن 13 مشروعًا في هذا القطاع 9 منها من قبل الإمارات متركزة في المشرق العربي والجزائر وتصدرتها مشروعات الموانى التي كان أبرزها ميناء السخنة في مصر من قبل موانى دبي العالمية، كما عزز المستثمرون الخليجيون وضعهم في الجزائر بتدشين 15 مشروعًا استثماريًا مباشرًا بقيمة إجمالية 4.9 مليار يورو.

وكل هذه الأرقام السابقة وما تعكسه من تغير جغرافي في توجهات الاستثمارات الخليجية، تعطي مؤشرًا قويًا على الدور الذي يمكن أن يؤديه استئنافها في إنعاش التعاون العربي، بل إنقاذه، هذا التعاون الذي بات

يواجه الآن إشكالية التفكك، غير أن المسؤولية في القيام بهذا الدور هي مسؤولية متبادلة بين مصدر الاستثمار المتوقع وهو دول مجلس التعاون الخليجي، ومتلقي هذا الاستثمار من الدول العربية وخاصة مصر فهي الأكثر حاجة لمثل هذا الاستثمار في الوقت الراهن، فمصدر الاستثمار عليه أن يعيد توجيه استثماراته إلى المشروعات الأكثر خلقًا لفرص العمل والأكثر تشغيلاً للشباب، وهو الذي سبق أن أكدته قرارات القمم الاقتصادية العربية، ولا يتعين عليه انتظار إشارات من المؤسسات الاقتصادية الدولية التي عادةً ما تكون إشاراتها ذات طابع سياسي، ونذكر هنا موقف هذه المؤسسات من تمويل مشروع السد العالي في مصر في خمسينات القرن الماضي، وعلى متلقي هذه الاستثمارات من دول العالم العربي أن يجتهد في توفير مناخ الاستثمار الملائم الذي أساسه الأمن والاستقرار السياسي وحكم القانون واحترام العقود والتعاهدات.

مركز الخليج للدراسات **2012/2/11**

الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

تداعيات التدافع الإقليمي والدولي

على مستقبل سوريا

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

تداعيات التدافع الإقليمي والدولي

على مستقبل سوريا

يمثل البيان الاستثنائي الذي صدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير بشأن سوريا في القاهرة 12 فبراير 2012 – والذي تضمن عددًا من القرارات: كدعوة مجلس الأمن لتشكيل قوات حفظ سلام عربية_أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار في عدة مناطق في سوريا, بالإضافة إلى إنهاء مهمة بعثة المراقبين العرب , مع التعهد بمساعدة المعارضة من خلال فتح قنوات اتصال معها– خطوة جديدة تختلف نسبيًا عن سابقتها من الجهود العربية حيال التعاطي مع الوضع في سوريا الذي أصبح عصيًا على الحل, لاسيما بعد الفيتو الروسي والصيني في اجتماع مجلس الأمن, مما زاد من تفاقم الوضع المأساوي في هذا البلد, وأكد أن حل الأزمة يتخطى إمكانات النظام العربي (ممثلاً في الجامعة العربية), بل والنظام الإقليمي؛حيث تحول الصراع إلى صراع دولي يحكمه النفوذ والمصالح.

وهذه النتيجة من الممكن استخلاصها من متابعة ورصد التباين في مواقف القوى العربية والإقليمية والدولية بشأن الأزمة السورية فيما بين مؤيد للنظام ومؤيد للثورة الشعبية؛ فنجد من يؤيد "الأسد" "كحليف استراتيجي" عن قناعة, معتبرًا أن تلك الاحتجاجات جزء من مؤامرة تستهدف تقسيم سوريا والقضاء على أحد أقطاب الممانعة, وبالتالي أعلن رفض أي محاولة للتدخل في الشأن السوري وعلي رأس هؤلاء, "العراق, وإيران, وروسيا, والصين", وهناك من شهد موقفه تحولاً مابين دعم لبقاء النظام و بين احتضان المعارضة "تركيا", وأما الموقف الثالث فهو من رفض وأدان النظام بسبب مجازره في حق الشعب "غالبية الدول العربية والغربية", ولعل الاتجاه الأول "الداعم للنظام" يعد الأكثر فعالية مقابل الداعم للموقف الشعبي والوضع الإنساني لسوريا, ومن الممكن أن نعزي تراخي موقف الاتجاه الأخير لعاملين الأول الخوف من التورط في النزاع, والثاني ضيق البدائل وخطورة تداعياتها.
ولتوضيح تلك النتيجة نستعرض في التالي أهم المواقف التي اتخذتها القوى السابق الإشارة إليها فعاليتها على الساحة السورية:

نبدأ بإيران باعتبارها أكثر القوى التي فرضت نفسها على الساحة السورية, فبالرغم من دعمها للربيع العربي معتبرة أنه امتداد للثورة الإسلامية بإيران, تغير موقفها تجاه الوضع في سوريا لما يربطها مع النظام من روابط عقائدية وسياسية, بل تمتد إلى روابط تاريخية– بين إيران ونظام "الأسد" "الأب والابن"– تعود إلى نهايات السبعينيات وبداية الثمانينيات عندما كون الطرفان (إيران وسوريا) جبهة للممانعة والمقاومة, فسوريا أكبر حليف استراتيجي للنفوذ الإيراني بالمنطقة العربية, بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية المشتركة. وبالتالي ليس أمرًا مستغربًا أن إيران بعد تحمسها لمظاهرات تونس ومصر اعتقادًا منها أنها تتفق مع نهج ثورتها الإسلامية، انزعجت مما يحدث في سوريا، لسبب بسيط وهو أن تغير نظام "الأسد" يهدد النفوذ الإيراني في المنطقة. واتخذ الموقف الإيراني حيال الوضع في سوريا عدة سمات بدت في ظاهرها دعوات طهران للإصلاح في سوريا, ولكنها دعوات لا تختلف عن دعوة "الأسد" نفسه, كونها تتضمن إصلاح دون أن يمس برئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة به, والسمة الثانية الملحوظة تتمثل في تبرير قمع النظام السوري على اعتبار أن الاحتجاجات مؤامرة خارجية افتعلها الأعداء لتهديد النظام وضرب الأمن في سوريا , مع تحذير الغرب جراء أي تدخل عسكري ضد دمشق, بالإضافة إلى زيارات مسؤولين إيرانيين إلى سوريا أو إصدار بيانات تأييد للنظام السمة الثالثة – بعيدا عن الدعم السياسي– فكانت ممارسات تساعد في قمع التظاهرات؛ حيث تؤكد العديد من المصادر في سوريا، وجود تنسيق كبير يجري بين الاستخبارات السورية و"فيلق القدس" الإيراني من خلال إرسال قوات من الحرس الثوري لقمع الاحتجاجات مع القيام بتدريب السوريين التابعين للنظام منذ عام 2009, إلى جانب الدعم المالي بتقديم مساعدة قيمتها 5.8 مليار دولار لسوريا لدعم اقتصادها، في ظل الأزمة السياسية الحالية بناء على تعليمات المرشد الإيراني "علي خامنئي".

ولم يختلف الموقف الروسي عن الإيراني من ناحية الميل إلى دعم نظام "الأسد", حيث أظهرت روسيا – بجانب الصين– الدعم الأكبر للنظام السوري, فطغى هذا التوجه على تصريحات المسؤولين الروس, منطلقة من مصالح اقتصادية مع "الأسد" تتمثل في الصادرات الروسية إلى سوريا والتي بلغت وفقًا لبيانات 2010 مليارين ومائة ألف دولار أمريكي, والاستثمارات الروسية المتركزة في قطاعي الطاقة والسياحة، بيد أن لروسيا قاعدة عسكرية

في مدينة طرطوس الساحلية, وسقوط "الأسد" يعني انتهاء وجود تلك القاعدة, بالإضافة إلى اعتبار سوريا هي الحليف الاستراتيجي العربي المتبقي بعد سقوط "القذافي", وبالتالي فسقوط النظام السوري يعني ضياع تلك المكتسبات، وهذا ما يجعل روسيا تسعى لبقاء النظام أطول وقت ممكن. فجاء الموقف الروسي الداعم للنظام –من خلال تصريحات المسؤولين– على نحو الدعوة المستمرة للحوار انطلاقًا من أن حل الوضع السياسي الداخلي السوري يتطلب قرارات مدروسة بعيدة عن العنف للتوصل إلى توافق اجتماعي, والتأكيد على حتمية استبعاد أي تدخل خارجي في شؤون دمشق, وقد تجلى الدعم الروسي للنظام عندما استخدمت – مع الصين– الفيتو أثناء اجتماع مجلس الأمن بالرابع من فبراير2012 لاعتماد مشروع القرار الأوروبي العربي لدعم خطة الجامعة العربية التي تدعو "الأسد" إلى وقف العنف والتخلي عن السلطة, وبذلك رفعت روسيا الفيتو للمرة الثانية خلال أربعة أشهر لحماية النظام السوري، (بالرغم من أنها امتنعت عن التصويت بخصوص قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشأن إدانة القذافي حليفها) وبررت روسيا موقفها على لسان رئيس وزرائها "بوتين" بأن الإدانة قد تتخذ ذريعة لفتح الباب لتدخل عسكري أجنبي في سوريا على غرار ليبيا, ولعل الموقف الروسي نابع من رغبة موسكو في حماية مصالحها الجيواستراتيجية والاقتصادية والرغبة في عدم فقدان حليف آخر لها– بعد ليبيا حيث ساعدت بامتناعها عن التصويت في الشأن الليبي في تدخل الناتو وسقوط "القذافي".

ولعل الموقف التركي هو أكثر المواقف ارتباكًا وازدواجية تجاه الوضع في سوريا, فالسياسية الخارجية التركية الحالية–خاصة في العقد الأخير– باتت أكثر فعالية تجاه الشرق الأوسط وقضاياه، طارحة نفسها كنموذج إصلاحي إسلامي على غرار أوروبا, وبالتالي لا يمكن أن تعزل نفسها عما يحدث في سوريا، وخاصة بسبب الالتصاق الجغرافي بين الدولتين والذي يرسخ ارتباطًا جيوبوليتيكيًا وبشريًا وبالتالي فقد تؤخذ الأزمة السورية ذريعة لاستدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية على الساحة التركية بشأن الأكراد والعلويين, مما قد يعرقل سرعة اندفاع الصعود التركي الإقليمي, لهذا لم تستطع تركيا أن تغمض عينها برغم موالاتها للأسد, فبدا موقفها مرتبكًا, فنجدها تدعو إلى إجراء إصلاحات تشريعية ودستورية وسياسية مع الحفاظ على نظام الرئيس "الأسد" والتأكيد الدائم على السيادة السورية وضرورة عدم التدخل

في شؤونها, خاصة في الشهور الأولى من الاحتجاجات، ثم لاحظنا تحولاً تدريجياً في الموقف يتسم بفك الارتباط مع "بشار"، حيث نراها تفتح أبوابها لكافة أطياف المعارضة السورية غير استضافة العدد الأكبر من اللاجئين السوريين , بل إن منطقة الحدود التركية – السورية أصبحت ملاذاً آمناً لعناصر الجيش السوري المنشقة. ومن الممكن إرجاع "التحول التركي" إلى إدراكها بأنها لم تفلح بنهجها الداعم للنظام من إثنائه عن ارتكاب المجازر بينما تزايدت أعداد الضحايا, ولا هناك تعاطف بين حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم والقوى الإسلامية السورية التي تشكل القطاع الأكبر من قوى المعارضة , ومع ذلك لم يصل التحول التركي إلى قطيعة كاملة أو تهديد مباشر.

واستكمالاً للمواقف التي بدت معارضة للنظام السوري– إلى جانب تحول تركيا– نجد الموقف العربي في الأغلب بدا رافضًا لممارسات السلطات السورية، ولكن دون تأثير جلي على الأزمة, ولعلنا نركز هنا على موقف دول الخليج العربي التي شهد دورها الإقليمي صعودًا في السنوات القليلة المنقضية, من خلال لعب دور الوساطة في الأزمات في كل من فلسطين ولبنان واليمن. أما الأزمة السورية فإن من مصلحة دول الخليج سقوط "الأسد", بسبب الاختلاف الأيديولوجي ونطاق التحالف بين الجانبين الخليجي والسوري, فالأول على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة ومتوترة مع إيران وتصنف بالقوى المعتدلة على عكس سوريا, وهناك عامل آخر وهو موقف الخليج العربي تجاه التدخل الإيراني السافر في الشأن السوري, وضغط الشارع الخليجي مع تصاعد وتيرة العنف ضد الشعب السوري, بسحب السفراء من دمشق, وتحريك المبادرة العربية بشأن سوريا في مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في 28 أغسطس 2011, والذي أقر في 2011/11/27 حزمة من العقوبات الاقتصادية بحق النظام السوري, بالإضافة إلى إرسال بعثة المراقبين العرب بهدف إطلاق مباحثات بين النظام وقوى المعارضة، ووقف سيل الدم, ولكن سحبت دول الخليج ممثليها في البعثة ثم تقرر إنهاء مهامها في الاجتماع الأخير.

وبعد عجز مساعي الجامعة العربية في اجتماع مجلس الأمن الأخير في استصدار قرار من المجلس يقضي بدعم المبادرة العربية وإدانة النظام السوري بسبب الفيتو الروسي– الصيني, مما استدعى استياءً شعبيًا عربيًا, ودفع السلطات لاتخاذ عدد من القرارات: قررت

دول الخليج طرد سفراء النظام السوري من أراضيها, كما قرر البرلمان المصري تجميد العلاقات مع نظيره السوري, وإعلان وزير الخارجية التونسي بعقد مؤتمر أصدقاء سوريا في 26 فبراير 2012، وهذا كله يهدف إلى توجيه رسالة قوية للنظام السوري بضرورة وقف القتل, واختتمت الخطوات العربية بالبيان الختامي للاجتماع الوزاري للجامعة العربية بالقاهرة المشار إليه سابقًا ولعله من المثير للدهشة هنا أنه كلما اتخذت الدول العربية موقفًا جادًا, زاد عناد النظام السوري ورفض القرارات واستمر العنف.

وبدورها ظهرت الدول الأوروبية كأقل القوى تأثيرًا فأدانت دون رغبة في إحداث تغيير, فاكتفت بالشجب و"الشعور بالقلق" حيال سوريا!, وسياسات شكلية لعل أقواها إقرار عقوبات اقتصادية على مسؤولين سوريين, وسحب سفراء بريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا من دمشق للتشاور, وقابله إعلان الاتحاد الأوروبي عدم نيته سحب مندوبه الدائم من سوريا, ولم تختلف الولايات المتحدة كثيرًا التي أغلقت سفاراتها بدمشق و تعهد رئيسها بفرض العقوبات وزيادة الضغوط على "الأسد" حتى يتخلى عن السلطة, وأكبر دليل على عدم التأثير هو عجزهم في الوقوف أمام الفيتو الروسي الصيني، مما يثير تساؤلات حول البدائل المتاحة أمام تلك الدول –بعد فشلها في استصدار قرار من مجلس الأمن– والسبب وراء استمرار سكوتها على انتهاكات حقوق الإنسان، وعن سبب استبعادها التهديد بالتدخل العسكري مثلما حدث مع ليبيا, ولعل الإجابة عن التساؤل الأخير تتعلق بالجغرافيا السورية وتوازنات القوى والمصالح، فأي مواجهة على الساحة السورية ستستقطب دولاً إقليمية (إيران وتركيا والعرب) وبالتالي جر المنطقة إلى صراع عسكري, بالقرب من إسرائيل، الأمر الذي يثير قلق الغرب.

بعدما طرحنا مواقف الدول من الأزمة السورية, اتضح لنا دلالة مهمة مفادها أن جميع القوى تتعامل مع تدهور الوضع الإنساني في سوريا بمنطق المصلحة, وكأن الاتجاهين (الداعم للنظام والداعم للثورة) اتفقا على–عن قصد أو من دون قصد– إبقاء الوضع كما هو عليه, أي استمرار "الأسد" في استخدام آليات القمع والإبادة ضد الشعب السوري, مما يعني استمرار تدهور الوضع الإنساني بسقوط عشرات القتلى يوميًا, مما يشكل –مع تزايد معدلات الانشقاق داخل الجيش السوري– إنذارًا بحرب أهلية, ناهيك عن التداعيات الإقليمية والتي تتعلق؛ بأزمة زيادة أعداد اللاجئين السوريين على الحدود السورية مع تركيا ولبنان, وتصدير الاضطرابات

إلى المناطق المجاورة: كالتأزم بين الفصائل الفلسطينية, أو اضطراب الساحة العراقية, أو حدوث احتجاجات الأكراد والعلويين في تركيا, أو نشوب اشتباكات طائفية على الساحة اللبنانية (وهو ما حدث بين السنة والعلويين في مدينة طرابلس شمال لبنان، والتي اتهم البعض السلطات السوريّ بتشجيع توابعها في لبنان لإشعال المنطقة), بل النتيجة الأخطر على الإطلاق جر المنطقة إلى حرب إقليمية تتورط فيها أطراف دولية. تلك التداعيات لأزمة مستعصية تستوجب إعادة القوى الداعمة للثورة السورية حساباتها لوقف نزيف الدم, ولتكون أكثر فاعلية من خلال إثناء روسيا والصين عن موقفهما الداعم للأسد أو على الأقل تحييده أولاً ثم الضغط بكل قوة على القوى الإقليمية الداعمة للأسد لحماية المنطقة من تبعات حرب إقليمية؛ لأن الأمر كله يتوقف على المصالح لا المبادئ.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2012/2/14

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

قمة بغداد العربية..

بين السجال العراقي وحقيقة المشاركة العربية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

قمة بغداد العربية.. بين السجال العراقي وحقيقة المشاركة العربية

في الوقت الذي تنشغل فيه الساحة السياسية العراقية بالإعداد والحشد لعقد المؤتمر الوطني العراقي الذي يعول العراقيون عليه كثيرًا في إيجاد حل لأزمة التشرذم السياسي والطائفي التي يعاني منها هذا البلد من قرابة التسع سنوات، وفي الوقت أيضًا الذي مازالت تتفاعل فيه قضية اتهام نائب الرئيس العراقي "طارق الهاشمي" بالضلوع في الإرهاب ــ تفاجأ المراقبون والمعنيون بالشأن العراقي في الأيام الأخيرة بقضية جديدة طفت على سطح الأحداث العراقية، وإن كانت مختلفة في طبيعتها.. ألا وهي ما يثار من سجال أو جدل حول استضافة بغداد للقمة العربية الـــ 23 المزمع عقدها في نهاية مارس القادم.. وهو السجال الذي كشف عن وجود حالة من الانقسام بين القوى والأطياف السياسية العراقية حول هذه القمة .. والتي تعد الثالثة التي يستضيفها العراق بعد قمتي بغداد لعامي 1978 و1990.

إن مثل هذا السجال في حقيقة الأمر يثير علامات استفهام كبيرة.. فهل اكتشف فريق من العراقيين فجأة أن بلدهم غير مستعد لاستضافة القمة، أم أن الانشغال بالوضع السياسي الداخلي أو بقضايا وملفات وطنية تبدو مهمة بالنسبة لهم ــ كالمذكورة أعلاه ــ هو الذي أدى لذلك؟ وهل هذا الجدل العراقي مرتبط بتوقعات خاصة بالقمة واحتمالات نجاحها أو فشلها أم أن الأجواء الإقليمية السائدة لجهة تأزم علاقات العراق ببعض الدول العربية والمناخ المتوتر في العالم العربي تجعل توقيتها غير ملائم بالنسبة للمعارضين لعقدها؟ كل هذه تساؤلات تطرح نفسها وتبحث لها عن إجابات، وهذه الأخيرة لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال الوقوف على مبررات القوى والأطياف السياسية المختلفة المؤيدة والمعارضة لانعقاد القمة في بغداد مع استعراض المطلوب من الحكومة العراقية المتحمسة لها حتى تضمن استقطاب الدول العربية للمشاركة فيها.

بداية، وقبل استعراض الجدل الدائر حول قمة بغداد.. لابد من الإشارة أولاً إلى أن سعي العراق لاستضافة القمة العربية على أرضه لم يكن يتصور يومًا أن يكون محل جدال داخلي، بل إن المنطقي أن تأتي الاعتراضات أو قل التحفظات على هذه الاستضافة من جانب الدول

العربية بسبب المواقف السياسية لبعض القيادات العراقية المعادية لبعض الدول العربية وخاصة الخليجية، ولحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عانى منها على مدى سنوات طويلة منذ احتلاله وحتى وقت قريب.. فالواقع يقول إن الحكومة العراقية برئاسة "نوري المالكي" ومنذ مرحلة مبكرة من توليها المسؤولية قد سعت بدأب داخل الجامعة العربية ومن خلال علاقاتها الثنائية مع بعض الدول العربية إلى استضافة القمة العربية وكانت في مسعاها هذا ترمي إلى تحقيق عدة أهداف .. **أولها**: كسر حالة العزلة التي يواجهها العراق والتي فرضت عليه بسبب الاتهامات التي وجهت إلى حكومة "المالكي" بالتبعية لإيران وتغلغل الأخيرة في الشأن العراقي .. **وثاني** الأهداف .. إعادة الزخم إلى العلاقات العراقية – العربية؛ حيث تعتمد الحكومة العراقية على دور بعض الدول العربية وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليجي في تمويل البرامج التنموية ومشروعات إعادة الإعمار من خلال ما تقدمة من منح ومساعدات أو من خلال ما توجهه من استثمارات لهذا البلد، و **ثالث** الأهداف هو توجيه رسالة للقيادات العربية من خلال المعاينة على أرض الواقع بأن العراق أصبح مستقرًا ومعاف أمنيًا، ومن ثم لا توجد من ناحية أية موانع تعوقه عن استضافة أية مؤتمرات أو مناسبات عربية، ومن ناحية ثانية تشجيع المتردد من هذه الدول على إعادة فتح سفاراتها وقنصلياتها في بغداد وفي مختلف المدن العراقية الأخرى.

تلك الجهود والمساعي العراقية قد تكللت بالنجاح حين قرر القادة العرب في قمة سرت العربية (27–2010/3/28) وإعمالاً لتقليد تداول استضافة القمة بين العواصم العربية – إقامة القمة (الـــ 23) في العراق، بيد أن استضافة العراق للقمة من الناحية العملية كانت مرهونة بأمرين.. الأول: استقرار الوضع الداخلي سياسيًا وأمنيًا .. حيث سبقت الإشارة إلى أن الدول العربية ما زالت تتخوف من الوضع الأمني هناك، ولاسيما التفجيرات التي شهدتها بغداد ومناطق أخرى في البلاد خلال الشهور الأخيرة، فضلاً على استمرار حالة التشرذم السياسي والطائفي وغياب الثقة بين أهل الحكم ومختلف القوى السياسية وهي أوضاع قد لا تشجع القادة العرب على القدوم إلى بغداد.

الأمر الثاني: مرتبط بالأجواء الإقليمية وطبيعة علاقات العراق مع الدول العربية، فمن المفترض أنه كلما كانت هذه العلاقات تتسم بالاستقرار والإيجابية، كان هناك حرص من

الدول العربية على المشاركة في القمة، بينما كلما كانت هذه العلاقات تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار كان هناك إحجام من تلك الدول عن المشاركة، وهنا يشار إلى عدم الرضا العربي عن التغلغل الإيراني داخله، علاوة على توتر الأجواء بين بغداد وبعض دول الخليج مثل البحرين والسعودية والكويت.

والمتابع لمواقف القوى والأطياف العراقية المختلفة من استضافة القمة، ولاسيما القوى المعترضة عليها – على الأقل في الوقت الحالي – سيلاحظ إن هذه المواقف قد تأثرت بطريقة أو أخرى بالأمرين أو الاعتبارين السابقين... فيما لم يعير المؤيدون لاستضافة القمة اهتمامًا لما يسوقه المعارضون من حجج وأكدوا الاستعداد التام لاستضافتها في موعدها المحدد.

ولو استعرضنا مواقف الجانبين للوقوف على حجج كل منهما سنجد الآتي:

أولاً- **المعارضون**، وهؤلاء يسوقون عدة مبررات منها:

- الخلافات السياسية الداخلية بين الحكومة والبرلمان، فهذه الخلافات وفقًا لقيادي في القائمة العراقية تعطي رسائل غير مطمئنة للمحيط الإقليمي وتنهي الاحتمالات القليلة لإمكان استضافة العراق لهذا المحفل العربي.

- خروج العراق عن الإجماع العربي، فيما يخص الأزمة السورية وقضايا عربية أخرى جعل الدول العربية – بحسب القائمة العراقية- تتحفظ على كثير من السياسات العراقية، بل وتتخذ منها مواقف غير إيجابية.

- عدم ملائمة الوضع السياسي لبعض الدول العربية، فبعض الدول العربية – وفقًا للقائمة العراقية – لاتزال في طور التأسيس مثل اليمن وليبيا وتونس ومصر وبالتالي سيكون الحضور العربي للقمة متواضعًا، كما أن الواقع العربي الحالي تصعب فيه إقامة أي قمة عربية بسبب التصعيدات التي تشهدها المنطقة والمتمثلة في الاضطرابات.

- التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، فبعض الدول العربية – بحسب مصدر كردي- مازالت مستاءة من التغلغل الإيراني في العراق والتأثير القوي لإيران على السياسة العراقية

واستمرار حالة الارتباط القوي بينها وبين بعض الأحزاب والقوى العراقية، مما يضعف من مشاركة الدول العربية الرافضة لهذا التدخل في القمة.

– التدخل العراقي في شؤون بعض الدول العربية، فوفقًا لمصدر سياسي عراقي فإن التصريحات التي يدلي بها بعض الساسة العراقيين ضد بعض الدول العربية والتدخل في مشاكلها تقف وراء تحفظ بعض الدول على حضور القمة.

ثانيًا– **المؤيدون لاستضافة القمة**، وهؤلاء بدورهم – وأغلبهم محسوبون على الحكومة وائتلاف دولة القانون – يبررون موقفهم استنادًا إلى عدة مبررات منها:

– أهمية عقد القمة لمناقشة تطورات الأوضاع في المنطقة، فتأخير عقد القمة من وجهة نظر هؤلاء هو بمثابة تأخير في إمكانية بحث العرب شؤونهم بأنفسهم وطرح حلول لها، فإذا كان العالم مهتمًا بمناقشة الأوضاع العربية، فإن العرب أولى بأن يجتمعوا ويبحثوا أوضاعهم ويعرضوا أفكارهم للمستقبل بشأن كيفية التعامل مع هذه التطورات.

– انتهاء الحكومة العراقية من الاستعدادات اللازمة لاستضافة القمة؛ حيث تؤكد الخارجية العراقية على لسان وكيلها "لبيد عباوي" أن الحكومة هيأت كافة المستلزمات لاستضافة القمة على أعلى المستويات من ناحية أماكن استقبال الوفود وتوفير الجوانب الأمنية، كما ستقوم وفود رسمية من الحكومة بزيارة جميع الدول العربية لتوجيه دعوات رسمية إلى زعمائها لحضور القمة.

– تحسن الوضع الأمني في العراق، فالوضع الأمني وفقًا للمؤيدين لا يمكن أن يؤثر على عقد القمة، لاسيما وأن المنطقة العربية تشهد حاليًا توترات أمنية، والعراق مقارنة بغيره من الدول العربية وضعه الأمني جيد، كما أن المنطقة التي ستعقد بها القمة (ببغداد) ستكون مؤمنة بشكل جيد.

– تحسين علاقات العراق المتوترة ببعض الدول العربية، فالقمة ستكون فرصة جيدة لتحسين علاقات العراق بدول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية والبحرين، الأمر الذي سينعكس على الوضع السياسي والأمني في العراق وعلى المملكتين، ويمتد ليشمل كافة الدول الخليجية والعربية.

ومن استعراض السجال السابق بين المعارضين والمؤيدين لاستضافة القمة العربية في بغداد يمكن القول إن هذا السجال يكشف عن مدى حرص الحكومة على انعقاد القمة في موعدها وحرصها كذلك على أن تكون مشاركة الدول العربية على أعلى المستويات من خلال حضور الملوك ورؤساء الدول.. وأيضًا يكشف هذا السجال عن أن المعارضين لاستضافة القمة في الوقت الحالي لا يهدفون من وراء معارضتهم إحراج حكومة "المالكي"، وإنما تنطلق مخاوفهم من فشل القمة نتيجة لإحجام القادة العرب عن الحضور إلى بغداد.

ويرى محللون أنه حتى يمكن أن يتفادى العراق مقاطعة بعض الدول العربية للقمة ويضمن مشاركتها جميعًا فيها، فإنه مطالب بتوجيه عدة رسائل إلى هذه الدول:

- **الرسالة الأولى**، خاصة بالوضع السياسي في العراق، فالفرقاء العراقيون مطالبون بإنجاح المؤتمر الوطني وتحقيق المصالحة الشاملة من خلال التوصل إلى توافق حول قضايا العمل الوطني، فتحقيق نتيجة إيجابية في هذا الشأن سيساعد علي تشجيع الدول العربية على المشاركة في قمة بغداد والحرص على إنجاحها.

- الرسالة الثانية، تغيير موقف الحكومة العراقية من الأزمة السورية (وهو الموقف المؤيد لنظام بشار الأسد) ليتبنى الموقف العربي والخليجي، لاسيما وأن الدكتور "نبيل العربي" أمين عام الجامعة العربية أبلغ "علي الدباغ" المتحدث باسم الحكومة العراقية خلال لقائه به في أواخر يناير الماضي أنه ما لم تغير الحكومة العراقية موقفها من الأزمة السورية فقد تحجم الدول العربية عن حضور القمة.

- **الرسالة الثالثة**، تغيير موقف العراق من دول الخليج العربية، فالحكومة العراقية مطالبة بإعلان موقف صريح تبدي من خلاله احترامها لدول الخليج ولخصوصيتها وللشرعية القائمة بها، وهي بهذه الرسالة تُصلح ما أفسدته تصريحات بعض المسؤولين العراقيين في حق مملكة البحرين، والتي كان آخرها تصريح "مقتدى الصدر" الذي يعلن فيه دعم الثورة في البحرين بشتى الوسائل، والتي سبقتها أيضًا تصريحات مستفزة لـــ"المالكي" و"الجلبي"، دفعت في مجملها الحكومة البحرينية لتعلن على لسان وزير خارجيتها الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة" عن عدم مشاركة المملكة في القمة.

– **الرسالة الرابعة،** طمأنة الدول العربية عمومًا ودول الخليج خصوصًا – بصورة عملية– بأن الحكومة العراقية تتبع سياسة مستقلة عن إيران، وأنها لن تقبل أي تدخل من أية دولة في شؤون العراق الداخلية، وذلك من منطلق الحفاظ على سيادته وعلى مصالحه العليا.

ورغم أهمية الرسائل السابقة في تشجيع الدول العربية على حضور قمة بغداد ورغم أن بعضها وليس كلها قد يكون أكثر تأثيرًا في تحقيق هذه المشاركة، فإن رؤية هذه الدول أيضًا لحقيقة الوضع الأمني في العراق وفي مدينة بغداد التي تستضيف القمة ستكون أيضًا حاسمة في تحديد حجم إقبال القادة العرب على الحضور إلى العراق أو قد تدفع الدول العربية إلى المشاركة بمستوى تمثيل أقل (على مستوى رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية)، لاسيما وأن الوضع الأمني في العاصمة العراقية مازال مقلقًا في ظل التفجيرات اليومية المتفرقة التي تشهدها، رغم إعلان الحكومة العراقية اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين القمة.

ولعله من الواضح في الوقت الراهن أن الاعتبارات المرتبطة بالداخل العراقي (السياسي والأمني) وكذلك المرتبطة بالأجواء المحيطة بعلاقات العراق وشقيقاته من الدول العربية تمارس تأثيرًا سلبيًا على القمة العربية – رغم استعداد الحكومة العراقية الجدي لها باعتراف أحمد بن حلي الأمين العام المساعد للجامعة العربية – لذلك فإن الاحتمال الأكبر قد يكون تأجيل القمة مثلما أجلت في العام الماضي، وقد يكون الاقتراح الأكثر عملية – من وجهة نظر البعض – هو إقامتها في مقر الجامعة بالقاهرة تحت رئاسة العراق، وهو اقتراح يبدو وجيهًا.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/2/18

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

أمريكا ومنظمات المجتمع المدني العربية

مصر نموذجًا

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

أمريكا ومنظمات المجتمع المدني العربية.. مصر نموذجًا

بعدما فازت حركة "حماس" فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 قال "دينيس روس" المنسق الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط: "من حق الناخبين (فى الشرق الأوسط) أن يختاروا من يشاءون، ومن حقنا أن نتعامل مع من نشاء، فالانتخابات لا تصنع ديمقراطية، وليس علينا أن ندعم من يرفضون معتقداتنا".

هكذا لخص الرجل في كلمات بسيطة معنى الديمقراطية الأمريكية التي تحاول الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهما تلونت بالانتماء الديمقراطي أو الجمهوري تطبيقها على كافة دول العالم، بل وفرضها عليها تارة بسلاح المعونات والمساعدات أخرها وليس أولها محاولتها إثناء الدول الأعضاء بمنظمة اليونسكو عن التصويت لصالح عضوية كاملة لفلسطين بالمنظمة، وهو المسعى الذي باء بالفشل رغم وقف تمويلها لمشروعات اليونسكو الإنسانية .. وتارة أخرى إذا استعصى الأمر باستخدام القوة كما حدث في أفغانستان (2001) والعراق (2003).

والنموذج الحي أمامنا في الوقت الراهن على تطبيقها لمفهومها الخاص بالديمقراطية باستخدام الأساليب والأدوات نفسها، هو استنكارها على مصر مساعيها لتصحيح أوضاع أمنها القومي وفرض سيادتها على أراضيها بعد الثورة، واتهامها بتضييق الحريات وقمع حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بعدما قامت السلطات المصرية بغلق مقرات 17 منظمة أهلية محلية ودولية منها 4 منظمات أمريكية، وهي: "المعهد الجمهوري الدولي" و"المعهد الديمقراطي الأمريكي" ومنظمة "فريدم هاوس" و"المركز الأمريكى للصحفيين "، ومصادرة ما بها من أجهزة كمبيوتر وأوراق؛ وإحالة السلطات القضائية 43 متهمًا مصريًا وأجنبيًا بينهم 19 أمريكيًا إلى المحاكمة الجنائية، والتي بدأت أولى جلساتها يوم 26 فبراير وتقرر تأجيلها لجلسة 26 أبريل القادم للاطلاع استجابة لطلب الدفاع عن المتهمين، بتهمتين رئيسيتين، الأولى: تتعلق بتأسيس وإدارة فروع لمنظمة دولية بغير ترخيص من الحكومة المصرية، وهو ما يتجسد على سبيل المثال في فرع منظمة "فريدم هاوس" بالقاهرة، والذي أدار برامج تدريب سياسي لأحزاب، وإجراء بحوث واستطلاعات رأي على عينات عشوائية من المواطنين، ودعم حملات انتخابية لممثلي أحزاب سياسية، وحشد ناخبين في الانتخابات

البرلمانية، وإعداد تقارير بهذا النشاط وإرسالها للمركز الرئيس ي فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتمويل أشخاص، وكيانات غير قانونية بغير ترخيص ، بما يخل بسيادة الدولة المصرية.

أما التهمة الثانية فتمثلت في تلقي أموال ومنافع من منظمة دولية عن طريق تحويل مباشر على حساباتهم البنكية، ومن خلال شركات تحويل الأموال وبطاقات ائتمان خاصة متصلة بحسابات بنكية خارج مصر من أجل ممارسة النشاط محل التهمة الأولى المحظور قانونًا، والذى أخل بسيادة الدولة المصرية ؛ فقد أظهرت التحقيقات مسؤولية المتهمين عن تأسيس وإدارة خمس منظمات أجنبية منها أربع منظمات أمريكية وواحدة ألمانية حصلت على 48 مليون دولار من الخارج في الفترة من مارس حتى ديسمبر 2011 بالمخالفة للقانون (المعهد الجمهوري 22 مليون دولار؛ المعهد الديمقراطي 18 مليونًا؛ منظمة فريدم هاوس 5 ملايين؛ المركز الدولي الأمريكي للصحفيين 3 ملايين، ومؤسسة كونراد الألمانية مليون و600 ألف يورو).

وهذه الاتهامات لم تأت من فراغ، بل يدعمها 11 دليل ثبوت كشفت عنها هيئة التحقيق متمثلة في: أقوال الشهود وتقارير الخبراء واللجان المختصة والتحويلات والشيكات البنكية ، بالإضافة إلى الأحراز التى تم التحفظ عليها عقب عملية التفتيش التى قامت بها النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي يوم 29 ديسمبر 2011، وهو ما أكدته بوضوح الشاهد الأول في القضية، وهي وزيرة التعاون الدولي المصرية "فايزة أبو النجا"، التي اتهمت الولايات المتحدة بأنها عملت على احتواء الثورة المصرية وتوجيهها لخدمة مصالحها ومصالح إسرائيل من خلال تلك الجمعيات، مشيرة إلى أنها لم تفتح قنوات للتشاور مع القاهرة قبل تقديم المبالغ المشار إليها عاليه، كما اعترف 10 موظفين أجانب ومصريين سبق لهم العمل داخل المنظمات الأجنبية المتهمة أنهم قدموا استقالاتهم فى أكتوبر 2011 احتجاجًا على ما سموه بارتكاب تلك المنظمات جرائم تتعلق بنفس التهم التي وجهتها النيابة إليهم.

وإضافة إلى ما سبق، فإن وجه المفارقة في هذه القضية يتمثل في أمرين، الأول: أنه رغم أن مصر اتخذت الإجراءات نفسها التي اتخذتها الهند عند تعاطيها مع أزمة مشابهة؛ حيث أغلقت نيودلهي يوم 27 فبراير 3 منظمات للمجتمع المدني بسبب تلقيها تمويلاً أجنبيًا من عدة

دول من بينها الولايات المتحدة واستخدامه في تأجيج الرأي العام في الهند، فإن واشنطن تعاملت بأسلوب مختلف مع الحالتين؛ ففي حالة الهند لم يصدر أي رد فعل أمريكي، أما بخصوص مصر فلم تلق الإجراءات المصرية رضا المسؤولين فى الإدارة الأمريكية، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية "هيلاري كلينيون"، وبعض نواب الكونجرس؛ حيث سارع ما يقرب من أربعين نائبًا إلى الاحتجاج لدى وزارة الخارجية ، والضغط عليها لقطع المعونة الأمريكية عن مصر التي تبلغ مليار و550 مليون دولار، أو تعليقها إلى حين الإفراج عن الأمريكيين المتهمين بالقضية.

ولم تتوقف الضغوط عند هذا الحد، فقد دفعت واشنطن صندوق النقد الدولي من أجل فرض المزيد من الشروط للموافقة على تقديم القرض الذي سبق الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية بـــ3 مليارات دولار؛ حيث تضمن تقرير بعثة صندوق النقد، التى زارت القاهرة فى الفترة بين 26 أكتوبر و7 نوفمبر 2011، 14 شرطًا، من أبرزها منح الصندوق حق مراقبة منظومة الأداء الاقتصادي المصري بشكل ربع سنوي، وإصدار قانون جديد للجمارك، وتوسيع القاعدة الضريبية، وكذلك الحال أيضًا قام الاتحاد الأوروبي عن طريق مكتب "كاثرين أشتون" وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي بإصدار بيان أبدى فيه قلقًا عميقًا مما سماه بـ"عمليات استعراض القوة" ضد منظمات المجتمع المدني، ودعا إلى معالجة الوضع والسماح لتلك المنظمات بمواصلة عملها.

واستمرارًا لسلسلة الضغوط، قامت الولايات المتحدة بإرسال وفد برلماني للقاهرة برئاسة السيناتور "جون ماكين" لممارسة مزيد من الضغوط والتهديد بوقف المعونة، وهو ما ردت عليه القاهرة بالتأكيد على أن إيقاف المعونة الأمريكية سيقابل بسحب الامتيازات التي تحصل عليها واشنطن مثل عبور بوارجها قناة السويس، وكذلك عبور بعض أنواع الطائرات الأمريكية المجال الجوي المصري.. إلخ، موضحة أن القضية بيد القضاء وأنها ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، كما كلف رئيس المجلس العسكري المصري وزير الخارجية بنقل رسالة إلى السفيرة الأمريكية في القاهرة فحواها أن الأمريكيين المطلوبين على ذمة القضية في مصر هم مسؤوليتها الشخصية، محذرًا من تهريبهم إلى خارج البلاد، مؤكدة أنه على منظمات

المجتمع المدني مهما كانت جهة تبعيتها الالتزام بالقانون المصري ما دامت تعمل على الأراضي المصرية.

أما وجه المفارقة الثاني، فهو رغم أنه لا يوجد في القانون الأمريكي ما يمنع أي منظمة غير ربحية من تلقي الأموال من الخارج في حسابها، وليس في حسابات شخصية لأعضاء منها كما حدث في مصر، فإنه لا يحق لذلك النوع من المنظمات العمل بالسياسة بشكل يؤثر على الرأي العام في تحديد اختيار الرئيس أو مرشح للانتخابات البرلمانية أو ما شابه ذلك، ولا يحق لها أيضًا أن تعمل مع جماعات الضغط لتحقيق ما من شأنه التأثير علي صناعة القرار، كما يجب على تلك المنظمات الإفصاح عن حوالاتها المالية عن طريق النشر.. وبالنسبة للأحزاب (كالحزب الديمقراطي والجمهوري وغيرهما) يحظر القانون عليها الحصول على أي دعم أجنبي سواء من أفراد أو شركات أو حكومات لدعم أنشطتها السياسية.

كما أنها شنت حملة شعواء بعد أحداث 11 سبتمبر على منظمات المجتمع المدني الخيرية الإسلامية، واتهمتها بدعم الإرهاب دون أدلة وبراهين، واعتمدت على قراءات خاطئة، عكس ما فعلته مصر مع بعض مؤسسات المجتمع المدني المتهمة بمخالفة القانون؛ حيث اتسمت حملتها بالوضوح وبالأدلة، وأكدتها المضبوطات التي وجدت داخل مقار تلك المؤسسات كما سبق الإشارة، في حين لجأت الحملة الأمريكية إلى تطبيق قانون الأدلة السرية لضمان عدم أحقية المحاكم في طلب الأدلة .. وهو القانون الذى يجيز احتجاز الشخص لمدة تصل إلى 6 سنوات دون محاكمة، بل وصل الأمر بعد إخفاق محاولات إيقاف أو تجميد بعض المؤسسات بحجة دعم الإرهاب إلى إغلاقها لأسباب أخرى، فعلى سبيل المثال تم إغلاق مكتب مؤسسة الحرمين في البوسنة والهرسك بحجة توظيفه أجانب من دون ترخيص.

ومازالت تلك الحملة الأمريكية تلقي بظلالها حتى الآن على العمل الخيري في العالم العربي الذي أصابه الشلل؛ لاسيما بعدما طلبت الإدارة الأمريكية من الحكومات العربية تشديد الرقابة على تلك المؤسسات بحجة منع دعم الجماعات "الأرهابية"، وطالبت أن تشارك معها في الرقابة إذا استدعى الأمر.

وهذان الأمران يقودان إلى عدة حقائق، **الأولى:** أن واشنطن تكيل بمكيالين في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، ولعل المقارنة بين الحالتين المصرية والهندية المشار إليها أعلاه تشي بذلك، وكذلك أيضًا موقفها من منظمات الممجتمع المدني الإسلامية.. **والحقيقة الثانية** ، هي أنه لا يوجد مبرر مقنع للحملة الأمريكية ضد مصر، خصوصًا وأن الاهتمام الذي نالته تلك القضية أكبر بكثير مما قد تناله مجرد محاكمة أمريكيين خارج الأراضي الأمريكية، فضلاً على أن مصر منذ ثورة يناير تشجع عمل جمعيات المجتمع المدني؛ فخلال عام 2011 فقط تم تسجيل 4500 منظمة منها 80 منظمة أجنبية بينها 23 أمريكية وكلها وضعها قانوني ولا تواجه أي مشاكل، وبالتالي فإن ثمة شيئًا يثير الريبة؛ ويدعو للتساؤل: هل تخشى واشنطن من انكشاف شيء ما من وراء هذه القضية؟ لاسيما وأن المضبوطات داخل مقار الجمعيات التي أغلقت كشفت عن وجود خرائط تتضمن مخططًا سريًالتقسيم مصر إلى أربع دويلات – وهي القاهرة ومدن القناة والصعيد والدلتا، وبدون ذكر منطقة النوبة – واستبعاد حلايب وشلاتين من الخريطة، وتلك الخرائط تماثل الخرائط التي ضبطتها السلطات السودانية داخل مقر المعهد الجمهوري في الخرطوم، والتي كانت تحدد تقسيم السودان إلى دولتين قبل انفصال دولة الجنوب، الأمر الذي يشير إلى أن هذه المخططات أكبر من أن يضعها معهد ينشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي مخططات لا تضعها سوى أجهزة المخابرات العريقة مثل المخابرات المركزية الأمريكية، صاحبة الإجرام والجرائم في العديد من دول العالم الثالث.

والحقيقة الثالثة، تتعلق بالتهديد الأمريكي بقطع المعونة الأمريكية التى هى ليست منحة ولا هبة وليست حبًا في الشعب المصري، بل هي حق له، وفق ما نصت عليه معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، وهي بلا شك تخدم أغراضًا أمريكية؛ فهي في الوقت الذي توفر فيه الدعم والتسليح لقدرات مصر الدفاعية، فإنها تمثل المنفذ الأمريكي الوحيد لضبط حجم ومستوى تسليح الجيش المصري.. بمعنى آخر أن قطع المعونة أو تعليقها مضر لأمريكا ولأسرائيل.

وهنا، يجب التنبه لنقطة مهمة، وهي أن مصر ستكون متضررة هي الأخرى من قطع المعونة، ولكن مؤقتًا لأنه سيتسبب بعجز في ميزانية الدولة المصرية، خلافًا عن إمكانية انسحاب بعض الاستثمارات الأمريكية من مصر على خلفية التوترات القائمة، وانكماش

تجارتها مع الولايات المتحدة التي قد تحرض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي على عدم حصول مصر على قرض هي في أمس الحاجة إليه، وهو الأمر الذي اتضح من خلال الصورة السلبية التي رسمها الصندوق للاقتصاد المصري خلال الفترة الحالية والمقبلة.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن قضية مؤسسات المجتمع المدني المصري، رغم إثارتها لردود فعل شعبية مصرية واسعة؛ حيث تعالت الأصوات منادية بالاستغناء عن المعونة التي قال عنها الكثير من الكتاب والمفكرين أنها تضر بالجوانب المعنوية والسياسية للشعب المصري، وأنها أصبحت قضية رأي عام ومسألة كرامة وطنية، يتعين أن تدار بحكمة وكياسة وبالمساومة والتفاوض لتحقيق المصلحة، وفي الوقت ذاته البحث عن بدائل لتلك المعونة بالعمل لا الشعارات؛ فللاستغناء عنها ليس صعبًا أو مستحيلاً، ولكنه يحتاج إلى اتباع سياسة التدرج وإعداد خطة لتنمية موارد الدولة بإيجاد أسواق بديلة أو مصادر وموارد إضافية لرفعة ونهضة الاقتصاد، وتعزيز مصادر الدخل الأجنبي من خلال تنشيط السياحة والاستثمارات الأجنبية وتنشيط الصناعات، وتنويع التجارة الخارجية وإبرام اتفاقيات مع دول شرق آسيا وأوروبا والتصدي للفساد وتفعيل التعاون والتضامن مع الدول العربية والإسلامية، هذا إلى جانب الالتفات إلى الموارد والثروات الطبيعية والبشرية غير المستثمرة، وهو أمر حتمي بصرف النظر عن الرغبة في التخلص من المعونات من عدمه.

وأخيرًا، إن لمصر التي انتفضت لكرامتها والتي هي بلا شك كرامة العرب حق عليهم خاصة على دول الخليج، بمساعدتها حتى تتمكن من الوقوف أمام سياسة الإذلال والتجويع التي تتبعها الولايات المتحدة والدول الغربية عامة مع مصر الأمة التي كانت وستظل الملجأ والحامي للعرب جميعًا، والتي لم تتخل يومًا عن القيام بواجباتها تجاههم رغم الظروف الصعبة التي كانت ولازالت تمر بها. فالأمر يتطلب تحركًا خليجيًا جماعيًا، لاسيما وأن العلاقات المصرية – الخليجية كانت ولا تزال القاعدة الأساسية للسياسات العربية واستقرار النظام العربي وتدعيم أمن الخليج العربي.. ولا يمكن أن ننسى مساندتها للدول الخليجية فيما واجهته من أزمات منذ استقلالها؛ إذ وقفت مع الكويت إبان تهديدها من قبل الرئيس العراقي "عبدالكريم قاسم" عام 1961 ثم وقوفها معها ضد احتلال "صدام حسين" لها عام 1990 والمشاركة في تحريرها عام 1991، ومساندة مملكة البحرين إزاء التهديدات الإيرانية

المستمرة الماسة باستقلالها واستقرارها، وكذلك وقوفها بجانب دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبتها إيران بإعادة جزرها التي احتلتها منذ 1971.

ويمكن لدول الخليج في هذا الشأن تنفيذ وعودها لمصر بعد نجاح ثورة 25 يناير؛ حيث وعدت السعودية بدعم الاقتصاد المصري بأربعة مليارات دولار أمريكي، والإمارات العربية المتحدة بمبلغ 3 مليارات، وقطر بـ 10مليارات دولار، إضافة إلى ما عرضه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ورجال الأعمال الكويتيين من المشاركة في تنفيذ مشروعات محددة تتطلب استثمارات ضخمة، وكذلك فقد أبدت البحرين استعدادها دعم الاقتصاد المصري وحث رجال الأعمال البحرينيين على إعطاء مصر الأولوية للاستثمار وفتح المشاريع التجارية مع رجال الأعمال المصريين والتركيز على المشاريع التي تخدم الطبقة المتوسطة والشباب من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية.

إن قوة مصر من قوة العرب، وضعفها خصم من رصيد القوة هذا.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/2/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

بعد انتخاب رئيس مصري جديد:

بعد انتخاب رئيس مصري جديد: العلاقات المصرية الخليجية إلى أين؟

يرى كثير من المراقبين أن قضايا الشأن الداخلي، ولاسيما قضايا الأمن والاقتصاد ستتصدر قائمة اهتمامات الرئيس المصري الجديد الدكتور "محمد مرسي" بمجرد توليه مهام منصبه في الثلاثين من يونيه الجاري، ومثل هذه الأولوية التي فرضتها ظروف الثورة المصرية لها ما يبررها في ضوء حالة الفوضى الأمنية التي تعيشها البلاد، والتردي الاقتصادي الناتج عن تراجع السياحة وهروب الاستثمارات وتوقف المصانع وتآكل الاحتياطي النقدي (الذي وصل إلى 16 مليار دولار فقط)، وهو الأمر الذي سيتطلب بذل جهد كبير من الرئيس الجديد وحكومته من أجل استعادة الأمن، وإعادة استشفاء وتأهيل الاقتصاد المصري حتى يقف على قدميه من جديد.

بيد أن القول بأولوية قضايا الشأن الداخلي يدفع إلى طرح عدة تساؤلات بشأن موقع ملف قضايا الشأن الخارجي من اهتمامات الرئيس المصري.. وهل سيتراجع أم سيحاول الدكتور "مرسي" إيجاد توازن في الاهتمام بين الشأنين الداخلي والخارجي؟ وإذا سلمنا بعدم إغفال الشأن الخارجي، فأين موقع الدائرة الخليجية بين دوائر العلاقات الخارجية للنظام المصري الجديد؟

في واقع الأمر، فإنه مهما كانت قضايا الشأن الداخلي تحظى بأولوية وبدرجة عالية من الإلحاح من جانب أي نظام أو حكومة، فإن الشأن الخارجي لا يمكن

إغفاله، لأنه في كثير من الأحيان يلعب دورًا مكملاً في إنجاز ملف الشأن الداخلي، ويقوم بالتخديم عليه من عدة جوانب:

الأول- إن تحقيق الأمن الداخلي يتطلب في جانب مهم منه أن تكون حدود البلاد مؤمنة في مواجهة أي اختراقات سواء من جانب الإرهابيين أوعصابات تهريب الأسلحة والمخدرات، وهو ما يتطلب أن تكون هناك علاقات جيدة مع دول الجوار بحيث تسمح بوجود تعاون وتنسيق في المجال الأمني.

الثاني: إن مصر بطبيعتها ليست معزولة عن محيطها الإقليمي، فهي في تفاعل مستمر معه لارتباطه المباشر بأمنها القومي، فثمة ملفات وقضايا إقليمية هي معنية بها بالدرجة الأولى كالقضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل، وملف مياه النيل والأزمات في السودان وسوريا واليمن.. وجميعها تؤثر بطريقة أو بأخرى على أمنها القومي.

الثالث: أن إعادة العافية للاقتصاد المصري تتطلب وجود شبكة قوية من العلاقات مع مختلف دوائر العلاقات الخارجية، وذلك من أجل جذب السياحة والاستثمارات التي يمكن أن تساهم في إنعاش وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد، فضلاً عن المساهمة في تمويل مشروع النهضة الذي يتبناه الإخوان المسلمون وجعل منه الدكتور "محمد مرسي" شعارًا لحملته الانتخابية.

ولأن جذب الاستثمارات وتوفير التمويل للمشروعات التنموية الكبرى سيحظى بالاهتمام الأكبر في المرحلة المقبلة في إطار عملية البناء الاقتصادي، لذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تحظى باهتمام خاص من جانب حكومة الرئيس المصري الجديد نظرًا لما تتمتع به من وفرة مالية يمكن أن توجه إلى مصر في صورة استثمارات وقروض أو في صورة تمويل لمشروع النهضة

المذكور، هذا علاوة على ما توفره العمالة المصرية بدول الخليج – والتي تصل إلى 4 ملايين عامل – من موارد؛ حيث ساهمت في ضخ حوالي 4.15 مليار دولار في عام 2011.

تلك الأهمية الحيوية لدول الخليج العربية بالنسبة لمصر – والتي لا ترتبط فقط بالنظام الجديد، وإنما هي ممتدة لعقود خلت – تعد من المسلمات، ولا يمكن لأي رئيس مصري أن يغفلها، لاسيما وأن هذه الدول على وشك الدخول في طور الوحدة والاتحاد، الأمر الذي سيضاعف من ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري، وسيجعلها أحد الفاعلين الرئيسيين في المنطقة.

غير أن الحكم على شكل العلاقات المصرية – الخليجية خلال الفترة القادمة في ظل وجود رئيس ذي مرجعية إسلامية وينتمي لجماعة الإخوان المسلمين يستلزم أولا التعرف على أبعاد علاقة جماعة الإخوان بدول الخليج وموقف الأخيرة من الجماعة ومن صعودها بعد الثورة المصرية والأهم موقف الرئيس المصري الجديد من العلاقات مع هذه الدول.

دون الدخول في تفاصيل العلاقة بين الإخوان المسلمون ودول الخليج العربية، فإن إحدى الحقائق التي يجب الاعتراف بها هي أن موقف دول مجلس التعاون من الجماعة – هو من وجهة نظر كثيرين – موقف يشوبه القلق، رغم أن بعض هذه الدول مثل السعودية والإمارات في مرحلة من المراحل كانت ملاذًا للإخوان وقياداتهم.

وربما يرجع ذلك القلق إلى فكر الإخوان الشعوبي وموقفهم المخالف في بعض القضايا الخليجية (مثل قضية الغزو العراقي للكويت)، فضلاً عما يعتقده الخليجيون بشأن وجود علاقات قوية تجمع بين الإخوان وإيران.. ومن منطلق ذلك كان من

الطبيعي أن يزداد هذا القلق بعد الثورة المصرية والتي ترتب عليها صعود نجم الإخوان وتصدرهم المشهد السياسي المصري بعد نجاحهم الساحق في الانتخابات التشريعية.

ولقد بدا ذلك القلق المشوب بحالة من التوتر في أوضح صوره في الأزمة التي خلفها السجال الذي حدث بين الفريق "ضاحي خلفان تميم" قائد شرطة دبي وبين الشيخ "يوسف القرضاوي" رئيس المجلس العالمي للعلماء المسلمين والقطب الإخواني السابق، بسبب ما أشيع عن صدور قرار بترحيل متظاهرين سوريين من الإمارات، وهو السجال الذي ترتب عليه صدور تصريحات من قيادات إخوانية مصرية بحق الإمارات.. بيد أن الأزمة تم احتواؤها سريعًا ولم يكن لها تأثير على العلاقات بين القاهرة وأبوظبي.

وربما تكون مصادر القلق الخليجي قد زادت مع وصول مرشح الإخوان الدكتور "محمد مرسي" إلى منصب الرئاسة؛ حيث أصبحت الجماعة في موقع قوة وبالتالي باتت دول الخليج أمام اتجاهين لمعالجة القضية.. **الأول** ينحو إلى عدم استعداء الإخوان حتى لا يجروا مصر إلى الانضمام إلى المحور الإيراني – السوري، وهؤلاء يؤكدون أن الإخوان بعد أن يكونوا في السلطة سيضطرون إلى تغيير سياستهم ونهجهم، أما الاتجاه **الثاني** فيحذر دول الخليج من التقارب مع الإخوان بسبب مواقف سابقة يرونها غير ملائمة رغم احتضان ودعم دول الخليج لهم كما سبقت الإشارة.

وإذا نحينا الموقف الخليجي (القلق) من الإخوان المسلمون عمومًا ومن صعودهم السياسي في مصر بعد الثورة، فلا شك في أن الحكم على العلاقات المصرية – الخليجية في ظل وجود الإخوان في الحكم سيبقى دومًا مرهونًا بالسياسة التي سينتهجها الرئيس المصري الجديد ومدى تواؤمها مع المصالح الخليجية.

وحتى الآن يعكس برنامج الدكتور "محمد مرسي" وتصريحاته سواء أثناء فترة الحملة الانتخابية أو حتى بعد انتخابه رئيسًا مؤشرات إيجابية واضحة على اهتمامه بعلاقات مصر مع شقيقاتها الخليجيات، ففيما يعكس الارتباط العضوي بين الأمن القومي المصري والأمن القومي الخليجي أكد الدكتور "مرسي" في أحد تصريحاته "أن أمن مصر القومي موجود في عمق الخليج العربي".

أيضًا تشكل حماية الأمن القومي العربي وأمن الخليج العربي أحد ركائز تحقيق الريادة الخارجية في مشروع النهضة الذي يتبناه الرئيس المصري الجديد، فرؤية الدكتور "مرسي" للسياسة الخارجية ترتكز على الموازنة بين دوائر الارتباط المختلفة وإحياء دور مصر الإقليمي على مختلف الأصعدة، بما يحقق عمقًا استراتيجيًّا أكبر ويتيح لها مجالاً أوسع للعلاقات بمختلف مستوياتها، ويضمن لها الوجود بصورة فاعلة على الساحة الدولية.

وقد حظيت مسألة تدعيم وتقوية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وإحياء التعاون السياسي والاقتصادي معها بأهمية خاصة حرص على أن يؤكد عليها في برنامجه الانتخابي.

تلك الرؤية للعلاقات بين مصر ودول الخليج العربية سواء التي يعكسها مشروع النهضة أو يعكسها برنامج الرئيس "محمد مرسي" وتصريحاته تؤكد أن هذه الدول تحظى باهتمام كبير منه، وأنه حريص على تعزيز وتطوير العلاقات معها، بما يخدم القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويساهم في دعم جهود البناء وتحقيق مشروع النهضة بأبعادها الشاملة، وبالتالي فإن القلق الخليجي من صعود الإخوان إلى سدة الحكم يصبح بحسب البعض قلقًا غير مبرر ومؤقت وسيزول بمرور الوقت.

ولإزالة مصادر القلق يمكن القول إن هناك ثلاث ضمانات من شأنها أن تعطي دول الخليج العربية نوعًا من الاطمئنان بشأن مستقبل العلاقات مع مصر..

الضمانة الأولى – هي الضمانة الشعبية، فالرئيس المصري الجديد سيكون ملتزمًا بالتجاوب مع توجهات شعبه، والشعب المصري حريص من منطلق إدراكه لأهمية دول الخليج التي يعمل بها – كما ذُكر آنفًا – 4 ملايين من أبنائه على أن تكون علاقات مصر بهذه الدول مستقرة وهادئة، وبالتالي لن يقبل بأي سياسة أو مواقف يمكن أن توتر أو تضر بهذه العلاقات والتي تصب في مصلحة مصر بالدرجة الأولى، ولعل سحابة الصيف الأخيرة التي مرت بها مؤخرًا العلاقات المصرية – السعودية وما صاحبها من رد فعل شعبي لخير دليل على اهتمام الشعب المصري بالعلاقات مع دول الخليج العربية.

الضمانة الثانية – هي المؤسسة العسكرية التي تلعب دورًا مهمًا في الحياة السياسية المصرية بعد الثورة، وهذه المؤسسة ترى أنه لا مصلحة لمصر في الابتعاد عن دول الخليج، ويمكن أن تقوم بدور في إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية المصرية، ولاسيما ما يتعلق بتحسين العلاقات مع إيران ودون أن يكون ذلك على حساب علاقات مصر بدول مجلس التعاون الخليجي.

الضمانة الثالثة – هي الإخوان المسلمون أنفسهم، فالجماعة تدرك أن هناك قلقًا وشكوكًا تثور حول فكرها ونهجها ومواقفها داخليًا وخارجيًا، وبالتالي ستبذل ما في وسعها من أجل تغيير الصورة النمطية التي رسمتها الأنظمة المصرية المتتابعة وإعلامها عن الجماعة والتي تركز على مثالبها وما تمثله من خطر مزعوم حيثما تتواجد – وذلك من خلال سياسة برجماتية وأكثر إيجابية تساعدها على تقديم نموذج للنهضة بمشاركة فاعلة من دول الخليج.

وإذا كان ما سبق يشير إلى أن مصر تحت حكم الإخوان لن يتراجع اهتمامها بعلاقاتها الخليجية، وإنما ستوليها الاهتمام الذي يتناسب مع حيوية وأهمية ما يربط الجانبين من تاريخ ومصالح مشتركة ممتد على مدى سنوات طويلة كان كل طرف منهما سندًا وداعمًا للطرف الآخر في مواجهة العديد من الأزمات والملمات، فإن ذلك الحرص المصري على العلاقات مع دول الخليج لا يقل عنه حرص الأخيرة على استمرار العلاقات مع مصر ما بعد الثورة بنفس القوة والزخم الذي ظل السمة الغالبة لها على مدار تاريخها.. ويكفي هنا ما أبدته دول مجلس التعاون من نوايا طيبة تجاه مصر خلال العام ونصف العام الماضي – منذ قيام الثورة – حين اعتبرت الثورة المصرية شأنًا داخليًّا مصريًّا، ونفت نفيًّا قاطعًا أي تدخل لمنع محاكمة الرئيس السابق "حسني مبارك"، كما قامت بمبادرات جيدة لدعم الاقتصاد المصري ومساندته في مرحلة عدم التوازن التي يمر بها؛ فالمملكة العربية السعودية أعلنت عن برنامج لدعم مصر يبلغ 4 مليارات دولار، كما أعلنت قطر عن ضخ 10 مليارات دولار كاستثمارات في مصر بعد الثورة.. أيضًا أعلنت الإمارات عن حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة إجمالية 3 مليارات دولار.

وكبادرة طيبة على وجود رغبة خليجية في علاقات مثمرة وايجابية مع مصر خلال المرحلة القادمة لم يتردد القادة الخليجيون في توجيه التهنئة للرئيس "محمد مرسي" متمنين أن ينجح في إعادة مصر لمكانتها ودورها الإقليمي من منطلق إيمانهم أن قوة مصر من قوة دول الخليج.

ولا شك في أن تلك النوايا الطيبة حتى تؤتي ثمارها تحتاج إلى خطوات متبادلة من الجانبين للتأكيد على أن عُرى العلاقات المصرية – الخليجية قوية ولا تنفصم مع الاحتراز لمحاولات بعض الأطراف الإقليمية وتحديدًا إيران للوقيعة بين

الجانبين متوهمة أن مصر في ظل العهد الجديد والتي أبدت الاستعداد لتحسين العلاقات مع إيران يمكن أن تبني علاقاتها مع إيران على حساب علاقاتها مع دول الخليج.. تلك العلاقات ذات الخصوصية والتي لا تتبدل أو تتغير ولا تجدي معها محاولات المساس بها مهما كانت طبيعة النظام الحاكم في مصر.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/6/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

مؤتمر جنيف والأزمة السورية

London

مؤتمر جنيف والأزمة السورية

بعد مضي أكثر من 15 شهرًا على اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011 لم يستطع أي من الأطراف المتصارعة حسم الموقف على الأرض، وأضحى الوضع السوري أقرب إلى الحرب الأهلية التي تعيد إلى الأذهان الصورة التي استمرت في لبنان لنحو 15 عامًا، وباتت الصور التي ينقلها الإعلام المرئي وفضائياته يوميًا عن العنف والمجازر التي ترتكب بحق المدنيين السوريين تشكل عنصرًا ضاغطًا لا يمكن تجاهله على صناع القرار ليس فقط على المستوى الإقليمي ولكن أيضًا على المستوى العالمي.

ولأن الوضع في سوريا زمانًا ومكانًا، مكاسب وخسارة، يختلف عن مثيله في العراق وليبيا اللذين سبق أن حظيا بتدخل دولي ضرب بعرض الحائط القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الحالة العراقية وامتطى جوادًا عربيًا في الحالة الليبية، فإن التناول الدولي للأزمة السورية الذي انحصر في المساعي الدبلوماسية الفردية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى بعض العقوبات السياسية والاقتصادية، لم يمكنه أيضًا التوصل إلى حل تتوافق عليه المعارضة والموالاة والقوى المساندة لكل منهما يقود إلى وقف سفك الدماء وحل هذه الأزمة، وهي التي كادت أن تفرز حربًا سورية تركية في الأيام الماضية إثر إسقاط الدفاعات الأرضية السورية لطائرة حربية تركية فوق المياه الدولية.

ويبدو أن احتفاظ تركيا كما أعلنت بحقها في الرد يعطيها رصيدًا يمكن أن تلجأ إليه إذا ما واتتها الظروف في تطورات هذه الأزمة، ويزيد من صعوبة هذه المساعي الدبلوماسية الوضع الاقتصادي المتأزم على جانبي الأطلنطي، وأن هناك قوى إقليمية ودولية فاعلة تصم آذانها وتغمض عينيها إزاء ما تنقله الفضائيات من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، فإيران لا توافق على سقوط حليفها الاستراتيجي وتستخدم موقفها المساند للنظام السوري كأحد أوراق الضغط في المفاوضات

الجارية حاليًا بشأن برنامجها النووي، وروسيا الجديدة بقيادة "بوتين" تعود إلى دور جديد في الشرق الأوسط، دور يقول إنها طرف أساسي في أي معادلة في هذا الإقليم ينبغي الاتفاق معه أولاً حتى يتم مرور أي حل، وهي أيضًا لا توافق على سقوط موطئ قدمها في المتوسط وواحدًا من كبار عملائها في مبيعات السلاح، وإزاء هذه الصعوبات التي زادت من تعنت النظام السوري وعدم استجابته للمبادرات العربية، ونسفت وجود أي سقف زمني لخطوات الحل، وأطالت أمد مهمة المبعوث العربي الأممي " "كوفي أنان""، وحدت من فاعلية ما توصلت إليه منتديات أصدقاء سوريا في تونس واسطنبول وباريس من توصيات، وعرقلت صدور قرار من مجلس الأمن، كان الاتجاه لعقد مؤتمر للأزمة السورية في جنيف يوم السبت 30 يونيو بإطار دولي مختلف عن الأطر السابقة التي دارت فيها المساعي الدبلوماسية، وفي ظل إدراك منشطي هذه المساعي أنه مازال في إمكانها التوصل إلى حل.

وقبيل انعقاد مؤتمر جنيف الذي يأتي بمبادرة روسية كانت جولة "بوتين" في الشرق الأوسط التي زار خلالها إسرائيل وفلسطين والأردن، وهي أول زيارة له إلى المنطقة منذ إعادة انتخابه رئيسًا لروسيا في مايو الماضي، ومن الجدير بالذكر أن "بوتين" نفسه هو أول مسؤول في الكرملين قام بزيارة الدولة العبرية في 2005 منذ قيام هذه الدولة في 1948، مؤكدًا من خلال عضوية روسيا في اللجنة الرباعية لعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية أن هذه العملية التي وصلت إلى طريق مسدود بإمكان روسيا أن تحركها استفادةً بعلاقاتها بحركتي فتح وحماس وبالنخبة الحاكمة في إسرائيل التي يعود كثير منها إلى أصول روسية، بل وضخامة عدد اليهود الروس في إسرائيل والذي يتجاوز المليون نسمة بما يمثل نحو خمس سكان إسرائيل ناهيك عن العلاقات الاقتصادية والعسكرية القوية بين

الدولتين، وهو بذلك يرغب في تحسين صورة روسيا في أعين العرب بعد أن بدت منحازة للنظام السوري شأنها في ذلك شأن إيران، وقد اختار "بوتين" الأردن في هذه الجولة بسبب علاقاتها المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي ولكنها تقف موقفًا حذرًا للغاية من فكرة تصعيد العمليات العسكرية في سوريا أو التدخل الخارجي وتفضل تسوية الأزمة سياسيًا ودبلوماسيًا.

أما إسرائيل فتخشى أن يخلف نظام الأسد انفلاتًا أمنيًا أو نظامًا لا يمكنها التنبؤ بتصرفاته وهي لا ترغب بأي تغيير إلا إذا أتى بنظام معاد لإيران، وتنظر إلى روسيا كشريك محتمل يعوضها احتمال ضعف الاهتمام الأمريكي بها، وقد أكد "بوتين" في جولته الشرق أوسطية على أن الانتقال نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي يجب أن يتم بطريق متحضر، محذرًا من أي تدخل في سوريا معارضًا فرض عقوبات على دمشق وأي خطة تتضمن تنحي "بشار الأسد" .. يذكر أن لروسيا قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري، وطبقًا لما أعلنته الولايات المتحدة منذ أيام فإن روسيا تحضر لإرسال ثلاث سفن لحماية هذا الميناء، وقد أكدت تصريحات "بوتين" خلال هذه الزيارة أن الموقف الروسي من الأزمة السورية لم يتغير، الأمر الذي يحكم مقدمًا على مؤتمر جنيف بنوعية النتائج التي تخرج عنه، أي في إطار مطالبة إصلاح النظام وليس تغييره، وأنه إذا ما عرض الموضوع مجددًا على مجلس الأمن فإن الموقف الروسي من استخدام الفيتو سيظل كما هو بدون تغيير، الأمر الذي يلقي الكرة بقوة إلى ملعب المعارضة، وأنه ليس عليها أن تعول كثيرًا على الأدوات الدولية.

وفكرة عقد مؤتمر جنيف تعود إلى روسيا التي تعتبر أن من شأن هذا اللقاء أن يكمل فكرة "كوفي أنان" حول استحداث فريق اتصال بشأن سوريا يضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، إلى جانب الدول المجاورة لسوريا مثل

العراق والأردن ولبنان وتركيا والدول التي يمكن أن تؤثر على دمشق ومنها قطر وإيران والسعودية، وحتى 27 يونيو بينما كان "أنان" مصرًا على ضرورة مشاركة إيران في اجتماع جنيف مؤكدًا أنها يجب أن تكون جزءًا من الحل رفضت كل من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحضور الإيراني، حيث رأت أنه جزء من المشكلة وليس جزءًا من الحل.

وبينما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية أن مؤتمر جنيف سيكون نقطة تحول في تسوية الأزمة السورية، مشددةً على تأييد واشنطن خطة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "كوفي أنان" بشأن ضرورة التحول السياسي في سوريا، فقد أكدت أنها لن تحضر هذا المؤتمر إلا في حالة اعتراف جميع المشاركين بضرورة تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وهو ما يوضح الفجوة الكبيرة بين مواقف روسيا والولايات المتحدة، وقبيل انعقاد المؤتمر بيومين أعلن "كوفي أنان" أنه قد تم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر إلى وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن: الصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إضافة إلى تركيا والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية وممثل الاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية ووزراء خارجية العراق (لأنها ترأس القمة العربية) والكويت (لأنها ترأس مجلس وزراء الخارجية العرب) وقطر (لأنها ترأس لجنة المتابعة العربية حول سوريا) وهو بذلك استثنى إيران والسعودية من الحضور، وأن المؤتمر يهدف إلى تحديد مبادئ ومراحل الخروج من الأزمة، وتطبيق عملية انتقالية، قد تشمل – حتى يمكن احتواء الاعتراض الروسي – تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة، دون أن ينص صراحة على عدم مشاركة الأسد، يذكر أن

استبعاد إيران من حضور المؤتمر جاء على خلفية دعمها لنظام الأسد في مقابل استبعاد السعودية على خلفية دعمها للمعارضة.

وبعيدًا عن هذه المواقف والتحركات الأولية، من المهم التأكيد على أنه من وجهة النظر الأمريكية فإن من شروط نجاح هذا المؤتمر:

* قدرته على أن يحرز تقدمًا في تشكيل وصياغة عملية التحول السياسي لما بعد نظام الأسد ومنح السوريين من مختلف الأطياف الثقة في مستقبلهم.

* إلزام كل الأطراف بتضييق الفجوة في المواقف.

* المشاركة الفعالة من روسيا والصين.

* الوصول إلى نقطة اتفاق قبل انعقاد المؤتمر.

* حدوث توافق بين الموقفين الأمريكي والروسي.

* أن يقدم المؤتمر شكلاً من أشكال انتقال السلطة، ويضع له المبادئ، وأن يتفق المجتمع الدولي على مساندته.

وإدراكًا منها أن هذا المؤتمر حال استمرار التباعد بين الموقفين الروسي والأمريكي لن يصل إلى نتيجة حاسمة للأزمة السورية، فإن فرنسا من جانبها أخذت تعد لمؤتمر آخر يعقد في باريس في 6 يوليو القادم تحت مسمى "مؤتمر أصدقاء الشعب السوري" يضم ممثلي 150 بلدًا ومنظمة وهيئة، وقد دعت موسكو وبكين لحضور هذا المؤتمر، كما أن الاتجاه في جنيف إلى بحث تقييم عمل فريق المراقبين الدوليين الذي أوشك على الانتهاء ونتائج عمل المبعوث الأممي "كوفي أنان"، وعرض ورقتي عمل إحداهما روسية والأخرى أمريكية، يمكن مع استمرار فجوات المواقف أن يؤدي إلى إفشال هذا المؤتمر وعدم تحقيق الغرض الذي

يسعى إليه، وتقوم الورقة الروسية حول تفعيل التزامات كل الأطراف في دعم مبادرة "كوفي أنان"، أما الورقة الأمريكية فتستمد كثيرًا من عناصرها من المبادرة العربية التي صدرت في 22 يناير 2012 حول وضع خطة طريق لعملية انتقالية حول تشكيل حكومة وطنية في سوريا تضم المعارضة وممثلي الحكومة، ويكون لها اختصاصات تحضير دستور يتوافق عليه، وكذلك إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في إطار توافق بين المعارضة والحكومة حول أن إحداث التغيير والإصلاح لابد أن ينطلق من قناعة سوريا حكومة ومعارضة بدعم دولي، فضلاً عن الاتفاق على أن التدخل العسكري الخارجي ليس مطروحًا حتى لا تتعقد الأزمة.

إلى هذا فإن انعقاد المؤتمر وإن كان بمبادرة روسية إلا أنه لم يسبقه التمهيد الذي يمكن أن يؤدي إلى نجاحه، فروسيا تسعى إلى ضرورة الضغط على جميع الأطراف السورية من أجل أن تجلس بنفسها إلى طاولة التفاوض لتبحث عن حلول وسط تعطي لكل المكونات القومية والطائفية وغيرها بلا استثناء الإحساس بالأمان في بلادها، وأنه لا يمكن لهذه الأطراف أن تتفق إلا بنفسها، ودور اللاعبين من الخارج يقتصر فقط على جمع هذه الأطراف وتشجيعها على تقديم تنازلات متبادلة، وهذه الرؤية لم تستطع روسيا أن تقنع بها لا أطراف المعارضة ولا اللاعبين الإقليميين أو الدوليين، كما أنه في المقابل لم يستطع الطرف الأمريكي أو الأطراف الإقليمية المساندة للمعارضة الضغط على النظام لقبول التغيير ولا حمله على التفاهم مع المعارضة، في حين أن اللحظة التي يدرك فيها النظام تخلي روسيا وإيران عنه أو أن المعارضة أصبحت قادرة على فرض إرادتها على الأرض هي فقط اللحظة التي سيجلس فيها للتفاوض أو التنازل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

تقرير "ليفي".. محاولة تزوير إسرائيلية للسطو على الضفة الغربية والقدس

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

تقرير "ليفي".. محاولة تزوير إسرائيلية للسطو على الضفة الغربية والقدس

منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية في حرب يونيه 1967 كان الاستيطان إحدى الأدوات الرئيسية التي لجأت إليها لتحقيق أمرين، **الأول:** استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود والذين يصعب استيعابهم داخل (حدود 1948).. **والثاني:** العمل على تقطيع أواصل الأراضي الفلسطينية (من خلال المستعمرات والبؤر الاستيطانية) لجعل مسألة إقامة دولة فلسطينية على حدود أراضي عام 1967 أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلاً.

ورغم أن اتفاقات أوسلو وما بعدها فرضت على إسرائيل التزامًا بإزالة أو إخلاء المستعمرات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فإن الدولة العبرية لم تحترم يومًا هذا الالتزام، بل استمرت في إقامة المستعمرات (البؤر الاستيطانية) المخططة التي تمولها الحكومة في الضفة الغربية (وعددها وصل إلى 144 مستعمرة في عام 2010) وفي القدس الشرقية (وعددها وصل إلى 26 مستعمرة حاليًا) وتغاضت عن المستعمرات التي يقيمها المستوطنون عنوة على أراضٍ يملكها فلسطينيون، وهي ما اصطلح على تسميتها بالمستعمرات غير الشرعية (وعددها 136 مستعمرة حاليًا)، الأمر الذي تسبب في توقف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على مدى سنوات وعرقلة جهود دفع عملية التسوية بسبب إصرار الطرف الفلسطيني على وقف عملية الاستيطان كشرط للدخول في مفاوضات مع إسرائيل.

ومع ذلك استمرت الحكومات الإسرائيلية في إقامة المزيد من المستعمرات في الضفة والقدس، فحكومة "بنيامين نيتانياهو" الحالية في مخططها لتحويل القدس إلى مدينة يهودية وضعت في اعتبارها بناء 50 ألف وحدة سكنية جديدة وزيادة عدد المستوطنين إلى 500 ألف مستوطن، كما تم منح الضوء الأخضر لبناء 700 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، فضلاً عن ترخيص 200 وحدة ببؤرة استيطانية عشوائية.

وتوجه حكومة "نيتانياهو" حاليًا جهودها – وهو الموضوع الذي نحن بصدده – نحو إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير المرخصة في الضفة الغربية والقدس؛ وهي المستعمرات التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة مملوكة لفلسطينيين واستولى عليها مستوطنون بالقوة.

وفي إطار جهود هذه الحكومة لإضفاء الشرعية على المستعمرات التي أقامها المستوطنون دون ترخيص كلفت المحكمة العليا في يناير 2012 بإنشاء لجنة خاصة لبحث هذا الأمر؛ وهي اللجنة التي شكلت بالفعل برئاسة "إدموند ليفي" القاضي السابق بالمحكمة العليا ووضعت تقريرها الذي حمل اسم رئيس اللجنة "تقرير ليفي".

ولقد جاء "تقرير ليفي" الذي وضعه ثلاثة من القضاة المعروفين بميولهم اليمينية قالبًا بل ومزورًا لحقائق تعارف عليها المجتمع الدولي على مدى 45 عامًا فيما يخص الوضع القانوني للضفة الغربية والقدس حين أوصى بأن تقوم إسرائيل بتقنين البؤر الاستيطانية غير المصرح بها في الضفة الغربية، استنادًا إلى الادعاء بأنه لا ينبغي تعريف الضفة الغربية على أنها أرض محتلة، على الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة ولاسيما القرارين 242 و338 يؤكدان أنها أرض محتلة.

تلك التوصية أثارت ردود فعل قوية سواء داخل أو خارج إسرائيل وبين الفلسطينيين، ووضعت كلاً من "نيتانياهو" والحكومة الإسرائيلية في موقف حرج، الأمر الذي يفرض عليهما تحمل ومواجهة التداعيات الدبلوماسية والسياسية التي تنذر بتطورات تزيد الأوضاع سوءًا أكثر مما هي عليه.

فرفض اعتبار الضفة الغربية أرضًا محتلة وفقًا للادعاء الإسرائيلي المضلل يجعل الدولة العبرية تمتلك الحق الشرعي للاستيطان في الضفة الغربية، وشرعية البؤر الاستيطانية التي أقر بها "تقرير ليفي" وأيدها الكثير من الإسرائيليين تعتمد على الزعم بأن قبضة الأردن على الضفة الغربية قبل يونيه 1967 لم يكن مُعترف بها دوليًّا. وبالتالي، عندما أعلنت إسرائيل ضمها للمنطقة بعد حرب يونيه عام 1967، فإنها بذلك تضم أرضًا لا سيطرة لأحد عليها.. ولاشك أن هذا الزعم يخالف تمامًا رأي القانون الدولي والذي يؤكده الرأي الاستشاري لمحكمة

العدل الدولية في عام 2004، ويلقى التأييد من قبل المجتمع الدولي بما في ذلك سيئة الذكر الولايات المتحدة، والتي تعتبر إنشاء المستعمرات بمجملها أمرًا غير قانوني على الإطلاق.

وعلى النقيض تمامًا من التوصيات التي قدمتها "تاليا ساسون" في عام 2005 – والتي هي الأخرى على غرار "إدموند ليفي" تم تكليفها من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرييل شارون" لتتولى مهمة التحقيق في شرعية البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية – فقد قامت لجنة "ليفي" بحث رئيس الوزراء "بنيامين نيتانياهو" والحكومة الإسرائيلية بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وأيضًا الاستعداد لإقامة المزيد من المستعمرات.

وعلاوة على ذلك، خلص تقرير اللجنة إلى أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي حظر على البناء داخل المستعمرات القائمة بالأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب أمر عسكري، وهي التوصية التي تتعارض مع حكم المحكمة العليا عام 1979، والذي يحظر استغلال مثل هذه الأراضي للاستيطان المدني.

ولقد ركزت التحليلات المختلفة التي جرى تداولها في الإعلام الغربي والإسرائيلي على الآثار الاستراتيجية المحتملة المترتبة على التوصيات المذكورة بالتقرير، وذلك من زاويتين، **الأولى:** عملية التسوية **والثانية:** الانعكاسات على زيادة عزلة إسرائيل بين المجتمع الدولي.

بيد أنه قبل التعرف على الآثار الاستراتيجية السلبية المرتبطة بـــ"تقرير ليفي"، قد يكون من المناسب الإشارة بداية إلى نموذجين إعلاميين، وذلك في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى تأسيس" لجنة ليفي".

فوفقًا لما تمت الإشارة إليه أعلاه، هناك سبب واحد محتمل يفسر تشكيل "لجنة ليفي"، وهذا السبب يتمثل في رغبة الحكومة الإسرائيلية في التصدي لتقرير "تاليا ساسون" في عام 2005– والذي أكد وأدان تواطؤ الحكومة الإسرائيلية في عملية بناء والحفاظ على البؤر الاستيطانية غير القانونية المقامة على الأراضي الخاصة المملوكة للفلسطينيين، فبحسب ما جاء في مقال نشره موقع الـــ "بي بي سي" في 2012/7/11، فقد أوضح تقرير "ساسون" كيف أن الحكومة الإسرائيلية قامت سرًّا بتحويل ملايين الدولارات (من ميزانية الدولة) إلى بناء هذه البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، بل وعلى النقيض مما ذكره "تقرير ليفي"، فقد أكدت "ساسون"

على أن وجود هذه البؤر الاستيطانية لهو أمر يتعارض مع القانون الإسرائيلي والدولي (إلى جانب أنه يقوض خارطة الطريق للسلام التي وضعتها الولايات المتحدة في ظل رئاسة "جورج دبليو بوش").

ولأن المسعى كان حكوميًّا ومضادًا لـــ"تقرير ساسون"، لذا لم يكن غريبًا أن يحظى "تقرير ليفي" وما جاء فيه من توصيات برضا من جانب المسؤولين الإسرائيليين؛ حيث أشادوا بقدرته على التقويض من مصداقية تقرير "ساسون" الأكثر نقدًا.

ووفقًا لما أشارت إليه "لاهاف هاركوف" في مقالها المنشور بصحيفة "جيروزاليم بوست" في 2012/7/9، فإنه بحسب ما نُقل عن وزير الداخلية "أيلي يشاي" فقد قال: "لقد حان الوقت لرفع الظلم الذي وقع من قبل تقرير " تاليا ساسون" والقول علنًا إن المستعمرات في منطقة يهودا والسامرة لا تتعارض مع القانون، وتعد استكمالاً لروح الصهيونية".

ومن الغريب حقًا أن "حاييم ليفنسون" في مقال بصحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم 2012/7/11 أكد على أن أعضاء "لجنة ليفي" الثلاثة – وهم "إدموند ليفي"، قاضي المحكمة العليا السابق، و"آلان بيكر"، المستشار القانوني السابق لوزير الخارجية، و"تشيا شابيرا"، نائبة رئيس محكمة تل أبيب السابقة– تم اختيارهم على نحو دقيق من أجل إعداد تقرير يتلاءم بشكل كامل مع مصالح المستوطنين، أملاً في تقليل الضغوط التي يمارسونها على وزراء الليكود، لاسيما وأنهم أصبحوا في حيرة من مستويات الدعم التي تقدمها لهم الحكومة، خصوصًا بعد واقعة الإجلاء القسري للمستوطنين من حي "ألباناه" الاستيطاني.

وللتدليل على دقة اختيار أعضاء اللجنة أشار "ليفنسون" إلى أن القاضي المتقاعد "إدموند ليفي" كان قد عارض من قبل قرار فك الارتباط مع غزة عام 2005، بينما القاضية المتقاعدة "تشيا شبيرا" والبروفيسور "ألان بيكر" يلقيان تأييدًا على نطاق واسع من قبل الجناح اليميني.

وتطرق "ليفنسون" بشيء من التفصيل إلى مسألة الانسجام والتوافق بين "لجنة ليفي" والمستوطنين الإسرائيليين من خلال وصف الكيفية التي اتفق بها " تقرير ليفي" تمامًا مع المصالح والاهتمامات الخاصة بالمستوطنين، فبحسب "ليفنسون" فإنه من الناحية العملية، لم يكن هناك أي موقف أو مستند قانوني قام بتقديمه المستوطنون، ولم يُقبل من اللجنة؛ بل إن

الأخيرة احتضنت هؤلاء المستوطنين من خلال "أسلوب غض الطرف، فللوعود التي قطعه ا الوزراء لهؤلاء المستوطنين تحولت على يد "لجنة ليفي" إلى أمر واقع. . ولتبدو حكومة "نيتانياهو" وكأنها تتخذ من "تقرير ليفي" أداة لحماية نفسها وتحاول أن تُظهر من خلاله أنها حريصة على إرضاء مصالح المستوطنين الإسرائيليين.

وبدوره أثار ما تضمنه التقرير من إدعاء بأن إسرائيل لديها الحق القانوني للاستيطان في الضفة الغربية، ردود فعل سلبية من جانب منظمات حقوق إنسان إسرائيلية، وخبراء قانونيين دوليين، وممثلين عن السلطة الفلسطينية – وسيلاحظ أن الجميع اتفقوا على أن هذا التقرير يحمل عواقب وخيمة على عملية التسوية في الشرق الأوسط، ويقلل من فرصة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل.

وفي واقع الأمر هناك فجوة كبيرة بين الإسرائيليين المقتنعين بأن إسرائيل لديها الحق القانوني في إقامة المستعمرات وبين أولئك الذين يدحضون هذا الادعاء، وبالتالي يرفضون بشكل قطعي التوصيات الصادرة عن "لجنة ليفي".. فالرفض القوي جاء من قِبَل "ياريف أوبنهايمر " مدير حركة "السلام الآن"، والذي ذكر في التقرير الذي نُشر في نيويورك تايمز 2012/7/9 أنه لا يوجد فقيه قانوني في العالم يمكنه أن يعتبر هذا البيان السياسي تقريرًا قانونيًا جديًّا .. فللخلاصة النهائية له تبين أنه لا يوجد احتلال، وهو ما يثبت أن أعضاء اللجنة ينكرون ما هو ثابت وواضح للجميع.

والمؤكد أن العديد من المعلقين السياسيين وصناع القرار على حد سواء سيكونون على اتفاق مع رأي "أوبنهايمر"، بل إنهم سيؤكدون على ضرورة رفض " تقرير ليفي"، ولكن للأسف – وكما اتضح من تصريحات بعض الساسة الإسرائيليين، مثل التي تم الاستشهاد بها آنفًا لوزير الداخلية – فإن التقرير قد لاقى قبولاً من عدد كبير من الإسرائيليين، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن يُرفض بهذه السهولة كما يأمل الكثيرون.

وفي نقد أكثر عمقًا من الذي قدمه "أوبنهايمر"، فإن البروفيسور "ديفيد كريتزمير" (الخبير في القانون الدولي) في تحقيق لـــ"توم زاركين" بـصحيفة *"هآرتس"* يوم 2012/7/9 سلط الضوء على مخاوفه من النتائج التي توصلت إليها "لجنة ليفي " والآثار القانونية المترتبة على هذه

النتائج، فالرجل يتساءل: كيف يدعي شخص أن إسرائيل ليست قوة احتلال في الضفة الغربية بعد أكثر من أربعين عامًا من التماسات تقدمها الحكومة إلى محكمة العدل العليا، توصف فيها السلطات الإسرائيلية بأنها قوة احتلال في الأراضي الفلسطينية؟ فإذا كانت إسرائيل ليست قوة احتلال، فلابد إذن أن تتخلى فورًا عن جميع الأراضي الخاصة التي استولت عليها على مر السنين للاستخدام العسكري، وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين من الفلسطينيين.

وربما كان الأكثر إثارة للاهتمام، في نفس التحقيق السابق لـــ"توم زاركين" هو ما قدمته "تاليا ساسون" من رؤية شخصية حول التقرير الذي يزعم مؤيدوه أنه صحح تفسيرها الخاطئ والأحادي الجانب لاستخدام الأراضي في الضفة الغربية ؛ فقد فندت " ساسون" تقرير "ليفي" وأدانت الزعم بأن البؤر الاستيطانية تعد قانونية وإنه لا يجب أن ينظر لإسرائيل كقوة احتلال؛ حيث ترى إنه على مدار 45 عامًا، أفادت هيئات قضائية مختلفة لمحكمة العدل العليا مرارًا أن وجود إسرائيل في الضفة الغربية ينتهك القانون الدولي، والذي يرفض بشكل واضح نتائج "تقرير ليفي".. واعتبرت ما انتهى إليه نقطة تحول هائلة، وكأنه يقول للحكومة إنه يوصي بتغيير الوضع القانوني للبؤر الاستيطانية.

ونظرًا للتداعيات المحتملة التي يمكن أن تعاني منها إسرائيل في حال تصرف "نيتانياهو" والحكومة الإسرائيلية بناءً على النتائج والتوصيات الواردة في تقرير "ليفي"، فقد حذرت "ساسون" من أنه إذا ضغطت لجنة "ليفي" على الحكومة للقبول بفكرة أن القانون الدولي لا يمنع وجود إسرائيل في الضفة الغربية، فإنها بذلك تضع الدولة العبرية في موقف صعب في مواجهة العالم؛ إذ كيف يأتي قاضٍ بحكم يتناقض مع حكم تواتر على الأخذ به قضاة المحكمة العليا على مدى 45 عامًا؟

ومن جانبه ذكر "باراك رافيد" في مدونة نشرتها صحيفة هآرتس بتاريخ 2012/7/9 أن "نيتانياهو" يعلم أن تقرير ليفي" الذي يضفي الشرعية على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية سيكون بمثابة مفاجأة دبلوماسية، واعترف بأنها ستكون معضلة كبيرة بالنسبة لـــ "نيتانياهو"، وهي المعضلة التي دفعت إلى تأجيل الإعلان في الصحف بأن التقرير قد وصل إلى "نيتانياهو"، وأشار "رافيد" إلى محاولة "نيتانياهو" تحقيق التوازن بين استرضاء المستوطنين الإسرائيليين واليمين من جانب وتجنب حدوث المزيد من العزلة الدولية لإسرائيل من جانب

آخر، والدليل على حيرة "نيتانياهو" أن "تقرير ليفي" وصل إلى مكتبه في سرية تامة يوم 2012/6/21 ودون أن يتم الإعلان عنه تجنبًا للفت الأنظار إليه، لأنه حينما قرأ رجال رئيس الوزراء التقرير أدركوا أنه يحتوي على نصوص ستؤدي إلى تداعيات خطيرة سياسيًّا ودبلوماسيًّا.

ويلقي "رافيد" بكل ثقله وبوضوح على مسألة العواقب الدبلوماسية الوخيمة التي من المحتمل حدوثها في حالة تطبيق ما ينص عليه "تقرير ليفي"، فـــ"نيتانياهو" – من وجهة نظره – يدرك أن مسألة المستعمرات هي نقطة ضعف إسرائيل في مواجهتها مع المجتمع الدولي؛ حيث إنه لا توجد دولة تقف بجانب إسرائيل في هذا الشأن.. وإذا قامت حكومته باعتماد "تقرير ليفي" فإن من شأن ذلك إبعاد إسرائيل عن حلفائها وزيادة عزلتها الدولية، وفي الوقت نفسه زيادة مصداقية الحملة الفلسطينية للحصول على اعتراف أحادي الجانب في الأمم المتحدة والأسوأ من ذلك إلى زيادة الدعوات المطالبة بمقاطعة المنتجات المصنوعة في المستعمرات الموجودة في الأراضي المحتلة.

وبغض النظر عن رغبته في استرضاء المستوطنين واليمين الإسرائيلي فلابد وأن يدرك "نيتانياهو" المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها "تقرير ليفي" فيما يتعلق بتعرض إسرائيل للمزيد من العزلة داخل المجتمع الدولي.. ورغم أنه من غير المحتمل – بحسب البعض – أن يؤثر بشكل كبير في فكر صانعي القرار الإسرائيليين، فإن الجانب الأهم في هذا التقرير هو التأثير المدمر لرفض الاعتراف بعدم شرعية البؤر الاستيطانية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، الذي تواجهه بالفعل الكثير من المصاعب في سعيه لتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة.

وإذا كانت لجنة "ليفي" قد قدمت تقريرها للمزيد من المناقشة قبل تحديد مدى استعداد إسرائيل للتعامل مع التوصيات والنتائج التي انتهى إليها.. فإن الذي يدعو للقلق هو أن إسرائيل قد تستخدم "تقرير ليفي" كسند مفيد عند مناقشة مدى شرعية المستعمرات الإسرائيلية في المحافل الدولية وكذلك – وهو الأسوأ – عند التفاوض مع الجانب الفلسطيني، رغم أن ذلك يضع إسرائيل حتمًا في صدام مع الفلسطينيين أصحاب الشأن الذين تم تجاهلهم تمامًا، ومع المجتمع

الدولي الذي يعارض النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، ويدرك تمامًا تأثيره السلبي على عملية التسوية.

ويمكن القول إنه في ظل تمسك صانعي القرار الإسرائيليين بشرعية البؤر الاستيطانية، فإن ذلك سيعمق حالة عدم الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. والمنطق يقول إنه إذا قررت إسرائيل التصرف بناءً على توصيات هذا التقرير، فسوف تقضي بذلك على جهود التسوية، فقد رفضت السلطة الفلسطينية "تقرير ليفي" وأكدت أن الولاية القضائية الدولية تسمو على تفسير لجنة متحيزة من تشكيل إسرائيلي.. وأكد المتحدث باسم رئيس السلطة الفلسطينية أن كل المستعمرات غير شرعية وفقًا للقانون الدولي والقرارات الدولية، وبالتالي فلابد أن توقف الحكومة الإسرائيلية النشاط الاستيطاني والهجمات التي يشنها المستوطنون، وتلتزم بالقرارات الدولية إذا كانت بالفعل تريد تحقيق التسوية.

وفي النهاية، فإن محاولة إسرائيل تزوير الوضع القانوني للضفة الغربية وإضفاء الشرعية على مستعمراتها من خلال لجنة يمينية متحيزة، إنما يدل على سوء نية مبيتة من جانب حكومة "نيتانياهو" والتي تحاول من خلال تقريرها المزور أن تتحدى المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تواترت على الاعتراف بأن الضفة الغربية والقدس أراضٍ فلسطينية محتلة وأن جميع ما عليها من مستعمرات إسرائيلية غير شرعية، وكأن "نيتانياهو" يحاول إرضاء المستوطنين المتطرفين على حساب الحقوق الفلسطينية الثابتة في الأراضي المحتلة.

ولا شك في أن ذلك المسعى الصهيوني الخبيث والذي يهدف لإجهاض حلم الدولة الفلسطينية يتطلب تحركا سريعًا على مختلف المستويات لمواجهة تلك المؤامرة، فالجانب الفلسطيني مطالب بالإسراع بالمصالحة الوطنية وتعزيز وحدة الصف الفلسطيني؛ لأن استمرار الخلافات الفلسطينية يسهل على إسرائيل تنفيذ مؤامرتها، كما أنه مطالب بالتنسيق مع الجانبين العربي والإسلامي للقيام بتحرك في اتجاهين.. الأول: في اتجاه الأمم المتحدة للمواجهة محاولة التحايل على القرارات الدولية فيما يخص وضع الأراضي المحتلة.. والثاني: في اتجاه محكمة العدل الدولية لطلب رأيها الاستشاري في سياسة الاستيطان الإسرائيلي عمومًا.. وتلك الجهود الرسمية يجب أن يتوازى معها تحرك من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي في

اتجاه منظمات المجتمع المدني الغربية (والتي ترفض الممارسات الإسرائيلية) وذلك لقيادة حملة دولية ليس فقط لمقاطعة بضائع المستعمرات بالأراضي المحتلة وإنما لمقاطعة إسرائيل اقتصاديًّا ولفرض المزيد من العزلة الدولية عليها، فتلك العزلة ربما ترغمها على تغيير سلوكها لأنها تدرك حجم الخسارة الفادحة التي ستلحق بها لو أصبحت دولة منبوذة ومرفوضة من العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/7/17

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

اليمن.. متى يجد الرعاية الخليجية؟

اليمن.. متى يجد الرعاية الخليجية؟

يعد اليمن أحد دول الجوار المهمة لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو يرتبط معها بتاريخ وتراث ومصير مشترك، ويمثل لها عمقًا استراتيجيًّا حيويًّا سواء بموقعه الجغرافي وإشرافه على واحد من أهم شرايين الملاحة في العالم، أو بثقله البشري؛ بما يمثله من فائدة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. وفي الوقت نفسه تشكل دول مجلس التعاون الخليجي لليمن مصدرًا للمساعدات ولتوفير الاستثمارات والتمويل للمشروعات التنموية، فضلاً عن كونها مقصدًا للعمالة اليمنية.. فالعلاقات بين الجانبين تنهض على المصالح المشتركة وتتسم بالتفاعل وتقوم على مبدأ التأثير والتأثر.. ووفقًا لهذا المبدأ الأخير كان من الطبيعي أن تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بالتطورات السلبية التي شهدها اليمن خلال العشر سنوات الأخيرة .. تلك التطورات التي تبدأ بتمرد الحوثيين مرورًا بالحراك الجنوبي ونشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنتهي بأحداث الثورة اليمنية.

وتلك التطورات بما حملته من مخاطر على الأمن القومي الخليجي استلزمت من دول مجلس التعاون تحركًا سريعًا وفاعلاً (سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنًّا) في اتجاه اليمن من أجل العمل على احتواء هذه المخاطر والتي ربما يتعدى تأثيرها المستوى الإقليمي ليكون لها انعكاساتها وتأثيراتها أيضًا على المستوى الدولي.

ولعله من منطلق أهمية العلاقات بين دول مجلس التعاون واليمن اهتم برنامج الكويت لإدارة الحكم والتنمية والعولمة في دول الخليج العربية التابع لكلية لندن للاقتصاد ببحث أبعاد هذه العلاقات وتقييمها وطرح رؤية مستقبلية بشأنها من خلال بحث أعده "إدوارد بيرك" – زميل الأبحاث في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية والدفاع في مركز الإصلاح الأوروبي.

فمن خلال ذلك البحث الذي يحمل عنوان "دم واحد ومصير واحد: علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي" حاول "بيرك" أن يقدم أطروحات مقنعة ستدعم حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير العلاقات مع اليمن من خلال العمل على انضمامه إلى هذا التكتل

الإقليمي، فهو يؤكد على أن تعزيز العلاقات مع الجار اليمني سيكون في نهاية المطاف لصالح كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون سواء على المستوى القطري (بين كل دولة خليجية واليمن) أو على المستوى الجماعي تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.

وبناءً على الاستنتاجات التي حددها "بيرك"، فإنه يعيد إلى الحياة ما سبق والتزمت به دول الخليج العربية في عام 2006 من العمل على دمج اليمن في منظومة مجلس التعاون الخليجي؛ إذ سيؤدي تجدد المساعي مرة أخرى – من وجهة نظره – إلى إتاحة الفرصة للسيطرة على عدد كبير من المشاكل والصراعات التي تهدد استقرار اليمن؛ وبالتالي ستضعف إمكانية انتقال التهديدات من هذا البلد إلى دول الجوار في المنطقة، ولاسيما التهديد الذي تشكله بعض الجماعات المتطرفة المتواجدة داخل الأراضي اليمنية.

فالتهديد الأمني الذي يشكله وجود تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" باليمن يمثل – من وجهة نظر "بيرك" – اختبارًا حاسمًا بشأن مدى قدرة دول الخليج العربية على تحقيق الإصلاح وعزمها على مواجهة التحديات التي تهدد أمنها، وللتأكيد على هذه الفكرة ركز "بيرك" على التجارب السابقة والحالية لكي يحدد قدرة مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالأسبقية التي أدت إلى إقامة اتحاد سياسي وأمني بين أعضائه من أجل تعزيز قدرة مجلس التعاون وأعضائه على الرد بشكل جماعي على أي تهديد يمس الأمن القومي لدول الخليج العربية والأمن الإقليمي (إذ من المعروف أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي جاء كرد فعل على الحرب العراقية – الإيرانية) ــ يرى "بيرك" أنه ينبغي على الدول الأعضاء إثبات قيمة وفاعلية مجلس التعاون الخليجي من خلال التحرك بشكل حاسم لمنع اليمن من الانزلاق إلى المزيد من الفوضى مع الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي لعبه مجلس التعاون الخليجي أو بالأحرى أمانته العامة في الانتفاضة اليمنية التي اندلعت في عام 2011؛ حيث إن أمانة المجلس قامت بجهود وساطة فعالة من خلال مبادرة أدت إلى رحيل "علي عبدالله صالح" بعد أن ظل على رأس السلطة لمدة 33 عامًا.

فضلاً عن ذلك يحث "بيرك" الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على التعويل على الزخم المتحقق من وراء مثل هذه الخطوة الجريئة غير المسبوقة؛ حيث إنه قام بخطوة أولى

من أجل تحقيق الاستقرار في اليمن.. كما يرى أنه ينبغي على دول المجلس تكثيف جهودها لمساعدة الرئيس المؤقت لليمن "عبدربه منصور هادي" في مهمته التي لا يحسد عليها من خلال المشاركة في جهود إعادة إعمار اليمن وبنائه من جديد سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا.. وهي الجهود التي يجب أن تقود في نهاية المطاف إلى تحقيق التكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون.

ويقدم "بيرك" بعض الأسباب الرئيسية لعدم استعداد دول الخليج العربية حتى الوقت الراهن لمنح اليمن صك الانضمام فورًا إلى مجلس التعاون؛ حيث يشير على وجه الخصوص إلى عجز اليمن عن وضع خطة واضحة لاستيعاب وتوزيع المعونات والمساعدات؛ والقلق من تدفق المهاجرين من اليمن (وهو التصور الذي يستند في المقام الأول على الخوف من انتشار التطرف)، فضلاً عن مخاوف من انتشار البطالة في هذه الدول، والتأثير المحتمل لنزعة الاستقرار باليمن على المنطقة الجمركية لدول المجلس وفرص تطبيق مشروع العملة الخليجية الموحدة، علاوة على رفض اليمن التنديد بغزو العراق للكويت، وهو ما يمثل نقطة خلافية مع دولة الكويت.

في الوقت الذي يعترف "بيرك" بنفسه أن كل هذه الأسباب لها ما يبررها؛ فإنه يقترح إمكانية اتخاذ خطوات عدة من خلالها يتم التغلب على هذه المخاوف والشكوك والتفكير بالأحرى فيما هو قادم، مع الوضع في الاعتبار أن يكون ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي وفقًا لنهج تدريجي.

ويرى "بيرك" أن النقاش حول انضمام اليمن إلى المنظومة الخليجية لا يجب اختزاله في خيارين: إما الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون أو عدم الانضمام، فدول الخليج العربية في حاجة ماسة إلى إعادة تنشيط سياسة الجوار على غرار النهج الذي اتبعته دول الاتحاد الأوروبي في علاقاتها مع دول أخرى (مثلما حدث مع المغرب على سبيل المثال) وبحسبه ينبغي أن يكون اليمن أول دولة تتمتع "بوضع خاص ومتقدم" من خلال الحصول على تخفيضات ومزايا جمركية شاملة، وزيادة فرصه في إنشاء مكاتب تجارية له بدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الاستفادة من برامج تنموية أخرى، طالما أنها تلبي المعايير الأساسية للشفافية والرقابة الفنية.

ويشير "بيرك" إلى أنه من خلال مساعدة اليمن بحوافز واقعية لتحسين أوضاعه "غير المتوازنة" فيما يخص هياكله الاقتصادية والسياسية والتي أصبحت تعاني المزيد من الضعف والوهن بسبب الأوضاع المضطربة التي يعيشها منذ عام 2011، فإنه يمكن وضع أُسس أكثر سلاسة ووضوحًا لتحقيق نوع من التكامل، فهو يرى أن كل من دول مجلس التعاون واليمن غير مستعدة كليًّا لهذا التكامل، وفيما يتعلق – وبشكل أكثر تحديدًا – بمسألة تدفق المهاجرين (والمتطرفين المحتملين) من اليمن، والذي يعد ربما التحفظ الرئيسي الذي تبديه دول الخليج العربية فيما يتعلق بدمج اليمن في مجلس التعاون، يقترح "بيرك" إمكانية التعامل مع هذا التخوف من خلال " السماح لليمن بالانضمام إلى اقتصاد منطقة الخليج مع الوضع في الاعتبار فرض قيود على حرية الحركة والتنقل بالنسبة لليمنيين والتي يتمتع بها مواطنو الدول الأعضاء من الخليجيين. ويضيف إلى ذلك وجوب اقتران مثل هذا الاتفاق (بضم اليمن) بالالتزام بتخفيف القيود على تأشيرات الدخول لرجال الأعمال اليمنيين وتحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المقدمة للطلاب اليمنيين في المدارس المهنية و المعاهد و الجامعات الخليجية.

واللافت للانتباه أنه عند النظر في العوامل المختلفة التي قادت إلى حالة عدم الاستقرار في اليمن، نجد أن "بيرك" يلقي باللوم في المقام الأول على دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، مُسلطًا الضوء على المجالات الممكنة التي سوف تحتاج إلى معالجة من جانب دول الخليج العربية إذا ما أرادت تعظيم قدراتها وتوسيع نطاق مسؤولياتها ومنحت اليمن عضوية مجلس التعاون الخليجي في نهاية المطاف.

ويؤكد "بيرك" على عدة مشاكل محتملة، ستعد محاور الاهتمام الرئيسية من جانب الدول الأعضاء، ولاسيما المملكة العربية السعودية؛ حيث يدعي أن السعودية سوف تضطر إلى التخلي عن رغبتها الفطرية في "الحفاظ على وضعها كممثل قوي لدول الخليج خارجيًّا، منوهًا إلى أن هدف السعودية الساعي لإضعاف الدولة اليمنية من الناحية العسكرية لصالح القبائل بات يتعارض مع مساعيها لهزيمة تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" والتمرد الذي تقوده عائلة "الحوثي" في شمال البلاد.

وعلى نحو واضح، وبالنظر إلى الحقائق الجغرافية والسياسية المتأصلة التي تحدد العلاقات اليمنية – السعودية، فقد أثبتت السعودية أنها قادرة على ممارسة قدر أكبر من السلطة والنفوذ في علاقاتها باليمن مقارنة بجيرانها في منطقة الخليج. وقد ركز "إدوارد بيرك" في تناوله للعلاقات بين السعودية واليمن على الإشارة إلى أن كافة الطرق للخروج من المشاكل والأزمات التي تواجه اليمن تمر عن طريق الرياض. ومع ذلك، وكما يتضح من التداعيات السلبية للتطورات في اليمن والتي اتضحت للسعودية في عام 2009– وتسببت في تقويض الوساطة القطرية لوقف إطلاق النار ما بين المتمردين الحوثيين والحكومة اليمنية– فقد وجدت السعودية نفسها تنزلق إلى حربها الأولى منذ عقود، بعد أن قامت عناصر الحوثيين المتمردين ضد صنعاء بعبور الحدود إلى الأراضي السعودية.

ويذهب "إدوارد بيرك" إلى أن هناك رغبة متزايدة لدى السعودية لإعادة النظر في سياستها القائمة على الانفراد بالنفوذ والقدرة على التأثير في اليمن، وربما تختار بدلاً من ذلك العمل مع حلفائها داخل مجلس التعاون الخليجي من أجل معالجة المخاوف الأمنية المتزايدة داخل الحدود اليمنية.

وبغض النظر عن الإقرار بالحاجة إلى وضع نهج جماعي متسق تجاه اليمن، بما في ذلك اتخاذ قرار حيال المعايير المتوافق عليها لإدماج أعضاء جدد.. أوضح "بيرك" أن عدم قدرة الدول الأعضاء بمجلس التعاون على تحقيق وإنجاز الوعود بإيصال المساعدات إلى اليمن تعتبر مشكلة كبيرة ليس لليمن وحده وإنما لكل الدول الفقيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي بحاجة لأن تتم معالجتها، فعلى سبيل المثال، أشار "بيرك" إلى أنه في "مؤتمر المانحين في لندن لعام 2006"، الذي شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في فعالياته، تعهدت هذه الدول بدفع 2.5 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من نصف مجموع ما تعهد المانحون الدوليون بدفعه والذي يصل إلى 4.7 مليار دولار أمريكي، مشيرًا إلى أن الحكومة اليمنية أفادت في أوائل عام 2010 بأنه لم يُصرف سوى 7% فقط من المساعدات التي تعهدت بها دول المجلس في مؤتمر لندن.

ولقد حاول "بيرك" في خلاصة بحثه أن يؤكد على حاجة دول مجلس التعاون الخليجي لإدماج اليمن بين صفوفه مع تقديم الشرح الواضح لكيفية جعل هذه الدول تعمل مع اليمن من أجل تحقيق مثل هذا الطموح.

فهو يري أنه يتعين أن يتم تقديم خارطة طريق مفصلة لليمن توضح المعايير الواجب توافرها، في حال رغبته في الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.. ويتعين أن يتم ذلك ليس انطلاقًا من الشعور بالإيثار من جانب الدول الأعضاء، ولكن باعتبار أن ذلك نابع من سياسة المصلحة الذاتية من أجل الحؤول دون استفحال خطر تنظيمات التطرف والإرهاب وفي مقدمتها تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية".

وبحسب "بيرك"، فإن الطريق قد يكون طويلاً وقد تكون الظروف صعبة، ولكن إذا كان اليمن لديه الإرادة السياسية الكافية من أجل إجراء الإصلاحات الضرورية للإيفاء بتلك المعايير، فإنه يتعين على مجلس التعاون أن يعمل على تقديم المساعدة اللازمة لليمن أيًا كانت ومكافأته على جهوده.. وإذا لم يكن اليمن ممتلكًا القدرة على الإيفاء بتلك المعايير فيجب أن يكون هناك البديل حتى لا يترك فريسة للاستقطابات بأنواعها المختلفة داخلية وخارجية، وهو ما لن يكون في صالح دول مجلس التعاون، وبالتالي فإن عليها سرعة احتواء اليمن ورعايته من منطلق المصلحة المشتركة للجانبين في خلق بيئة إقليمية آمنة ومستقرة.

وفي ضوء ما عرضه "إدوارد بيرك" من أطروحات وفي ظل الحاجة إلى رعاية خليجية للجار اليمني يمكن القول بوجود صيغتين مقترحتين لمستقبل العلاقات بين الجانبين **الأولى:** انتهاج سياسة المشاركة بين مجلس التعاون كجهة واحدة وبين اليمن، مقارنة بعلاقات المجلس العادية مع دول العالم، وذلك من خلال اتفاقيات تجمع الطرفين، وتمنح اليمن وضعًا خاصًا على غرار نظام المشاركة المعمول به من قبل الاتحاد الأوروبي، وعلى غرار إعلان دمشق الذي وضع من قبل أسسًا للتعاون العسكري بين المجلس من جانب وكل من مصر وسوريا من جانب آخر.. **والصيغة الثانية:** إنشاء منظمة إقليمية ذات طابع اقتصادي تضم دول مجلس التعاون الست وبعض دول المنطقة مثل اليمن **وربما الأردن**، وذلك بغية خلق إطار للتعاون الاقتصادي لدول الجزيرة العربية والخليج العربي، وذلك على غرار منظمة التعاون الاقتصادي في وسط

آسيا "الإيكو" التي تضم 12 دولة تختلف في توجهاتها السياسية والأيديولوجية وأوضاعها الاقتصادية، فضلاً عن نظمها الاجتماعية والثقافية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/7/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الربيع القطري

دور قطر الناشئ في صنع السلام

مراجعة لـدراسة د.سلطان بركات

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

الربيع القطري.. دور قطر الناشئ في صنع السلام

مراجعة لـدراسة د.سلطان بركات

صادرة عن كلية الاقتصاد – لندن

حققت الدبلوماسية القطرية خلال السنوات الأخيرة أكثر من إنجاز من خلال وساطتها لحل العديد من المشاكل والأزمات العربية، بحيث أضحت أحد الفاعلين البارزين الذين يمارسون دورًا مهمًا في المنطقة، الأمر الذي ساعدها على تحقيق مكانة إقليمية متميزة في عدد قليل من السنوات.

وبطبيعة الحال، فإن ممارسة قطر لدور إيجابي في حل مشاكل المنطقة أمر يحسب لها، كما أن طموحها للقيام بدور إقليمي هو طموح مشروع، فهي شأنها شأن أي دولة من حقها أن تنتهج السياسة الخارجية التي تحقق مصالحها والتي تمكنها من احتلال المكانة اللائقة بها ما دامت لا تضر غيرها من الدول الأخرى.

ولقد ساعد قطر على القيام بهذا الدور وتحقيق تلك المكانة الإقليمية وجود الإرادة السياسية وامتلاكها الأدوات اللازمة التي تساعدها على تنفيذ سياستها الخارجية، ولاسيما الأداة الإعلامية متمثلة في قناة الجزيرة بما تتمتع به من حضور لدى المشاهد العربي واهتمامها بمتابعة وتغطية قضايا المنطقة وحرصها على مخاطبة الرأي العام الدولي بأكثر من لغة.. وأيضًا الأداة الاقتصادية؛ حيث تستغل ما لديها من وفرة مالية كمحفز يساعد على حل بعض المشاكل أو الأزمات.

ولعل من أبرز صور نجاح الدبلوماسية القطرية، وساطتها في التوصل لاتفاق المصالحة بين الفرقاء اللبنانيين في مايو 2008، ووساطتها بشأن النزاع في دارفور (والذي أسفر عن الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة

في عام 2010، والاتفاق الآخر بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة عام 2011) وأيضًا وساطتها بين الفصائل الفلسطينية التي أثمرت اتفاق المصالحة في 2011/5/4، وكذا وساطتها في اليمن بين الحكومة وحركة التمرد الحوثي والذي أسفر عن أكثر من اتفاق.. هذا غير الدور المهم الذي لعبته ومازالت تلعبه في ثورات الربيع العربي وتحديدًا في ليبيا وسوريا.

ومن منطلق أهمية الحالة القطرية وما تمثله من نموذج لدولة صغيرة المساحة قليلة السكان استطاعت أن توظف قدراتها في القيام بدور إقليمي في عدد قليل من السنوات – قام برنامج الكويت للتنمية والحاكمية والعولمة في دول الخليج العربية التابع لكلية لندن للاقتصاد بإصدار دراسة قام بإعدادها الدكتور "سلطان بركات" تحت عنوان "الربيع القطري: دور قطر الناشئ في صنع السلام"، وهذه الدراسة تعد إصدارًا متميزًا من الناحية الأكاديمية تمكِّن القارئ من اكتساب فهم أفضل للعوامل الرئيسية التي حفزت على ظهور مكانة قطر كدولة ذات دور رائد على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ففيها يؤكد "بركات" أن المزج الناجح الذي قام به صناع السياسة القطرية بين كل من الثروة والإرادة السياسية والرؤية، إلى جانب السعي لتطبيق استراتيجية ذات ثلاثة محاور هي: التحرر الاقتصادي والسياسي، واستقلال السياسة الخارجية، وتطوير فكر وأسلوب الدولة – قد سمح لتلك الدولة الصغيرة بأن تجعل لنفسها دورًا فريدًا بوصفها وسيطًا محايدًا وجسرًا ممتدًا بين الدول العربية والدول الغربية الحديثة.

ويشرح "بركات" بالتفصيل الفوائد التي تجنيها قطر نتيجة تطبيق الاستراتيجية ذات المحاور الثلاثة؛ إذ يشير إلى أن مثل هذه الاستراتيجية ينظر إليها على أنها تتجنب المأزق الأمني لقطر، من خلال تقديم نفسها على أنها شريك محايد قادر على القيام

بدور إيجابي في المنظومتين الإقليمية والدولية، بما يوفر لها مزيدًا من المساحة على الساحة الدولية ويدعم قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية والأعمال والسياحة.

وفي الإطار ذاته، يستخدم "بركات" الخطوط العريضة للعوامل الرئيسية التي تحدد السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995 كنقطة انطلاق يتم من خلالها تسليط بعض الضوء اللازم على دور صنع السلام الأكثر فاعلية الذي تبنته قطر طوعًا، رغم ما أثاره –وما زال– من جدل نوعًا ما أثناء ثورات الربيع العربي، وهو ما يظهر بوضوح من خلال دعمها الحاسم للثوار الليبيين والسوريين.

ويشير "بركات" في هذا الصدد إلى أن الدور القطري في ليبيا اشتمل على مجموعة متنوعة من أشكال الدعم للحملة التي أطاحت في النهاية بالعقيد "معمر القذافي" من قبيل ممارسة الضغوط على القوى الكبرى من أجل التدخل العسكري، وتوفير الأسلحة اللازمة مثل طائرات الميراج وإرسال الدعم للقوات البرية للثوار وللقوات الحليفة أيضًا. وعلى غرار ذلك في سوريا أيضًا، فعندما فشلت الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية في منع المجازر التي يرتكبها "نظام الأسد" ضد المدنيين المتظاهرين من شعبه، قامت قطر بتكريس جهودها من أجل إنهاء تلك الأزمة، وذلك من خلال مطالبة "بشار الأسد" صراحة بالتنحي، ودعوة المجتمع الدولي إلى مساعدة المعارضة المسلحة بكافة الوسائل اللازم ة، وذلك من خلال توفير الأموال والأسلحة.

ولقد قام "سلطان بركات" بالربط ما بين سياسة قطر الخارجية سواء قبل أو أثناء ثورات الربيع العربي وبشكل كبير من خلال المزج بين: (1) تحليل الدوافع الأساسية التي تدفع قطر إلى تبني مثل هذا النهج الفعال والقوي حيال الصراعين

الليبي والسوري.. (2) إجراء تقييم دقيق للآثار الاستراتيجية التي قد تنشأ نتيجة اتباع مثل هذا النهج الجريء.

وعندما قام بتحليل التداعيات الاستراتيجية المحتمل حدوثها نتيجة للسياسة القطرية في دعم ثورات الربيع العربي، بدا وكأنه يولي أهمية كبيرة للتأثير السلبي المحتمل لعملية صنع السلام القطرية القائمة على التدخل العنيف في تقويض المكانة المميزة التي حققتها لنفسها وبعناية على مدار الـ15عامًا الأخيرة، ومثال على ذلك دور قطر كوسيط محايد وقوي والذي ظهر بين الفصائل الفلسطينية "فتح" و"حماس"، فضلاً عن تشجيعها لكل من الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية وحركة طالبان على إجراء مفاوضات والسماح لطالبان بفتح مكتب لها بالدوحة.

ويرى "بركات" أن النهج القائم على التدخل قد فشل لأنه يتناقض مع دور الوسيط المحايد وغير المتحيز الذي ارتضته دولة قطر لنفسها، وبالتالي أدى إلى إضعاف أحد العناصر الرئيسية في نجاح قطر كوسيط دولي قوي وفعال – وهو عنصر الثقة التي توجد لدى الأطراف المتنازعين والذين يفضلون أن يتعامل الوسيط مع النزاع دون محاباة أو تحيز لطرف على حساب الآخر. وعلى هذا النحو، فإن هذا النهج التدخلي لا يعرض فقط للخطر مكانة ودور قطر كوسيط إقليمي ومحاور هام بين الشرق الأوسط والغرب ولكنه أيضًا يعرض الدولة لمخاطر أمنية من جانب الدول المتحفزة ضد ما تمارسه من دور مثل كل من إيران وسوريا، واللتين حاولت قطر استرضاءهما من خلال عدم التحيز الواضح والعلني والمحاولات المستمرة للحفاظ على العلاقات الودية مع البلدين كما يقول الكاتب.

وإذا كان المحللون يلاحظون أن دولة قطر في نهجها إزاء كل من الثورتين السورية والليبية قد تخلت عن رغبتها في تقديم نفسها كمحاور حيادي، فإن "سلطان بركات" يرى أنه يمكن النظر إلى ذلك التغيير للمسار على أنه نتيجة

حدوث تغير في الظروف، ولا يعبر عن حدوث تغير ذي أهمية في السياسة المتبعة. وقد دعم مثل هذه الرؤية من خلال الإشارة إلى أن قطر بدأت جهود صنع السلام في كل من ليبيا وسوريا، بأسلوب مشابه لذلك الأسلوب التقليدي الذي اعتادت استخدامه؛ حيث تقوم بالسعي للتوصل إلى اتفاق من خلال قنوات دبلوماسية. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى أن قطر قدمت نفسها في السنوات كداعمة ومؤيدة بصورة علنية لتمكين المواطنين العرب في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، لذا يمكن القول إنه عندما فشلت جهود الوساطة، لم يستطع صناع السياسة القطرية البقاء على نهج الحياد في مواجهة أنظمة تقوم بقتل مواطنيها علنًا، فاعتبروا أنفسهم ملتزمين باتخاذ موقف فريد من نوعه ولم يسبق له مثيل ضد هذه الأنظمة، وذلك عن طريق استخدام نفوذهم الدبلوماسي، وأيضًا القدرة الكبيرة لآلتها الإعلامية متمثلة في قناة الجزيرة، من أجل حشد الشارع العربي، ثم جامعة الدول العربيةِ، وأخيرًا المجتمع الدولي للتدخل من أجل تغيير النظام في البلدين.

وفيما يخص قيام قطر بتغيير توقعاتها الاستراتيجية عقب بدء ثورات الربيع العربي (والتي لازالت محتدمة في سوريا على الأقل) ينوه "بركات" إلى مجموعة من الظروف الفريدة من نوعها التي أحاطت بالصراع الليبي، فموقف جامعة الدول العربية غير العادي، وكذا مواقف القوى الغربية بشأن الأزمة، وكذلك موافقة المجتمع الدولي واسعة النطاق.. كل ذلك أدى إلى تدخل عسكري قطري لم يسبق له مثيل في ليبيا.

واعتمادًا على أفكار "دافيد روبرتس" – الباحث بالمعهد الملكي لدراسات الأمن والدفاع – يدعم "بركات" الادعاء بأن تدخل قطر العسكري الجديد لا يوضح أي تغيير في الاستراتيجية، ولكنه يعبر عن رغبتها وطموحها في أن تصبح القائد في

ظل دبلوماسية عربية أكثر قوة وأكثر حزمًا، لافتًا إلى أن الاستقلال الذي تتمتع به دولة قطر، وهويتها الفريدة من نوعها في العالم العربي، وما تحظى به من استقرار سياسي في الداخل قد سمح لها بالتصرف بطريقة حاسمة والظهور كفاعل عربي يلعب دورًا حيويًّا في تلك اللحظة التاريخية الحاسمة عندما كانت أوضاع الدول الأخرى بالمنطقة مضطربة وغير مستقرة.

وبحسب "بركات"، فإن صناع السياسة في قطر يرون أن الظروف والأوضاع التي تمر بها المنطقة وتمر بها السعودية ومصر – وهما الفاعلان الأبرز في المنطقة على مدار سنوات طويلة – لم تخدم الدولتين اللتين كانت لهما كلمة حاسمة في القضايا الإقليمية، فيما هم (أي القطريون) يعتبرون أنفسهم قادرين على تقديم قيادة تقدمية ضرورية في تلك اللحظة المضطربة في تاريخ المنطقة.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن الظروف التي هيأت لقطر العمل مع القوى الغربية لإسقاط نظام "القذافي" قد قدمت فرصة حاسمة وهامة للدولة، وذلك للتأكيد على هذا الدور الحيوي والفعال الذي نجحت في تجسيده في السنوات الأخيرة. وقد لعبت قطر دورًا مهمًا في الحفاظ على العلاقات العربية – الغربية أثناء الأزمة السورية، كما قادت جامعة الدول العربية للتعاون مع الغرب لحل هذه الأزمة رغم فشل جهود مجلس الأمن الدولي في الضغط على "الأسد" بقوة بفعل الفيتو الروسي والصيني، وذلك انطلاقًا من أن القنوات الدبلوماسية وإمكانيات العمل متعدد الأطراف لا تزال قائمة بين الجانبين.

ولقد أكد "بركات" أن تدخل قطر في ثورات الربيع العربي يتفق بوضوح مع سياسة تحرير الاقتصاد القطري التي ظهرت من خلال رغبتها في تأمين مصالحها الاقتصادية مع النظام الليبي القادم، وربما السوري أيضًا في وقت لاحق.

وفي التحليل الأخير يؤكد "بركات" أن قطر ظهرت للمرة الأولى على الساحة الدولية كوسيط إقليمي غير متحيز في المنازعات والأزمات وفيما بعد تطور الوضع لتصبح وسيطًا قويًّا يملك القدرة والاستعداد لدعم الاتفاقات بالتعاون مع مجموعة متنوعة من القوى المالية العالمية.. فهي تحاول الظهور كمصلح، وذلك باعتبارها قائدًا تقدميًّا للدول العربية الحديثة، بجانب استعدادها وقدرتها على الاستفادة من أدوات وعناصر القوة المتوفرة لها بشكل كبير، سواء الأدوات والعناصر الصلبة أو الناعمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وفي حين قد يبدو اللجوء إلى أدوات وعناصر القوة الصلبة وأيضًا اتخاذها قرارًا بالتخلي عن مواقفها الحيادية في الشؤون العالمية – بمثابة انفصال تام عن مقتضيات السياسة، فإنه يمكن القول إن ذلك ليس هو الحال تمامًا، وبدلاً من ذلك يمكن النظر إلى الأنشطة القطرية الأخيرة على أنها رد على التطورات الجديدة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط أثناء ثورات الربيع العربي.. وقد أدركت الحكومة القطرية على وجه التحديد أنه ليس من الممكن ولا المناسب لسياستها الخارجية أن تقف بجانب أنظمة معادية تقوم بقتل مواطنيها من المدنيين غير المسلحين.

وقد جاء هذا التحول – بحسب بركات – عندما أدرك صناع القرار بدولة قطر أن حجم الدولة لا يعني شيئًا، وأن القوة الناعمة والثروة تمثلان أدوات قوية وفعالة في ساحة العلاقات الدولية، وأدركوا أيضًا أن الربيع العربي يشهد لحظة حاسمة في العلاقات الغربية – العربية في ظل تبادل المنافع الاقتصادية والأمنية والسياسية مع تلك الدول (مثل قطر) التي تعد تقدمية وحيوية بشكل كاف لتحتل المقدمة كما يقول بركات.

لكن خلاصة القول أنه ومن وجهة نظرنا يبقى في النهاية استمرار الدور القيادي القطري في العالم العربي مرتبطًا بتناغم أداء سياستها الخارجية مع سياستها

الداخلية، وهو ما يتطلب رفد تأييد الرأي العام القطري لهذا الدور بمؤسسات تشريعية منتخبة من الشعب تكفل استمراريته إذا رأت أن ذلك في مصلحة الدولة من جهة، فضلًا عن المزج بين مرتكزات القوة الناعمة والصلبة في تحقيق مزيد من الفعالية لهذا الدور عربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وفوق هذا وذاك يجب أن يصب هذا الدور في إطار تحقيق المصالح الاستراتيجية لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي، بما يعزز الأمن والاستقرار لجميع دول المنظومة، انطلاقًا من الارتباط الوثيق بين أمن واستقرار قطر وباقي دول المجلس، لا أن يحقق أهدافًا ومصالح آنية لمصلحة طرف على حساب أهداف ومصالح الآخرين.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/7/31

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير مؤشر

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2012

ربما لم تختلف السنوات العشر ونيف التي مضت من القرن الحادي والعشرين عما ساد في القرن الماضي من حالة عدم الاستقرار وغياب السلام والأمن على نطاق واسع على المستوى العالمي، فالحروب بين الدول مازالت موجودة (حرب أمريكا ضد العراق وأفغانستان وحرب روسيا ضد جورجيا) والحروب والصراعات الداخلية كذلك (في الصومال وسوريا واليمن وميانمار) والعمليات الإرهابية مازالت تشن في مناطق شتى من العالم (في أمريكا وإندونيسيا وبريطانيا وإسبانيا والهند... وغيرها)، ومع وجود واستمرار الحروب والصراعات الداخلية والإرهاب زادت بالتالي مستويات عدم الأمان وأصبح السلام العالمي في خطر محدق، وهو ما يمكن أن ينعكس سلبًا على مستقبل البشرية.

ونظرًا لأن سيادة السلام في العالم هو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الازدهار في أي مجتمع أو دولة، ولأن الحروب والصراعات الداخلية والإرهاب على النقيض ولا يترتب عليها سوى الفوضى الأمنية والخراب الاقتصادي والانهيار الاجتماعي في الدول والمجتمعات التي تبتلى بها، لذا اهتمت بعض الهيئات والمؤسسات الدولية، ومنها معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي – وهو معهد خاص مستقل – بعمل مؤشر خاص أسماه بمؤشر "السلام العالمي"، يقوم فيه – من خلال تقرير سنوي خاص بالمؤشر– بعملية رصد ومتابعة وتحليل لحالة السلام في كل دولة.. مستخدمًا معايير معينة في تصنيفه للدول مع إعطاء درجة معينة لكل دولة يتحدد وفقًا لها ترتيبها بين الدول فيما يخص حالة السلام والأمن.

ولو أردنا التعرف على المعايير أو المؤشرات التي يستند إليها معهد الاقتصاد والسلام في إعداد تقريره السنوي سيلاحظ أن هناك ثلاثة معايير أو مؤشرات رئيسية هي (مستوى الأمن والأمان في المجتمع، ومدى الصراع على المستويين الداخلي والخارجي، ومستوى التسليح)،

وهذه المعايير الثلاثة يندرج تحتها عدد من المعايير والمؤشرات الفرعية يصل إجماليها إلى 23 معيارًا.

فبالنسبة للمعيار الرئيسي **الأول** وهو الصراع على المستويين الداخلي والخارجي فيندرج تحته (عدد الصراعات الداخلية والخارجية التي وقعت، عدد القتلى الناجم عن التورط في صراع خارجي، عدد القتلى الناجم عن الصراع المنظم داخليًّا، مستوى الصراع المنظم داخليًا، والعلاقات مع الدول المجاورة).. أما المعيار الرئيسي **الثاني** وهو معيار الأمن والأمان المجتمعي فبدوره يندرج تحته (مستوى الإجرام في المجتمع، عدد اللاجئين والنازحين كنسبة مئوية من السكان، عدم الاستقرار السياسي، مستوى الإرهاب السياسي، الأعمال الإرهابية، عدد جرائم القتل لكل 100 ألف شخص، مستوى جرائم العنف، احتمالية المظاهرات العنيفة، عدد المساجين لكل 100 ألف شخص، وعدد رجال الشرطة في الداخل لكل 100 ألف شخص). وبالنسبة للمعيار الرئيسي الثالث وهو معيار التسلح فيندرج تحته هو الآخر(النسبة المئوية للإنفاق العسكري إلى الناتج القومي، حجم تحويلات الأسلحة التقليدية الرئيسية المستوردة لكل 100 ألف شخص، حجم تحويلات الأسلحة التقليدية المصدرة لكل 100 ألف شخص، المساهمات المالية الخاصة ببعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إجمالي حجم الأسلحة الثقيلة لكل 100 ألف شخص، سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة الخفيفة، والتطور أو القدرة العسكرية).

وإلى جانب تلك المؤشرات الرئيسية والفرعية هناك مؤشر "السلام الإيجابي" والذي يتضمن بدوره عدة مؤشرات تمثل بحسب التقرير "دعائم السلام"، وهذه بدورها يندرج تحتها (الأداء الجيد للحكومة، البيئة التجارية السليمة، التوزيع العادل للموارد، قبول حقوق الآخرين، العلاقات الجيدة مع الدول المجاورة، التدفق الحر للمعلومات، ارتفاع مستويات التعليم، وانخفاض مستويات الفساد).

واللافت في تلك المعايير أو المؤشرات أنه يتم قياس معظمها بدرجة من 1 – 5 وكانت هناك معايير فرعية أخرى تم قياسها بشكل كمي مختلف، ويقسم إجمالي المؤشر العام إلى 60% للسلام الخارجي و40% للسلام الداخلي في الدولة، وتعطى كل دولة درجة من 1 – 5 حسب متوسط إجمالي المؤشرات بشكل تنازلي بمعنى أن الدولة التي تحصل على درجة كبيرة من هذه الدرجات هي التي يقل فيها مستوى السلام.

وبإلقاء نظرة عامة على تقرير عام 2012 الصادر مؤخرًا والذي ويغطي 158 دولة يلاحظ بصفة عامة أنه كان هناك تحسن في مختلف الدول على مستوى التعامل مع التهديدات الإرهابية على صعيد السياسات، بالإضافة إلى تحقيق مكاسب في مؤشر الانتشار العسكري مع خفض مستويات الإنفاق لوزارات الدفاع، مما يعكس تحولاً عن العامين الماضيين واللذين شهد خلالهما مؤشر السلام تراجعًا على المستوى العالمي.

من ناحية أخرى، شهدت جميع الدول باستثناء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسنًا، وجاءت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بعيدة لأول مرة عن المراكز الأخيرة للدول الأقل سلمًا منذ بدء العمل بمؤشر السلام العالمي في عام 2007، كما شهدت دول مثل مدغشقر والجابون وبتسوانا تحسنًا ملحوظًا عن العام 2011، وشهدت المنطقة أيضًا تحسنًا كبيرًا في علاقات هذه الدول مع الدول المجاورة من عام 2009 إلى عام 2012.

ولقد كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب الإشارة سابقًا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي انخفض مستوى السلام الخاص بها؛ حيث يعكس هذا الانخفاض عدم الاستقرار المرتبط بالربيع العربي الذي بدأ في تونس في ديسمبر 2010؛ حين أدت الاحتجاجات الشعبية الحاشدة إلى إسقاط الرئيس "زين العابدين بن علي"، ثم انتشرت تلك الاحتجاجات في المنطقة بأسرها بعد ذلك.

ويلاحظ تسجيل تدهور في النزعة الإجرامية في المجتمع في 6 دول من بين دول المنطقة البالغ عددها 16 دولة، ولم يتم تسجيل أي تحسن في هذه الجزئية.. كما أصبحت المظاهرات المتسمة بالعنف أكثر احتمالاً في ست دول بالمنطقة، وانعكست الثورة الشعبية في سوريا والحملة القمعية الوحشية التي يمارسها نظام الأسد في التدهور الشديد لوضع سوريا في معظم تصنيفات مؤشر السلام العالمي (والذي يمثل التدهور الأكبر بين الـ 158 دولة التي شملها المؤشر)، بينما حدثت انخفاضات كبيرة أخرى في السلام بمصر وتونس بعد الثورة، وكان هناك تدهور أيضًا في الكويت والمغرب وعمان والإمارات العربية المتحدة.

وأوضح التقرير أن **قطر** كانت أكثر دول المنطقة سلمًا (المركز الـ 12 عالميًّا)، ومرت الجزائر بأكبر تحسن من عام لعام في مستوى السلام لديها مستفيدة من العلاقات الوطيدة مع

المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا والمؤشرات على التصالح مع المغرب، فضلاً عن إعلان الرئيس "عبدالعزيز بوتفليقة" عن عدة إصلاحات سياسية، الأمر الذي انعكس في ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي، علاوة على أن الدولة ظلت حتى الآن بعيدة عن الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات الاجتماعية.

وبسبب تراجع مستوى السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسير حاليًا دول هذه المنطقة ضمن ترتيب المناطق الأقل سلامًا في العالم.

واللافت أن مستويات السلم قد شهدت تراجعًا قريبًا من المستويات المحققة في عام 2007، لكن رغم ذلك فإن معايير القياس لحالة السلام الخارجي للدول قد شهدت تحسناً، وإن كان هناك ارتفاع على صعيد الصراعات الداخلية، وهو ما يظهر بشكل خاص في ارتفاع أعداد الوفيات من الأعمال الإرهابية التي تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 2003.

وللعام السادس على التوالي، جاءت أوروبا الغربية أكثر مناطق العالم سلمًا؛ إذ تأتي أغلب الدول الأوروبية ضمن أعلى 20 دولة في تحقيق السلم.. ومع ذلك، فقد تراجعت النرويج عن الترتيب العاشر لأول مرة لتحتل المرتبة الـ 18، بينما بقيت ثلاث دول من دول شمال أوروبا في مقدمة التصنيف بمستويات عالية من الأمن والأمان، وشهدت أمريكا الشمالية تحسناً طفيفًا وواصلت تصنيفها المعتاد منذ عام 2007.

أما كندا فقد قفزت ثلاثة مراكز في تصنيف هذا العام نتيجة لانخفاض حالات الوفيات بشكل كبير بين قواتها المتمركزة في أفغانستان، في حين سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تحسناً طفيفًا؛ وذلك بفضل انخفاض النسبة المئوية للمسجونين، رغم تراجعها عدة مراكز نتيجة المكاسب التي حققتها دول أخرى.

وبإلقاء الضوء على وضع دول **مجلس التعاون الخليجي** في تصنيف التقرير ووفقًا للجدول المرفق يمكن ملاحظة الآتي:

الدولة	ترتيبها العام	ترتيبها بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدرجة التي حصلت عليها
قطر	12	1	1.40
الإمارات	46	2	1.79
الكويت	47	3	1.79
عمان	59	5	1.89
السعودية	106	8	2.18
البحرين	118	10	2.25

- جاءت دولة **قطر** في تصنيف التقرير في المركز الثاني عشر عالميًّا والأول خليجيًّا وشرق أوسطيًّا؛ حيث حصلت في الإجمالي العام للمؤشرات على متوسط درجات 1.40 درجة.

وقد جاء احتلال قطر لهذا الترتيب المتميز عالميًّا وشرق أوسطيًّا وخليجيًّا بين الدول الأكثر سلمًا لأنها حصلت في معظم مؤشرات الاستقرار السياسي والأمن والأمان في المجتمع على درجات منخفضة، أيضًا حققت في مؤشرات التسلح والنزاعات الجارية درجات أقل من غالبية الدول المجاورة، هذا فضلاً عن منحها أفضل درجة في مؤشر العلاقات مع دول الجوار.

- جاءت دولة **الإمارات** في الترتيب الـــ46 عالميًّا والثاني خليجيًّا وشرق أوسطيًّا؛ حيث حصلت في الإجمالي العام للمؤشرات على متوسط درجات 1.79 درجة.

ورغم أن الإمارات تعتبر الأعلى بين عشرين دولة في مستوى الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فإنها حققت بدورها تحسنًا فيما يتصل بمستوى الاستقرار السياسي ومستوى جرائم العنف، إذ انخفضت الدرجة التي حققتها في هذا الشأن من 2 إلى 1 ما بين عامي 2007 – 2012، وذلك على النقيض من باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شهدت زيادة كبيرة في درجتها.

- حلت دولة **الكويت** في الترتيب الثالث خليجيًّا وشرق أوسطيًّا والـــ 47 عالميًّا، وذلك بحصولها على 1.79 درجة في متوسط المؤشرات الإجمالية.

ولقد لوحظ حدوث تراجع للكويت في مؤشر الاستقرار السياسي نتيجة للأوضاع غير المستقرة بها خلال عام 2012 بعد حل البرلمان واستقالة الحكومة، وأيضًا شهدت تراجعًا على مؤشر

قبول حقوق الآخرين تحت تأثير بعض المشاكل الخاصة بالبدون والعمالة الوافدة، كذلك شهدت تراجعًا في مؤشر الانتشار العسكري.. ولكنها رغم هذا حققت تقدمًا واضحًا في مؤشر انتشار الجريمة والعلاقات مع دول الجوار.

- جاءت سلطنة **عمان** في المركز الرابع خليجيًّا والخامس شرق أوسطيًّا والـــ 59 عالميًّا، وذلك بحصولها على 1.89 درجة في متوسط المؤشرات الإجمالية، وإن لوحظ تراجعها بمقدار 20 مركزًا في التصنيف العالمي في عام 2012 مقارنة بعام 2011 والذي احتلت فيه المركز الـــ39 عالميًّا.

وذلك التراجع يعود بحسب التقرير إلى الاحتجاجات والارتباكات التي تسبب فيها الربيع العربي؛ حيث كان هناك تدهور في مستوى الأمن والأمان، ومستوى الصراعات الداخلية، وزاد احتمال اندلاع مظاهرات عنيفة، كما ازداد لمستوى عالٍ عدد ضباط الأمن والشرطة بالنسبة لكل 100 ألف شخص.. وقد طالب المحتجون بإنهاء الفساد ووقعت الكثير من المظاهرات حول مدينة صحار الصناعية، كما تم استدعاء الجيش لتفريق المتظاهرين في مسقط وصلالة، ولكن مع ذلك انخفضت حدة العنف بعدما أعلن السلطان "قابوس بن سعيد" عن عدة إصلاحات اقتصادية وسياسية، كان أهمها منح السلطات التشريعية لمجلس الشورى الذي كان حتى ذلك الحين هيئة استشارية.

- احتلت **السعودية** المركز الخامس خليجيًّا والثامن شرق أوسطيًّا والـــ106 عالميًّا، وذلك بحصولها على 2.18 درجة في متوسط المؤشرات الإجمالية.

ولقد حققت السعودية تراجعًا في مؤشر الانتشار العسكري؛ حيث تجيء الثانية عالميًّا بعد كوريا الشمالية في حجم الإنفاق العسكري بنسبة إنفاق تصل إلى 7.7% من إجمالي الناتج القومي.. أيضًا سجلت المملكة تراجعًا فيما يتصل بمؤشر قبول حقوق الآخرين ومؤشر التدفق الحر للمعلومات.. بينما سجلت درجات جيدة (أقل) فيما يتعلق بالبيئة التجارية السليمة والتوزيع العادل للموارد.

- وأخيرًا جاءت مملكة **البحرين** في المركز السادس خليجيًّا والعاشر شرق أوسطيًّا والـــ 118 عالميًّا وذلك بحصولها على 2.25 درجة في متوسط المؤشرات الإجمالي.

ورغم أن الدرجة التي حصلت عليها البحرين جعلتها الأقل سلمًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تعتبر أفضل من الدرجة التي حصلت عليها عام 2011؛ حيث حصلت على 2.40 درجة بفارق 15. درجة.

وبالطبع، فإن هذا التراجع في الترتيب عمومًا راجع بدرجة كبيرة إلى التداعيات السلبية للأحداث التي شهدتها المملكة في شهري فبراير ومارس 2011 واستمرار هذه التداعيات في شكل أعمال عنف من المتظاهرين، فضلاً عن المحاكمات التي جرت لعدد من المتورطين في الأحداث والتي عُدت من قبل التقرير ماسة بحرية التعبير.

ويرجع التحسن – رغم استمرار بعض أعمال العنف والإرهاب ضد قوات الأمن – إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة للتعامل مع الأزمة، ولاسيما تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة تقصي الحقائق فضلاً عن التعديلات الدستورية التي أعلن عنها الملك "حمد بن عيسى".

وبإلقاء نظرة تقييميه على مؤشر السلام العالمي لعام 2012 ووضع دول مجلس التعاون الخليجي فيه يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

– يعتبر المؤشر في غاية التعقيد لاعتماده على مؤشرات رئيسية ومؤشرات فرعية يصل عددها إلى 23 مؤشرًا.. هذا غير مؤشر السلام الإيجابي الذي يتضمن 8 مؤشرات أخرى.. وقد تختلف عملية التقييم الرقمي من مؤشر (معيار) لآخر، وفي أغلب الأحوال فإن استخدام مؤشرات رقمية في تقييم الظواهر الاجتماعية يكون في أحيان كثيرة غير دقيق وقد يعطي نتائج غير حقيقية.

– لم يحدد التقرير مصادره في استقاء المعلومات والبيانات التي استند إليها في إعداده، واكتفى بالإشارة إلى أنها مصادر "موثوقة"، ومن ثم فإن عدم تحديد تلك المصادر يثير في أحيان كثيرة شكوكًا حول مدى صحة المعلومات التي يمكن أن يذكرها عن دولة ما، لاسيما وأن هناك مصادر صاحبة غرض قد تمده بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في هذه الدولة، أي أن تقييماتها في النهاية قد تكون غير صحيحة ولا تمثل الحقيقة.

– بعض المؤشرات مثل مؤشر التسلح، ولاسيما ما يخص حجم الإنفاق على التسلح مقارنة بحجم الناتج القومي يُعد استخدامه كمعيار أو مؤشر لتقييم حالة السلام غير مفهوم، فالدولة عادة ما تسعى لاقتناء أحدث الأسلحة ليس بغرض شن الحرب وإنما لمواجهة أي عدوان أو تهديد تتعرض له (أي لأغراض دفاعية) وحرص دول مجلس التعاون وتحديدًا السعودية والإمارات على الإنفاق على التسليح هو لحماية أمنها في بيئة إقليمية تبدو غير مستقرة، ولم يحدث أن استخدمت السعودية أو الإمارات ما لديها من أسلحة في الإخلال بحالة السلم والأمن الإقليميين.

– رغم أن المؤشر يعطي حالة السلام الخارجي 60% من درجة التقييم و40% من الدرجة تعطى لحالة السلم الداخلي، ولما كانت دول الخليج العربية تحرص على إتباع سياسة خارجية تقوم على التعاون واحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها (رغم ما تتعرض له من مضايقات إقليمية بهذا الشأن) فإنه من الملاحظ أن قطر وحدها – وبحسب التقرير – هي التي استفادت من هذا المجال، في حين لم تستفد بقية دول الخليج إلا بالنذر القليل رغم دورها كمجموعة في إطار مجلس التعاون في التصدي للأزمات اليمنية والسورية والليبية.

– لا يمكن إغفال دور دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستقرار والسلم العالمي من خلال دورها الحيوي في مجالين **الأول:** الحفاظ على استقرار سوق الطاقة (النفط) العالمي من خلال تدخلها في الوقت المناسب لتوفير احتياجات هذه السوق من الطاقة وبمستويات أسعار ملائمة للمنتجين والمستهلكين.. والمجال **الثاني:** ما تقدمه هذه الدول من مساهمات في الصناديق المالية الإقليمية والدولية وما تمنحه من مساعدات وتمويل للدول الفقيرة وبما يساعدها على النهوض باحتياجاتها التنموية.

– دول مجلس التعاون الخليجي عمومًا تسعى إلى تعزيز حالة السلام الداخلي من خلال تبني خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن برامج للإصلاح السياسي التدريجي وبصورة تجعل جميع المواطنين شركاء في بناء دولتهم الحديثة، ومستفيدين من المكتسبات والمنجزات التي تتحقق في هذا المجال.

وأخيرًا، رغم أن تقرير مؤشر السلام العالمي بمؤشراته العديدة وطبيعة تقييمه المعقدة كغيره من التقارير الغربية قد تكون تقييماته بحاجة إلى مراجعة فيما تتضمنه من معلومات حول قضايا معينة، فإن مثل هذه التقارير قد تكون لها فائدتها في أنها من الممكن أن تسهم في خلق حوار ونقاش حول تلك القضايا في الدول المعنية ومن ثم لفت أنظار الجهات المختصة نحو ما يمكن اعتباره أوجه قصور والعمل على علاجها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/8/8

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

قرارات "مرسي" الأخيرة.. وغياب الأخلاق في تعاطي الإعلام الغربي معها

قرارات "مرسي" الأخيرة..

وغياب الأخلاق في تعاطي الإعلام الغربي معها

إحدى الحقائق التي لا جدال فيها هي أن الغرب لا يهتم بالدول الأخرى ولا يعبأ بمشاكلها ولا يهتم بما يدور بها من أحداث إلا من زاوية مصالحه الخاصة أو من زاوية مصالح حلفائه.

والشاهد على ذلك أنه في الوقت الذي لم تحظ فيه قمة منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مكة يوم 2012/8/15 بأي اهتمام غربي ولاسيما من وسائل الإعلام، سوى بمسألة مشاركة الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" في القمة ودلالتها فيما يتعلق بتحسن العلاقات السعودية الإيرانية وتأثير ذلك على قضية الملف النووي الإيراني – رغم أن منظمة التعاون تضم في صفوفها 57 دولة إسلامية وكان انعقاد قمتها مهمًا لبحث العديد من القضايا الحيوية التي تهم العالم الإسلامي – فإنه كان من الملاحظ في المقابل أن هناك اهتمامًا واسعًا من جانب الغرب ووسائل إعلامه بالحادث الذي شهدته مدينة رفح على الحدود المصرية – الإسرائيلية (وهو الحادث الذي أسفر عن مقتل 18 ضابطًا وجنديًا مصريًا وإصابة 7 آخرين) وما أعقب هذا الحادث من إحالة الرئيس "محمد مرسي" أهم رمزين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهما المشير "حسين طنطاوي" رئيس المجلس ووزير الدفاع والفريق "سامي عنان" نائب رئيس المجلس ورئيس الأركان إلى التقاعد.

فرغم أن الصحافة الغربية في تعاطيها مع حادث "رفح" حاولت أن تعطي انطباعًا بأن اهتمامها الرئيسي هو مصلحة مصر فيما يتعلق بأمن سيناء وضمان عملية التحول السياسي الديمقراطي بالدرجة الأولى بما تعنيه الإجراءات والقرارات الجديدة من سيطرة مصر على شبه جزيرة سيناء وتكريس السلطة في يد الرئيس المصري الجديد، وبالتالي – بحسب مزاعم هذه الصحف – إمكانية خلق نظام ديكتاتوري جديد ليصبح صورة من النظام السابق (رغم أنه كان من أبرز حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة)ــ فإنه لم يكن خفيًّا أن مصدر الاهتمام الأول والأخير هو تأثير هذه القرارات وتغير المشهد في مصر على مستقبل علاقات القاهرة مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي احتمالية التغير في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، على أساس أن من مصلحة الغرب عدم وجود نظام مصري قوي ذو سيادة على رأسه رئيس قوي

غير تابع لأمريكا والغرب.. وكل ذلك تحت ستار تشجيع الديمقراطية والتحول السياسي السلمي في مصر والشرق الأوسط عمومًا.

ففي تنويه إلى ما أحدثه هجوم رفح من توتر في العلاقات بين مصر وإسرائيل ركز "جيمس هايدر" في مقاله بالتايمز يوم 2012/8/7 على رد فعل الطرفين على الحادث؛ حيث أشار إلى اتهام الإخوان المسلمون للموساد الإسرائيلي بالضلوع في الهجوم، في حين كان مُهتمًا بنقل تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي الذي وصف الحادث بأنه دعوة لمصر للإفاقة بعد أن سمحت لعصابات التهريب ذات النفوذ والإسلاميين المتطرفين بالخروج عن سيطرة القاهرة في الفوضى التي أعقبت الثورة في البلاد في العام الماضي.

وبالمقابل اهتمت بعض الصحف برد فعل الرئيس "مرسي" واللعب على وتر الحاجة إلى التعاون بين مصر وإسرائيل؛ حيث رأت واشنطن بوست في افتتاحيتها يوم 2012/8/7 أن "مرسي" يواجه تحديًا يعد اختبارًا مؤلمًا بالنسبة له، وخاصة بعد أن أعلن رفضه لأي تعامل مع الإسرائيليين؛ حيث لفتت إلى أنه على "مرسي" اليوم دعم الجهود الهادفة لتحجيم دور الجهاديين في سيناء وتدعيم الأمن على الحدود في غزة والقيام بتنسيق أفضل مع إسرائيل، معتبرة ذلك مهمة صعبة خاصة إذا دخلت أمريكا على الخط حيث تنتظر بفضول لترى كيف سيتصرف الرئيس المصري.

وبدورها حاولت الجارديان يوم 2012/8/9 أن تظهر في دور الناصح الأمين حين دعت الجانب الإسرائيلي إلى إعادة التفكير في الرفض التلقائي لطلب مصر بإعادة التفاوض على بنود معاهدة كامب ديفيد لإعادة السيطرة العسكرية المصرية على شبه جزيرة سيناء.. وكأن الجارديان تقول لإسرائيل إنه ليس من مصلحتها بالدرجة الأولى ولا من مصلحة مصر بالدرجة الثانية أن تظل هناك مناطق في سيناء منزوعة السلاح، ومن ثم فلابد من إعادة فتح ملف الاتفاقية وملحقاتها الأمنية للتفاوض خاصة بشأن أعداد القوات وتسليحها في المنطقة "ج".

وفي سياق التأكيد على فكرة الحاجة إلى تدعيم التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل ألمحت ديلي تليجراف في افتتاحيتها أيضًا يوم 2012/8/14 إلى قيام مصر لأول مرة منذ حرب أكتوبر 1973 باستخدام سلاح الجو المصري في سيناء، وأن حملتها الأمنية الموسعة شملت

إغلاق الأنفاق التي ظلت دائمًا مصدر شكوى إسرائيلية، فضلاً عن ضبط الحركة على معبر رفح الحدودي، ورأت أن هذه الإجراءات سوف تعزز إذا تعاونت مصر مع إسرائيل لمحاربة الإرهاب في شبه الجزيرة.

ومن جهة أخرى كان لافتًا أن بعض الصحف في معرض تعرضها لقرارات "مرسي" الخاصة بتغيير القيادات العسكرية حاولت أن تضرب إسفينًا في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة وخلق مشاكل داخلية للرئيس المصري حين حاولت أن توحي بأن واشنطن ليست بعيدة عن القرارات الأخيرة، فصحيفة "ازفستيا" الروسية يوم 2012/8/14 وصفت قرارات "مرسي" بأنها انقلاب نفذه الإخوان، وزعمت أنه (أي الرئيس "مرسي") لم يُقدم على هذه الخطوة إلا بعد مباحثات أجراها مع وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون".

ومن باب المبالغة في إظهار الاهتمام بتأثير قرارات "مرسي" على الداخل المصري وانعكاساتها على عملية التحول الديمقراطي – في حين ينصب الاهتمام بالأساس على ألا تكون هذه القرارات مقدمة لظهور نظام ورئيس قويين.. كان لافتًا أن تبدي بعض الصحف الغربية دهشتها من عدم وجود أي رد فعل من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة على هذه القرارات، فمثلاً لم يصدر أي بيان رسمي من المجلس كنوع من التعليق سواء بالقبول أو الرفض لهذه القرارات، ومثل هذا الإحجام فسرته هذه الصحف بأنه يرجع إلى الحصول على موافقة الجيش بشأنها، فعلى سبيل المثال أشار كل من " كريم فهيم" و"مي الشيخ" في تحليل نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" في 2012/8/13 إلى أنه بعد يوم من الإطاحة بالجنرالات، لم تكن هناك أي مؤشرات على أن الجيش يقوم بالتعبئة اعتراضًا على هذه القرارات.

ووصل الأمر إلى إظهار بعض الصحف الغربية صراحة مخاوفها من أن تكون هذه القرارات وسيلة لتعزيز سلطة الرئيس وجماعة الإخوان المسلمون، وهي مخاوف في حقيقة الأمر تثير كثيرًا من الشكوك حولها، فعلى سبيل المثال توقع "ماجد نواز" – رئيس مركز أبحاث مكافحة التطرف "كويليام" – في مقال نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" يوم 2012/8/14 أنه مع إزاحة الجيش من طريق السياسة، فإن الطريق أصبح خاليًا أمام جماعة الإخوان المسلمون لخوض الانتخابات البرلمانية الجديدة، وتشكيل جمعية تأسيسية جديدة لوضع الدستور يهيمن عليها الإسلاميون، ويضيف "نواز" أنه مثلما وضعت الحركة الإسلامية ضوابط على سلطة الجيش،

فإن مصر تحتاج الآن إلى وضع ضوابط على الحركة الإسلامية التي تهيمن حاليًا على الحياة السياسية.

وكأن "نواز" من أجل تجنب ظهور رئيس قوي ونظام قوي يمكن أن يناوئ المصالح الأمريكية أو يعادي إسرائيل أو يتحالف مع إيران يطالب بدعوى الخوف من الديكتاتورية والاستبداد بوضع القيود على سلطة الرئيس، فضلاً عن تحجيم جماعة الإخوان المسلمون وجماعات الإسلام السياسي عمومًا حتى لا تهيمن على الحياة السياسية..، وكأن الرئيس وجماعة الإخوان وقوى التيار السياسي عمومًا لم يكن صعودهم نتاج عملية سياسية ديمقراطية كان الاحتكام فيها إلى الشعب من خلال صندوق الانتخابات، وهو ما لا يكل ولا يمل الغرب عن مطالبة دول الشرق الأوسط بتطبيقه زيفًا!

وكم كان "مارك ليفين" أكثر وضوحًا في تأكيده على تلك المخاوف الخاصة بتدعيم السلطات المطلقة للرئيس؛ حيث أشار في مقال نُشر على الموقع الإلكتروني لقناة "الجزيرة" في 2012/8/13 إلى أن قيام "مرسي" بإبطال وإعادة صياغة الإعلان المكمل الصادر من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة أدى في الحقيقة إلى منحه قوة ديكتاتورية للتصرف باعتباره المشرع والمنفذ.

ولعل مثل هذه التخوفات المبالغ فيها هي التي جعلت صحيفة "واشنطن بوست" في افتتاحيتها يوم 2012/8/14، ترتدي ثوب الناصح الأمين حين طالبت "مرسي" بأن يلتزم بالاعتدال في إحكام قبضته على السلطة؛ داعية إياه إلى تجنب إغراءات الحكم المطلق، وهو ما يعني من وجهة نظرها العمل على حماية مراكز القوى الأخرى؛ إذ لابد له من قيادة المؤسسة العسكرية التي لديها مصالح اقتصادية هائلة ولها جذور متأصلة في الدولة.. كما يجب عليه أن يحترم القوى العلمانية والليبرالية المنافسة، والتي تساورها الشكوك حيال جماعة الإخوان المسلمون.

ورغم أن التحليلات السابقة تحذر من عواقب قرارات "مرسي" لجهة تكريسها السلطة المطلقة في يد الرئيس، فإن هناك تحليلات أخرى حاولت أن تبدو محايدة بإظهار العكس، فـــ"ديفيد هيرست" دعا في مقاله بصحيفة "الجارديان" يوم 2012/8/13 المحللين إلى تجنب القفز إلى استنتاجات في تلك المرحلة؛ فبينما يُقر بوجود مخاوف كامنة من سيطرة الإسلاميين، فإنه سلط

الضوء على القيود الهيكلية التي سيواجهها "مرسي" قريبًا، إلى جانب القول إنه يتعين عليه الاستفادة من عنصر الشك حيال الخطوات الإيجابية التي اتخذها حتى هذه اللحظة، مشيرًا إلى أن السلطات التي حصل عليها أصبحت مرهونة بضيق الوقت؛ لأن الدستور قد كتب معظمه، وينبغي أن يُنتهى من كتابته في بداية سبتمبر، وخلال شهرين بعد إقراره ستعقد انتخابات برلمانية جديدة.. وبالتالي ستنتهي سلطات "مرسي" الواسعة كرئيس بعد ثلاثة أشهر على الأكثر.

إن ذلك الاهتمام اللافت من جانب الصحافة الغربية بإجراءات وقرارات الرئيس المصري "محمد مرسي" الأخيرة، وهو ما تجسد في عدد المقالات والافتتاحيات التي تناولت وحللت هذه القرارات والتي وصل عددها إلى (11 مادة صحفية في الفترة من 6 – 2012/8/14) في حين تم تجاهل فعاليات القمة الإسلامية في مكة (باستثناء خبر بإحدى وكالات الأنباء عن مشاركة الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" في فعالياتها)، إنما يعكس في واقع الأمر الطريقة غير المنطقية التي يتعامل من خلالها هذا الإعلام مع منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، فرغم المفاجأة التي حملتها قرارات "مرسي"، ولاسيما فيما يخص تغيير القيادات العسكرية فإنها تبقى رغم أهميتها قرارات داخلية تخص مصر وحدها ومن حق "مرسي" كرئيس جديد للجمهورية أن يختار الفريق الذي يعمل معه سواء في المؤسسة العسكرية أو المؤسسة المدنية.

وفي التحليل الأخير، يتضح أنه ما كان للإعلام الغربي أن يثير مثل هذه الضجة حول حادث رفح والإجراءات والقرارات التي أعقبته إلا لأنها تمس مصلحة إسرائيل أو لأنها يمكن أن تمس مصالح الغرب في المنطقة (وهي مصلحة تنصب في وجود نظام غير مناوئ للغرب ومتعاون مع إسرائيل ولا يتحالف مع الخصوم ولاسيما إيران وحركة حماس)، وإلا في المقابل لماذا لا يتحرك هذا الإعلام الغربي للضغط على حكوماته مطالبًا إياها بالتحرك من أجل إنقاذ الشعب الفلسطيني من الإرهاب والعدوان الذي تمارسه إسرائيل ضده بصفة يومية.. هل لأن إسرائيل الحليف الاستراتيجي هي المعنية والشعب الفلسطيني لا وزن له في ميزان المصالح الغربية؟ أيضًا لماذا لا يتحرك هذا الإعلام، الذي هو نتاج سياسات حكوماته، لإنقاذ الشعب السوري بعد أكثر من عام ونصف على انتفاضته؟ وهل لإبقاء الوضع في سوريا على ما هو عليه لإضعافها لأن في ذلك مصلحة لإسرائيل.. أم لأن سوريا ليس بها نفط مثل ليبيا؟ بالتأكيد

المصلحة هي الأساس.. ومن يراهنون على مبادئ وأخلاقيات السياسة الغربية هم واهمون، ومن يتوقعون الموضوعية والإنصاف من الإعلام الغربي مخطئون دون شك لأن هذا الإعلام لا يعبر سوى عن سياسة بلاده ومصالحها وهي سياسة تقوم دائمًا على النفاق والمعايير المزدوجة.

مركز الخليج للدراسات **2012/8/21**

الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العلاقات المصرية – الإيرانية ..

هل هي فعلاً على أعتاب مرحلة جديدة ؟

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

العلاقات المصرية – الإيرانية ..

هل هي فعلاً على أعتاب مرحلة جديدة ؟

تجيء الزيارة المرتقبة للرئيس المصري الدكتور "محمد مرسي" لإيران بناءً على الدعوة الرسمية التي تلقاها من الرئيس "محمود أحمدي نجاد" وسلمها له نائب الرئيس "حميد بقائي" في 2012/8/8 لحضور قمة عدم الانحياز المقرر عقدها في طهران يوم 2012/8/30

– لتشكل حدثًا مهمًا في مسار العلاقات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة، لاسيما وأنها تأتي بعد ثلاثة عقود ونيف من الجمود في العلاقات المصرية – الإيرانية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1980.

وتنبع أهمية هذه الزيارة من أنها مرتبطة ببعض العوامل والتطورات المهمة التي تشهدها المنطقة والتي ربما يكون لها دلالتها وتأثيرها بالنسبة لعودة العلاقات بين البلدين، ولاسيما في ظل سعي طهران للتحرك في اتجاه القاهرة وإبداء الأخيرة نيتها في تحسين العلاقات مع طهران، **فمن ناحية** تواجه إيران عزلة دولية وإقليمية بسبب موقفها المتعنت من أزمة برنامجها النووي مع الغرب، وخاصة بعدما فرض الأخير مزيدًا من العقوبات ومن ناحية **ثانية** فإن موقف إيران التدخلي في شؤون بعض الدول الخليجية يخلق المزيد من المخاوف ومصادر القلق حيال السياسة الإيرانية ومساعيها للهيمنة على منطقة الخليج، ومن ناحية **ثالثة** فإن موقف إيران الداعم والمساند بقوة لنظام "بشار الأسد" في حملة العنف التي يقودها ضد شعبه (والتي أسقطت حتى الآن 25 ألف ضحية أغلبهم من المدنيين) يقابل بالرفض والاستهجان من جانب أغلب إن لم يكن جميع الشعوب العربية، خصوصًا وأن هذا الدعم الإيراني يساعد هذا النظام على الاستمرار والبقاء ويؤدي لسقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، ومن ناحية **رابعة**، فإن هناك قوى دولية وإقليمية كالولايات المتحدة وإسرائيل ومعها أيضًا دول الخليج العربية تتطلع للتعرف على النهج والطريقة التي سيدير بها النظام المصري الجديد برئاسة "محمد مرسي" – ملف علاقات مصر الخارجية وتحديدًا الموقف من العلاقات المصرية – الإيرانية.

ولأن الزيارة جد مهمة، ولأن نجاحها في أن تكون مقدمة لتحسن العلاقات بين البلدين قد يكون البداية لتغيير خريطة التوازنات الإقليمية، لذا سيكون من المهم إلقاء الضوء على العلاقات بين البلدين قبل ثورة 25 يناير وما بعدها للتعرف على مسار التحول في هذه العلاقات، كما لابد من التعرف على مواقف الأطراف المعنية بهذا التحول، ولاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، وغير هذا وذاك الوقوف على الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه العلاقات من خلال التعرف على وجهة نظر المحللين المؤيدين والمتحفظين سواء بالنسبة لزيارة "مرسي" أو تحسين العلاقات بين البلدين).

بداية وقبل التعرض للعلاقات بين مصر وإيران قد يكون من المهم الإشارة إلى وجود بعض العناصر المشتركة والتي يمكن النظر إليها باعتبارها محددات للعلاقات بين البلدين، ومن بين هذه العناصر:

1- الرصيد التاريخي والحضاري للبلدين، فكل من مصر وإيران يمثل حضارة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، فإذا كانت حضارة مصر ترجع إلى 7 آلاف عام، فإن حضارة فارس بدورها تعود إلى الألف الثانية قبل الميلاد، والثابت تاريخيًا أن الحضارتين شهدتا تواصلاً في العصور القديمة، بيد أن هذا التواصل غلب عليه الطابع الصراعي؛ حيث احتل الفرس مصر في عهد "قمبيز الثاني" عام 525 قبل الميلاد واستمروا بها حتى عام 331 قبل الميلاد.

2- المكانة الإقليمية للبلدين في منطقة الشرق الأوسط، وهذه المكانة الإقليمية مستمدة من دورهما المؤثر في المحيط الإقليمي باعتبارهما قوتين إقليميتان كبيرتين، وهي مكانة مستمدة من التاريخ – كما سبقت الإشارة – وأيضًا من المساحة والسكان وحجم الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية للبلدين، وهو ما يعني أن كلا البلدين سيسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة وتوطيد أركان نفوذه الإقليمي على حساب الطرف الآخر.

3- الدور المؤثر للبلدين في العالم الإسلامي، فمصر تنظر إلى نفسها على أنها بلد الأزهر منارة الإسلام السني الوسطي في حين تنظر إيران إلى نفسها باعتبارها الراعية والحامية للإسلام الشيعي.. مع ما بين أنصار المذهبين من خلافات جوهرية تجعل العلاقات بين الجانبين محل خلاف وصراع دائم من أجل قيادة العالم الإسلامي.

4- اختلاف نمط التحالف الدولي والإقليمي لكلا البلدين، ففي عهد الشاه كانت إيران مرتبطة بقوة بالمعسكر الغربي في حين ارتبطت مصر في الحقبة الناصرية بالمعسكر السوفييتي، بينما حدث العكس بعد الثورة الإسلامية؛ إذ أصبحت إيران أكثر قربًا من الاتحاد السوفييتي (ومن بعده روسيا) وأكثر عداءً لأمريكا، في حين أصبحت مصر أكثر قربًا من الغرب، وهو ما يعني تناقض سياسات وتوجهات الطرفين ومواءم ة كل طرف هذه السياسات مع سياسات ومصالح المعسكر الذي ينتمي إليه.

تلك العناصر الأربعة جعلت العلاقات المصرية – الإيرانية تسير لفترات طويلة اتجاه الصراع والتنافس السياسي والاستراتيجي رغم أن ذلك لم يمنع من وجود تعاون في بعض المراحل، فالثابت تاريخيًا أن العلاقات بين البلدين التي تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي كانت في البداية غاية في الودية، وذلك حين تزوج الأمير "محمد رضا بهلوي" ابن شاه إيران "رضا ميزراخان" من الأميرة "فوزية" شقيقة الملك "فاروق".. ولكن العلاقات توترت بعد طلاقها، واستمرت كذلك بعد ثورة 1952 بسبب اختلاف التوجهات السياسية لعبد الناصر مع مناداته بالقومية العربية والتحرر من الاستعمار والنفوذ الأجنبي وكذا علاقته بالسوفيت كما سبقت الإشارة مع توجهات إيران الغربية فضلاً عن علاقاتها بإسرائيل حتى تم قطع العلاقات بقرار من عبد الناصر عام 1960.

ولكن بعد حرب 1967 فتحت إيران أحضانها لمصر مع حاجة الأخيرة للدعم العربي والإسلامي في حربها مع إسرائيل.. وكانت وفاة "عبد الناصر" وتولي "السادات" الرئاسة نقطة الانطلاق لتطور إيجابي في العلاقات، والتي تعززت بعد حرب 1973 حين وقفت إيران موقفًا عاطفيًا مع مصر، وهو ما ظهر في مستوى الاتصالات الثنائية بين البلدين ودور مصر كوسيط لإيران في العالم العربي والتوافق حول العديد من القضايا، وهو ما تدعم بتقارب مصر مع الولايات المتحدة.. لكن الأمور انقلبت رأسًا على عقب بعد قيام الثورة الإسلامية ضد الشاه عام 1979.

لقد كان الحدث الأخير والمتمثل في اندلاع الثورة الإسلامية ضد حكم الشاه حدثًا مهمًا أدخل العلاقات بين مصر وإيران إلى مرحلة من الجمود والقطيعة استمرت ثلاثة عقود هي فترة حكم الرئيس السابق "حسني مبارك"؛ حيث أصبح العداء هو الطابع الغالب على هذه العلاقات وكانت الأسباب وراء هذه الحالة ما يلي:

ـ موقف مصر التاريخي من الثورة الإسلامية الإيرانية، فالنظام الإسلامي لا ينسى لمصر أنها كانت ملجأً للشاه "محمد رضا بهلوي"، وأيضًا كانت في مقدمة دول المنطقة التي تصدت للمد الثوري الإيراني ولفكرة تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار.

ـ رفض إيران الإسلامية للتوجه المصري نحو إقامة سلام مع إسرائيل؛ إذ رأت في إقدام الرئيس "أنور السادات" على زيارة القدس وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل تخليًا

واضحًا من جانب مصر عن القضية الفلسطينية، وهو ما دفع نظام "الخميني" للاحتفاء بقتلة الرئيس "السادات"، الأمر الذي كان يمثل عائقًا رئيسيًا أمام إعادة العلاقات بين البلدين.

ــ وضع مصر كقوة إقليمية كبرى في المنطقة لها دورها المؤثر في سياساتها وفي التصدي لقضاياها، وهي مكانة ودور تجعلا إيران تنظر إلى مصر كقوة منافسة ومناوئة لتوجهات طهران الإقليمية.

ــ وضع مصر كأحد الحلفاء المقربين للولايات المتحدة؛ إذ من منطلق عداء إيران للأخيرة، والنظر إليها باعتبارها تمثل قوى الاستكبار في العالم، فإنها نظرت إلى مصر وغيرها من الدول الأخرى الحليفة لأمريكا باعتبارها أدوات لفرض الهيمنة على المنطقة ومقدراتها.

ــ رفض مصر للسياسة الإيرانية التدخلية في المنطقة، وهي السياسة التي تظهر مؤشراتها في ادعاءاتها المتكررة بشأن البحرين، وإصرارها على التمسك باحتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، وظهرت بصورة أكثر وضوحًا بعد غزو واحتلال العراق وتغلغل النفوذ الإيراني بهذا البلد، فضلاً عن شبكة تحالفاتها الممتدة إلى سوريا ولبنان.

ــ موقف مصر المتحفظ والقلق من الطموح النووي الإيراني، فرغم أنها تقر بحق إيران كغيرها من الدول في حيازة قدرات نووية سلمية، فإنها كغيرها من دول المنطقة وبعض القوى الغربية تتشكك في حقيقة النوايا الإيرانية، وترى في رفض إيران التجاوب مع المطالب الدولية لتجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ما يؤشر إلى أن برنامجها النووي ربما تكون له أغراض عسكرية.

وإزاء حالة الصراع والنفور التي طغت على العلاقات المصرية – الإيرانية والتي لم يبذل أي من الطرفين أي جهد لتجاوزها، بل عملا على تكريسها واستمرارها سواء إيران باستمرار احتفائها بقتلة الرئيس السادات ورفضها لمعاهدة كامب دافيد، فضلاً عن تدخلها بشؤون دول الخليج، أو مصر باستجابة نظام "مبارك" للضغوط الأمريكية التي تحول دون تحسن العلاقات بين مصر وإيران – لذا كان قيام ثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بنظام "مبارك" – لحظة مهمة بالنسبة لإيران كشفت من خلالها عما كانت تكنه من مشاعر غير طيبة حيال هذا النظام؛ إذ كانت في مقدمة المرحبين بسقوطه وبنجاح الثورة الشعبية المصرية ضده، وذلك ما عكسته تصريحات كبار المسؤولين الإيرانيين بدءًا من المتحدث باسم الخارجية وانتهاءً بأكبر رأس في الدولة، وهو المرشد الأعلى؛ حيث وصف الأخير الثورة المصرية

بأنها استلهام لنموذج الثورة الإيرانية، وأن نجاحها مقدمة لقيام الشرق الأوسط الإسلامي، وهي تصريحات تعبر عن مساعي إيرانية لاستغلال هذا الحدث الفريد من أجل تحسين العلاقات مع مصر في ظل النظام الجديد الذي سيقوم بعد الثورة.

وليس بخاف أن تصريحات بعض المسؤولين المصريين في الحكومة الانتقالية بعد الثورة حملت معاني توحي باستعداد "مصر الثورة" لبدء مرحلة جديدة في العلاقات مع إيران، وذلك من قبيل تصريحات "نبيل العربي" وزير الخارجية في حكومة "عصام شرف" والتي وصف فيها إيران بأنها "ليست عدوة" لمصر وأن القاهرة ستفتح صفحة جديدة مع كل الدول بما فيها إيران..

ولقد ظلت طهران متابعة لتطورات الأحداث في مصر، وأبدت اهتمامًا بصعود قوى التيار الإسلامي وتصدرها للمشهد السياسي المصري، ولم يكن غريبًا أن تبدي ترحيبًا باكتساح هذه القوى للانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2011 رغم أن أغلبها قوى سنية متشددة ربما لا يحمل بعضها مشاعر ودية تجاه الجمهورية الإسلامية، وإن أثير حديث عن علاقات جيدة تربطها بقيادات بعض هذه القوى والفصائل الإسلامية.

وبدوره جدد فوز الدكتور "محمد مرسي" مرشح جماعة الإخوان المسلمون في انتخابات الرئاسة الآمال الإيرانية في تحسين العلاقات مع مصر، ولاسيما بعد أن نسبت وكالة أنباء فارس تصريحًا له، يؤكد فيه أنه ينبغي العمل على استعادة العلاقات الطبيعية مع إيران على أساس المصالح المشتركة للدولتين، واصفًا ذلك بأنه يحقق التوازن الاستراتيجي في المنطقة (وهو التصريح الذي نفى الجانب المصري صحته في حينه).

ولقد جاء توجيه الدعوة للرئيس "مرسي" لحضور قمة عدم الانحياز وقبوله هذه الدعوة ليكون بمثابة أول حجر يلقى ليحرك المياه الراكدة على مستوى العلاقات بين البلدين، خاصة وأنها ستكون أول زيارة لرئيس مصري لطهران منذ اندلاع الثورة الإسلامية قبل 33 عامًا.

وقبول الرئيس "مرسي" للدعوة بالذهاب إلى طهران يحمل في واقع الأمر دلالة مهمة، وهي أن مصر ما بعد الثورة غير مصر قبلها؛ حيث أصبحت تدير سياستها الخارجية

وعلاقاتها الدولية بطريقة أكثر استقلالاً.. وبعيدًا عن شبهة التبعية، وبما يحقق مصالحها الوطنية الخاصة.

ولم يكن غريبًا أن يتسبب قرار الرئيس "مرسي" بالمشاركة في قمة طهران في إثارة قلق العديد من الأطراف الدولية والإقليمية المعنية رغم اختلاف أسباب قلق هذه الأطراف، فالولايات المتحدة تخشى أن يؤدي تحسن العلاقات المصرية – الإيرانية في فك الحصار الذي تفرضه على إيران بسبب برنامجها النووي، كما تخشى أن يؤثر ذلك على علاقاتها مع إسرائيل.. لذا كانت صريحة في إبداء تخوفها حين صرحت على لسان المتحدثة باسم خارجيتها "فيكتوريا نولاند" بأن واشنطن ترفض مشاركة "مرسي" في القمة، بل وطالبت بمقاطعتها بدعوى فشل إيران في التعاون مع المجتمع الدولي والالتزام بالشفافية بشأن برنامجها النووي، وهو الموقف الذي اعتبرته القاهرة تدخلاً في شؤونها، لاسيما وأن ملف العلاقات الخارجية لمصر من ملفات السيادة التي يجب ألا يتدخل فيها أحد.

أما إسرائيل فإنها بالتأكيد قلقة من إمكانية تحسن العلاقات بين مصر وإيران بيد أن حساسية الفترة الحالية في علاقاتها مع مصر منعتها من إبداء أي رد فعل رسمي حيال هذه المسألة.. ومع ذلك فإن أهمية زيارة "مرسي" ودلالتها على وجود تقارب مصري – إيراني جعلتها تترقب الزيارة، وإن لم يمنع ذلك بعض المحللين الإسرائيليين من وصف التحسن في علاقات مصر وإيران بأنه سيعد توجهًا يصعب الاقتراب منه، كما أنه بمثابة تحول دراماتيكي في مسار العلاقات بين البلدين آخذ في الظهور بعد تولي "مرسي" المسؤولية.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن العلاقات التاريخية القوية التي تربطها بمصر مقابل العلاقات المتوترة بينها وبين إيران تجعلها قلقة حيال إمكانية حدوث تقارب بين القاهرة وطهران خشية أن يكون ذلك على حساب أمن الخليج وعروبته والأمن القومي العربي عمومًا، ولقد ظهر ذلك القلق في صورة مبكرة بعد تصريحات "نبيل العربي" المشار إليها آنفًا، وهو ما استدعى وقتها من رئيس وزراء الحكومة الانتقالية "عصام شرف" القيام بجولة خليجية زار خلالها السعودية والكويت وقطر في مرحلة أولى (2011/4/28)، ثم زار الإمارات والبحرين في مرحلة ثانية (2011/5/8)؛ حيث وجه خلالها رسالة طمأنة لدول الخليج حين

أكد أن أمن الخليج **خط أحمر** بالنسبة لمصر، وأن القاهرة لا يمكن أن تغفل ثوابت علاقاتها مع دول الخليج العربية.

ونفس الحالة من القلق عادت بعد انتخاب "محمد مرسي" رئيسًا، ولاسيما بعد التصريحات التي نسبتها إليه وكالة أنباء فارس والتي سبقت الإشارة إليها، وهو ما استدعى قيام "مرسي" بزيارة المملكة العربية السعودية؛ حيث حرص خلال الزيارة على التأكيد على علاقة النسب والمصاهرة التي تربط بين المملكة "راعي" مشروع الإسلام الوسطي السني وبين مصر "حامية" هذا المشروع.. وهو ما يعني في المجمل أن أي تحسن في علاقات مصر وإيران لن يكون على حساب علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وبدورهم انقسم المحللون في تقييمهم لخطوة قبول الرئيس "مرسي" زيارة إيران وما تحمله من دلالات بالنسبة لإمكانية تحسن العلاقات المصرية – الإيرانية، فهناك من المؤيدين من يرى أن الزيارة هدفها مد جسور الصداقة والتعاون بين مصر والدول الإسلامية، فضلاً عن أن إيران فاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، في حين يرى آخر أن الزيارة مهمة بالنظر لما تشهده مصر من اتجاه نحو الاستقلالية في سياستها الخارجية والتخلي عن توجهات التبعية التي رسخها نظام "مبارك"، كما أنها لا تعني بالضرورة توجهًا نحو إقامة تحالف أو تعاون استراتيجي بين مصر وإيران، وإن كانت هناك ملفات كثيرة تستحق التفاهم بشأنها.. هذا فيما يرى ثالث أنه لا داعي للقلق من زيارة "مرسي" فاحتمال تحسن علاقات القاهرة وطهران لصالح التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، فضلاً عن أن نظام الرئيس "مرسي" وحكومته يتخذ قراراته حسب مصلحته وإرادته وسيادته، كما أنه لا تخوف خليجي بهذا الصدد لأن دول الخليج العربية تثق في أن مصر لن تفرط مطلقًا في أمن الخليج بعد تصريحات كبار المسؤولين المصريين ومنهم الرئيس "مرسي" بأن أمن الخليج **خط أحمر** لا يجوز لأحد أن يتخطاه، ومن ثم يمكن لمصر أن تلعب دورًا في خلق جو مطمئن لدول الخليج.. وفي نفس الوقت تحذر إيران من التدخل بشؤون المنطقة، وهو ما لن يأتي إلا باتصالات وحوار مباشر.

أما المتحفظون والذين لا يبدون تفاؤلاً بتحسن العلاقات بين القاهرة وطهران، فهناك من يرى أن ميل قيادات إخوانية في السابق لإيران لم يعد يستقيم حاليًا مع وجودهم في الحكم، فهم بطبيعتهم البرجماتية لا يميلون للصدام مع الولايات المتحدة بالتحالف مع إيران، كما أن

علاقات الأخيرة بنظام "الأسد" تعد حجر عثرة في هذا المجال.. هذا فيما يرى فريق آخر أن مصر في هذه المرحلة تبدو غير مستعدة لتوريط نفسها في علاقات مع إيران، فالنظام المصري الجديد في سعيه للخروج بمصر من مشاكلها ولاسيما الاقتصادية بحاجة للاعتماد على دول مثل دول الخليج العربية قادرة على مساعدته على الخروج بمصر من عثراتها الاقتصادية، بينما يرى فريق ثالث أن فور الإخوان بالرئاسة لا يعني بالضرورة تحسن العلاقات بين مصر وإيران؛ نظرًا لوجود خلافات بين قيادات الجماعة فيما يخص إيران، فإذا كان بعضهم يرى في إيران قائدة لمحور المقاومة فإن حقيقة كون جماعة الإخوان جماعة سُنية لا تشجع على توثيق العلاقات مع إيران الشيعية.. هذا فيما يعتقد فريق رابع بوجود تعارض في المصالح المصرية – الإيرانية نظرًا لسعي إيران لتوسيع دائرة نفوذها الإقليمي، وهو أمر بالتأكيد لا يسعد مصر لأنه سيكون على حساب دورها ومكانتها في المنطقة.

وفي جميع الأحوال فرغم اختلاف التقييمات بشأن إمكانيات تحسن العلاقات المصرية – الإيرانية ورغم اختلاف أهداف البلدين من المساعي لتحسين العلاقات (حيث تسعى مصر ما بعدم الثورة لإعادة التوازن لعلاقاتها الخارجية وخدمة مصالحها الوطنية بينما تسعى إيران للخروج من عزلتها وإضعاف معسكر حلفاء أمريكا في المنطقة وكذلك إضعاف معسكر المناوئين لطموحاتها النووية) فإن تحسن هذه العلاقات ينبغي ألا يكون دون ثمن، بل إننا على ثقة بأن مصر ستطلب من إيران تغيير مواقفها حيال العديد من القضايا والملفات الإقليمية.. وفي مقدمتها التزامها بعد التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية والعمل على حل الملفات العالقة معها ومراجعة موقفها المؤيد والمساند لنظام "بشار الأسد"، فضلاً عن اتخاذ خطوات إيجابية لطمأنة المجتمع الدولي ودول المنطقة بشأن الطبيعة السلمية لملفها النووي.. فعندها ستستعيد إيران مصداقيتها وستسترد ثقة دول المنطقة والمجتمع.. بل وسيسعى الجميع لتطوير العلاقات معها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية 2012/8/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

"ديزموند توتو" يطالب بمحاكمة "توني بلير" كمجرم حرب ويرفض الجلوس إلى جانبه!

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

"ديزموند توتو" يطالب بمحاكمة " توني بلير" كمجرم حرب ويرفض الجلوس إلى جانبه!

في شهر مارس من عام 2003 شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا حربًا على العراق هي من الحروب الأكثر كارثية في التاريخ المعاصر بالنظر إلى ما ترتب عليها من خسائر فادحة في الأرواح تجاوزت الـــ100 ألف قتيل غير تشريد 4 ملايين كلاجئين خارج العراق

وتهجير عدد آخر مماثل داخل بلدهم، فضلاً عن تدمير كامل للبنية التحتية للبلاد وبطريقة أعادت العراق 50 عامًا إلى الخلف.

تلك الحرب من وجهة نظر كثيرين كانت غير شرعية من الناحيتين القانونية (حيث فشلت أمريكا وبريطانيا في استصدار قرار بشنها من مجلس الأمن) والأخلاقية (بالنظر إلى التداعيات الكارثية التي جلبتها للعراق)؛ حيث لجأ الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن وتابعه رئيس الوزراء البريطاني آنذاك "توني بلير" إلى اختلاق حجج وذرائع شتى لتبرير قرار شن الحرب تراوحت ما بين نزع ما لدى نظام "صدام حسين" من أسلحة دمار شامل، وإسقاط هذا النظام الديكتاتوري الذي ينكل بشعبه، وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وكذا حماية المصالح الغربية ومصالح حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ونظرًا لأن الحرب لم تكن شرعية من الناحيتين القانونية والأخلاقية، طالب البعض في مناسبات متفرقة بوجوب محاسبة "جورج بوش" و"توني بلير" على ما ارتكباه في حق شعب العراق من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ولا يخفى أنه جرت محاولات في بعض الدول ومنها دول عربية لإجراء محاكمات شعبية للحليفين الأمريكي والبريطاني، وذلك من منطلق الصعوبة التي تكتنف في الوقت الحالي عملية تقديمهما للمحاكمة أمام القضاء الجنائي الدولي، فـ"بوش" و"بلير" ما زالا طليقين يتمتعان بالحرية، و"بلير" بالذات يتنقل من دولة إلى دولة؛ حيث يلقي المحاضرات التي يكسب من ورائها ملايين الدولارات، كما يستقبل من جانب الملوك والرؤساء ومنهم رؤساء وملوك عرب على الرغم من أن مكانه الطبيعي وراء القضبان في قفص الاتهام لمحاسبته على جرائمه في حق ملايين العراقيين.

ولقد ظلت محاكمة "بلير" و"بوش" مسألة أخلاقية للبعض ممن يزعجهم أن يفلت مجرمو الحرب من العقاب لاسيما لو كانوا مسؤولين في دول كبرى ومن بين من أزعجهم هذا الأمر القس "ديزموند توتو" كبير أساقفة جنوب إفريقيا.. الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1984، والذي كان له دور كبير في مناهضة نظام الفصل العنصري ببلاده، كما أن له مواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية، فالرجل رفض مؤخرًا المشاركة في مؤتمر "القيادة" الذي عقد في

جوهانسبرج بسبب مشاركة "توني بلير" فيه وحرص على إصدار بيان يفسر موقفه قبل القمة رأى فيه أن قرار "بلير" بدعم غزو أمريكا للعراق هو أمر لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيًا، ومن ثم فإنه من منطلق أن" الأخلاق والقيادة عنصران غير قابلين للانفصال عن بعضهما "، لذا سيكون من غير المقبول لرئيس الأساقفة أن يقوم بتقاسم المنصة في القمة المنعقدة مع "بلير".

ولقد حاول القس "توتو" شرح وجهة نظره بصورة أكثر وضوحًا فيما اتخذه من موقف في مقال نشرته صحيفة الأوبزيرفر البريطانية يوم 2012/9/2 تحت عنوان: "لماذا لم يكن لدي أي خيار سوى رفض تواجدي مع توني بلير"، فقد أوضح نقطتين تبادرتا إلى ذهنه عندما فكر في إمكانية أن يتقاسم منصة المؤتمر مع "بلير".. **الأولى**: أن "بلير" وفقًا للقانون الدولي، ينبغي أن يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن الغزو غير القانوني وغير الأخلاقي للعراق، بل ويعد مسؤولاً على نحو أدق عن المعاناة التي لحقت بالشعب العراقي.. والنقطة **الثانية**: أن المحكمة الجنائية الدولية في الواقع تعتبر مدانة نظرًا لممارستها سياسة الكيل بمكيالين عندما تقوم بتوجيه الاتهام لقادة أفارقة وآسيويين بسبب الاشتباه في ارتكابهم جرائم، وفي المقابل يُترك "بلير" ليتوجه إلى قمة القيادة في جوهانسبرج ، بل ويُمنح بالإضافة إلى ذلك 150 ألف جنيه إسترليني مقابل مشاركته في المؤتمر.

هاتان النقطتان اللتان أشار إليهما "توتو" في واقع الأمر ثارت بشأنهما مناقشات على نطاق واسع في وسائل الإعلام البريطانية من جانب المعلقين السياسيين ورجال القانون؛ حيث ركزت هذه المناقشات من **ناحية** على مناقشة المبررات (غير القانونية) لشن الحرب على العراق سواء من حيث الخطأ الذي ارتكبته أجهزة الاستخبارات والذي استند عليه كل من "بلير" و"بوش" في البداية باعتباره تبريرًا لغزو العراق، وهذا المبرر لا علاقة له بالمحاولات الأخرى لإضفاء الشرعية الأخلاقية على الغزو من قبيل الحديث عن ديكتاتورية ووحشية صدام حسين في التعامل مع شعبه مع العلم أن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة كانا يدعمان "صدام في حربه مع إيران. كما ركزت المناقشات من **ناحية أخرى** حول ما إذا كان ينبغي أن يكون "بلير" مسؤولاً عن التداعيات السلبية الناتجة عن قراره بالذهاب إلى حرب كانت لها عواقب دامية وكارثية على الأمة العراقية (حيث استعان "توتو" بأرقام تمت الإشارة لها في مقدمة التحليل).

وقبل التعرض بالتفصيل لهذا الجدل والنقاش يجب أن نعرف أولاً كيف كان رد فعل " توني بلير" على الملاحظات التي أبداها "ديزموند توتو"، فكما هو متوقع عارض "بلير" تعليقات "توتو"، نافيًا ما قيل بأنه تصرف إما بصورة غير قانونية أو غير أخلاقية فيما يتعلق بشن الحرب على العراق، فقد ذكر "بلير" أنه رغم احترامه الكبير لدور رئيس الأساقفة "ديزموند توتو" في مواجهة نظام الفصل العنصري، فإنه يؤكد أنه من الخطأ تكرار الإشاعة القديمة أنهم تعمدوا الكذب بشأن المعلومات الاستخباراتية التي تم الاستناد إليها في اتخاذ قرار الحرب على العراق، مع العلم أنهم أظهروا تحليلاً مستقلاً لكل الأدلة وبشكل واضح.. وإن أبدى استغرابه من موقف البعض ممن لا يجدون أي صلة بين قتل "صدام" لمئات الآلاف من مواطنيه وأخلاقية الإطاحة به.

وبناء على هذه النقطة الأخيرة فيما يتعلق بالمبرر الأخلاقي لمساعدة المواطنين العراقيين، يذكّر "بلير" بمذبحة "حلبجة"؛ حيث قُتل الآلاف من الأكراد في يوم واحد عن طريق استخدام "صدام" للأسلحة الكيميائية، وكذلك الحرب بين العراق وإيران التي بلغت الخسائر البشرية فيها إلى ما يقرب من المليون قتيل سقط أغلبهم ضحية للأسلحة الكيميائية.. علاوة على ذلك قيامه بتصفية خصومه السياسيين، ومعاملته غير الإنسانية لعرب الأهواز، فضلاً عن التعذيب المنهجي لشعبه.. وكل هذه الممارسات قد أقامت الحجة القوية لعزله من الناحية الأخلاقية.

ورغم الحجج الأخلاقية التي يسوقها "بلير"، فإنه ينبغي التأكيد على أن كلاً من الحكومة البريطانية والأمريكية لم تكونا بحاجة إلى إدانة "صدام حسين" بسبب إصداره أوامر باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد الإيرانيين، أو ضد المواطنين العراقيين الأكراد مثلما كان الحال في مذبحة حلبجة، لاسيما وأن "بلير" لم يكن في السلطة حتى عام 1997، كما أنه لم يتم انتخاب ، ومع ذلك، يمكن القول إن هذه الحجج كانت في سياق 2000"جورج بوش" الابن حتى عام حملة شنها "بلير" و "بوش" وشركاؤهما بهدف تشويه صورة "صدام" من أجل توسيع نطاق "مشروعية" غزو العراق والإطاحة بـ"صدام"، بينما من الناحية السياسية البحتة، كان دعم الحكومتين البريطانية والأمريكية لـ"صدام" خلال حربه ضد إيران بمثابة قرار سياسي واستراتيجي يصب في صالحهما. وبالطبع الكل يعلم أن محاولات "بلير" و"بوش " لإضفاء الشرعية على غزو العراق عام 2003 قد باءت بالفشل، لاسيما لجهة عدم العثور على ما

يسمى بأسلحة الدمار الشامل والتي أعطت انطباعًا بأنها تمثل تهديدًا كارثيًا وشيكًا للاستقرار الإقليمي والعالمي.

ولقد ألمح "جورج مونبيوت" في مقال له بعنوان "قاربنا على رؤية بلير في لاهاي" المنشور في الجارديان يوم 2012/9/3 – إلى هذه النقطة عند تعليقه على محاولة "بلير " تبرير غزو العراق؛ حيث أشار إلى أن القضية الأخلاقية التي شن "توني بلير" بسببها حربه العدوانية على العراق لم توفر الأساس القانوني لتبرير شن الحرب، كما أن تلك القضية الأخلاقية لم تكن هي الدافع وراء الهجوم؛ إذ في سبتمبر عام 2000، قبل أن يتولى كل من "ديك تشيني" و"دونالد رامسفيلد" و"بول وولفويتز" مناصبهم في إدارة "بوش" الابن أصدروا جميعًا تقريرًا جاء فيه ما يلي: "في الوقت الذي لا يزال النزاع قائمًا مع العراق، فإنه بات هناك مبرر قوي لتواجد قوات أمريكية كبيرة في منطقة الخليج كي تتفوق على نظام "صدام حسين".. إذن هنا تكشَّف الغرض من الحرب وهو "الحفاظ على تفوق الجيش الأمريكي"، ويبقى الدافع لخلع "صدام حسين" غير أخلاقي، مع العلم أنه تم تسليحه وتمويله بشتى السبل من جانب الدول الغربية قبل عقدين من الزمن.

وفي مقال آخر لـــ"جون مونبيوت ولكن هذه المرة على مدونته الخاصة يوم 2012/9/3 تحت عنوان "خطوة نحو قفص الاتهام"، شكك في مصداقية المبررات التي تقدم بها "بلير" وعدد من المتعاطفين معه.. ولكن قبل دحض المبررات الأخلاقية التي لجأ إليها "بلير" والمذكورة آنفًا ، فند "مونبيوت" الأُسس القانونية التي استند إليها "بلير" لشن حربه على العراق.

فبحسب ما أكد المدعي العام البريطاني آنذاك "جولد سميث" هناك فقط ثلاث طرق يمكن أن يكون أيًا منها مبررًا من الناحية القانونية لشن الحرب.. الدفاع عن النفس، والتدخل الإنساني، أو وجود تفويض من مجلس الأمن الدولي.. فبالنسبة للمبررين الأول والثاني فإنهما لا ينطبقان على هذه الحالة".. في حين حاول "بلير" مع حليفه "بوش" وفشل في الحصول على التفويض من مجلس الأمن. وقال له وزير خارجيته آنذاك "جاك سترو" إنه حتى تكون الحرب قانونية، 1) يجب أن يكون هناك هجوم مسلح على دولة أو يجب أن يكون مثل هذا الهجوم وشيكًا؛ 2) يجب أن يكون استخدام القوة ضرورياً ويجب أن تتوفر غيرها من الوسائل الأخرى لتفادي الهجوم؛ 3) في أعمال الدفاع عن النفس يجب أن تكون الحرب متناسبة وتقتصر تمامًا على

غرض وقف الهجوم". وهي شروط لم يتوافر أيٌ منها، بينما قال له مجلس الوزراء: "ستكون هناك حاجة إلى مبرر قانوني للقيام بالغزو"، ووفقًا لما ذكره بعض كبار ال ضباط فإنه من الناحية القانونية لم تكن هناك أي مبررات في ذلك الحين.

ودعمًا للنقطتين الرئيسيتين اللتين أثارهما رئيس الأساقفة "ديزموند توتو"، يشير "مونبيوت" إلى أنه بدون مبرر قانوني سيعد الهجوم على العراق عملاً من أعمال القتل الجماعي ؛ حيث إنه تسبب في وفاة ما بين 100 ألف إلى مليون شخص، ليعد بذلك من بين أكبر الجرائم في العالم على الإطلاق.. في حين لا يزال " بلير" ووزراؤه يجيئون ويروحون و يجمعون المال أينما ذهبوا، وهو ما يكشف عن نظام غير سليم للعدالة الدولية ساهم "توتو" في كشف النقاب عن نفاقه.

ولقد ذهب كل من "جورج مونبيوت"، ومحام حقوق الإنسان البارز السير "جيفري بيندمان" – في تعليقات لهما خلال مناقشة عقدت على راديو بي بي سي (4) مع اللورد "فالكونر" وزير العدل بالحكومة العمالية السابقة – خطوة أبعد من رئيس الأساقفة "ديزموند توتو" وذلك من خلال تحديد الأسس التي يمكن أن تعرض "بلير" للمساءلة عن جرائم الحرب بمقتضى القانون الدولي. ولكن مع ذلك، كان كل منهما سريعًا في الإشارة إلى أن مثل هذه الأسس لا تقع حاليًا ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وه و ما يعد عقبة لا تمنع فقط محاكمة "بلير"، ولكنها كفيلة بجعل المحكمة الجنائية الدولية م دانة بازدواجية المعايير، فـ"مونبيوت" يرى أن جريمة "توني بلير" "معروفة بمسميين في القانون الدولي ، الأول: جريمة العدوان و الثاني: جريمة ضد السلام. . وتحدد وفقًا لمبادئ محكمة "نورمبرج" لجرائم الحرب النازية باسم "التخطيط، والشروع، وإعداد أو شن حرب عدوانية "، في حين وقعت حرب العراق خارج إطار مُبَرَر لاستخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة – فبحسب نص المادة 33 يجب على أطراف أي نزاع استنفاد جميع الأساليب غير العنيفة لحل نزاعهم المحتمل.

وبالمثل، اعترف السير "جيفري بيندمان" بأن "بلير" يجب ويمكن أن يُحاكم على أساس ارتكاب جريمة العدوان" من منطلق أن الحرب كانت غير قانونية ، لأنها تخرق أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تقول إنه يجب على جميع الدول أعضاء المنظمة الامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

ولم يقف اتفاق "جورج مونبيوت" والسير "جيفري بيندمان" مع "توتو" فقط في مسألة وجوب محاكمة "توني بلير" أمام محكمة جرائم الحرب بسبب عدم شرعية غزو العراق وكذلك الآثار السلبية للغزو على الشعب العراقي، وإنما دعم الرجلان أيضًا ما ذهب إليه "توتو" من اتهام المحكمة الجنائية الدولية بالكيل بمكيالين، لاسيما وأنها لم تدخل في اختصاصها حتى الآن مسألة التحقيق في جرائم العدوان. كما لاحظ "مونبيوت" أنه رغم قوة الاتهام الموجه لـــ"بلير" فإن الوسائل ضعيفة، فقد تم توجيه الاتهام لـــ29 شخصًا في المحكمة الجنائية الدولية، وجميعهم من الأفارقة (كما تم توجيه الاتهام للمشتبه بهم في حرب البوسنة أمام محكمة جرائم الحرب بيوغسلافيا السابقة).

ويرى "مونبيوت" أن هناك سببًا وراء ذلك فحتى عام 2018 على أقرب تقدير، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية مقاضاة الأشخاص على الجرائم التي ارتكبت أثناء حرب غير شرعية، ولكن ليس على جريمة إطلاق تلك الحرب. ورغم أن محكمة "نورمبرج" وصفت العدوان بأنه "الجريمة الدولية العظمى"، فإن العديد من الدول القوية قاومت وبصلف محاولة المساءلة على جرائم العدوان، وإن تمت الموافقة في عام 2010 على أن يكون من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المحاكمة على جريمة العدوان ولكن ليس حتى عام 2018، أي إنها ستكون قادرة على المحاكمة على جرائم العدوان التي ارتكبت فقط بعد ذلك التاريخ.

ومع ذلك فمن الممكن تقديم "بلير" للعدالة من قبل أي دولة من الدول (مجموعها وصل إلى 25 حتى الآن) التي أدرجت جريمة العدوان في اختصاصها المحلي، وبالتالي إذا وطأت قدما "بلير" أيًا من هذه الدول، فيمكن القبض عليه وتقديمه للمحاكمة أمام محكمة محلية.

ومن اللافت للانتباه، أنه اعتبارًا من يوم 2012/5/11 قامت محكمة ماليزية بسابقة رمزية حين حاكمت الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" الابن، وسبعة أعضاء رئيسيين في إدارته (هم: "ديك تشيني"، "دونالد رامسفيلد"، والمستشارون القانونيون "ألبرتو جونزاليس"، "ديفيد أدينجتون"، "وليام هاينز"، "جاي بايبي" و"جون يو")، ووجدتهم جميعًا مدانين بارتكاب جرائم حرب على أساس الأدلة التي قدمها الضحايا الذين عانوا من التعذيب على أيدي الجنود الأمريكيين والمتعاقدين في العراق وأفغانستان.

مثل هذه المحاكمة في واقع الأمر لا ينبغي الاستهانة بأهميتها الرمزية، نظرًا لأنها الأولى من نوعها وربما تشجع بعض الدول الأخرى على إجراء محاكمات مماثلة لبعض الأشخاص الذين يشعرون بأنهم فوق القانون، وأنهم لن يتعرضوا للمساءلة عن العواقب الوخيمة لقراراتهم بلعب لعبة الحرب في أي مجال يرونه مفيدًا لمصلحتهم الذاتية.

ومن المثير للاهتمام أن المحاولات التي جرت لتفنيد والطعن في كلام "ديزموند توتو" يمكن تصنيفها واعتبارها محاولات من البعض للدفاع عن "توني بلير" إما على أسس قانونية ضعيفة، أو اختلاق مزاعم حول "توتو" تصل إلى حد التشكيك في نزاهته والمثال الأول الذي يمكن الاستناد إليه، يتمثل في بعض تعليقات اللورد "فالكونر"، في اللقاء المشار إليه في راديو بي بي سي (4) حيث أعرب عن عدم اتفاقه مع السير "جيفري بيندمان" و"ديزموند توتو"؛ حيث دحض "فالكونر" الادعاء بأن "بلير" يجب أن يُحاكم كمجرم حرب ، على أساس أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، قدم لـــ"بلير" الأساس القانوني للذهاب إلى الحرب، وكذلك رفض القول إن "توني بلير" و"جورج دبليو بوش" تجب محاكمتهما على جريمة العدوان لأنهما قادا الدعوة إلى الحرب استناداً لمبررات كاذبة. . ويصر "فالكونر" أنه في الوقت الذي كانت تتفاعل فيه الأزمة كان هناك اقتناع تام أن "صدام حسين" يخزن أسلحة الدمار الشامل.

ويوضح "فالكونر" أن الخلاف بينه وبين "جيفري" يدور حول: هل القرار 1441 يتضمن إذناً بالحرب أم لا؟ حيث أكد أن القرار كان بمثابة إذن بالحرب، بيد أنه نفى أن يؤدي الخلاف إلى القول بارتكاب جرائم حرب؛ إذ لفت إلى أن العالم حدد بشكل واضح جدًا على مدى العقدين الماضيين ما تعنيه جرائم الحرب ؛ حيث تتمثل في: الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتعذيب، وأنه من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات، يتم تقديم أشخاص للمحاكمة بتهمة ارتكاب هذه الجرائم.

وعندما ثار الجدل حول اتهام "توني بلير" بارتكاب جريمة العدوان، لم يكتف اللورد "فالكونر" فقط بالتأكيد على أن "بوش" و"بلير" كانا يشعران بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ولكنه أشار أيضًا إلى أن أي محاولة لمقاضاة "بلير"، استنادًا لحجج أخلاقية وإنسانية فيما يتعلق بالتدخل في العراق، ستكون سابقة خطيرة، وبالتالي سيكون قادة الدول في المستقبل قلقين بشأن مسألة التدخل بالقوة حتى ولو كانت هناك مبررات أخلاقية للتدخل.

إن الجدل الذي أُثير حول التدخل في العراق والقول إنه مشروع أخلاقيًا، لم يكن سوى مجرد محاولة للدفاع عن أفعال "بلير". ومن النماذج الأخرى بهذا الصدد ما أشار إليه "أوليفر كام" في مقاله الذي نُشر بصحيفة التايمز يوم 2012/9/3، فهو يرى أن صدام حسين كان شخصًا مهووسًا بأعمال القتل، وبالتالي فإن التدخل في العراق للإطاحة به لا يعتبر جريمة حرب ولكنه عدالة جاءت من السماء نتيجة للتغير الذي طرأ في تقييم المخاطر المتعلقة بأمن الدول الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وذهب إلى أن معارضي "بلير" ركزوا على المذابح التي وقعت في العراق بسبب إهمال الغرب في التخطيط لما بعد الحرب، ليشنوا هجومًا غير مبرر على "بلير" كي يصوروا سياسته على أنها لم تكن سوى "اعتداء وحشي".

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اللورد "فالكونر" رفض تأكيدات الأسقف "توتو" الصريحة بأن القادة الأوروبيين لن يكونوا عُرضة لنفس القدر من الملاحقة القانونية، التي يتعرض لها القادة الأفارقة والأسيويون؛ حيث نوه إلى أنه إذا كان هناك قادة أوروبيون لم يُقدموا للمحكمة الجنائية الدولية، فإن هناك قائمة كبيرة من قادة البلقان الذين ارتكبوا جرائم وحشية، قد تمت محاكمتهم من قبل محاكم دولية خاصة لجرائم الحرب.

ومن المثير للدهشة، كما تمت الإشارة أن هناك من المعلقين من شنوا هجومًا لاذعًا على "ديزموند توتو"، وصل إلى حد السخرية والتساؤل حول السلامة العقلية للرجل، في محاولة منهم للفت الانتباه بعيدًا عن "توني بلير".. والمثال الأول الدال على استخدام هذه الوسيلة هو مدونة كتبها "جيك ويليس سيمونز" بعنوان "الأسقف ديزموند توتو: نفاق يرافقه الضحك"، والتي نشرتها صحيفة التليجراف (المعروفة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل) يوم 2012/8/30؛ إذ حاول "سيمونز" تفنيد الانتقادات التي وجهها "توتو" إلى "بلير" من خلال رصد العلاقة بين الأسقف وحركة حماس الفلسطينية؛ والتي ستقلب مسألة الأخلاقيات ضده، فمن وجهة نظره فإن "توتو" يُظهر قدرًا من النفاق؛ حيث إنه في شهر مارس، اجتمع مع أعضاء من "حماس"؛ التي تنظر إليها بريطانيا والولايات المتحدة على أنها "جماعة إرهابية".. كما أن الأسقف عضو في المجلس الاستشاري لجماعة مثيرة للجدل تسمى بمسيرة القدس العالمية؛ والتي تهدف إلى عمل مسيرات لمدنيين تتجه نحو مدينة القدس.. وهذا المجلس الاستشاري للجماعة يضم اثنين من أعضاء حماس هما: "زاهر بيراوي" و"أحمد أبو حلبية".

ويزعم "سيمونز" أيضًا أن "توتو" لديه تاريخ من المواقف المشكوك فيها أخلاقيًا تجاه إسرائيل، ففي العديد من المناسبات، كان يعقد مقارنة (وهي مقارنة صحيحة) بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.. لافتًا إلى ما قاله عام 1988، عندما وصف "الصهيونية" بأنها "تشبه العنصرية" (وهو وصف صحيح أيضًا).

كذلك كانت هناك محاولات غريبة أخرى لتشويه سمعة "ديزموند توتو" كان منها محاولة "القس بيتر مولن" (الموالي لإسرائيل والمعادي للعرب) في مدونة بعنوان "أينبغي على "بلير" الموافقة على مشاركة الأسقف "توتو" في منصته؟، والتي نشرتها أيضًا صحيفة التليجراف يوم 2012/8/29 حيث حاول "مولن" التقليل من أهمية دور الأسقف "توتو" في مكافحة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.. فـــ"مولن" يرى أن دور "توتو" انحصر في انتقاد سياسة الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" في إقامة "علاقات بناءة" مع حكومة بريتوريا، فضلاً عن أنه دعا جميع الدول إلى عدم الاستثمار في جنوب أفريقيا.. رغم أنه كان يعي تمامًا أن ذلك ستكون له عواقب وخيمة ستمتد آثارها إلى السود الفقراء.. ويذهب "مولن" إلى أنه لو كان مكان "توني بلير" لكانت لديه تحفظات في الظهور على نفس المنصة مع الأسقف "توتو".

خلاصة القول، إنه سيكون من قبيل المبالغة في التفاؤل الاعتقاد بأن الموقف الذي اتخذه الأسقف "ديزموند توتو" سيسبب ما يكفي من ضجة كفيلة برؤية "بلير" في قفص الاتهام في أقرب وقت ممكن، بسبب الغزو غير القانوني للعراق في عام 2003، ولكن مع ذلك، فإن خطب وكلمات "توتو" التي استخدمها لتبرير ما يدعو إليه لها دلالة هامة، مثلما هو الحال بالنسبة للمحاكمة الرمزية في ماليزيا؛ والتي حاولت ملاحقة الرئيس السابق "بوش" ومساعديه؛ إذ من الممكن أن تشجع هذه المحاولات دولاً أخرى على اتخاذ خطوات جريئة مماثلة، ولاسيما الدول التي قررت إدخال جرائم العدوان في النظام القضائي الخاص بها.

فمثل "توني بلير" وحليفه "بوش" لا ينبغي أن يتركا طليقين هكذا بدون محاسبة على جرائمهما التي سقط وشُرد بسببها مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء سواء في العراق أو في أفغانستان، وذلك حتى يكونا عبرة لغيرهما حتى لا يستهينوا بحياة ومصائر الشعوب.. فـــ"بلير" و"بوش" مجرما حرب وبالتالي فإن مظاهر التكريم وإغداق الأموال لشخص مثل "بلير"، بل واستقباله من جانب بعض القادة العرب هو استهانة بدماء الأبرياء وعدم اكتراث بمعاناة الملايين من

البشر ممن كانوا ضحايا قراراتهم وخططهم التآمرية على شعوب المنطقة.. وآخرها دوره المشبوه في محاولات التسوية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/9/10

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

القضايا العربية في الانتخابات الأمريكية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

القضايا العربية في الانتخابات الأمريكية

التسابق على مغازلة إسرائيل والفوز بأصوات اليهود هو عنوان الاهتمام بالقضايا العربية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر إجراؤها في نوفمبر القادم، ومن المعلوم أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قائمة على ثوابت لا تتغير بتغير الحزب الحاكم أو تغير الرئيس، وهذه الثوابت أهمها:

1 – الحفاظ على أمن الطاقة بما يعنيه عدم وقوع مناطق إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وخطوط نقلهما إلى الأسواق الغربية تحت سيطرة خصم.

2 – الحفاظ على سلامة وأمن إسرائيل، بأن يكون التوازن الاستراتيجي دائمًا لصالح إسرائيل، بما يعنيه من تفوق عسكري وتكنولوجي إسرائيلي، وعلاقات أمريكية إسرائيلية خاصة تكون أكبر من مستوى علاقات التحالف القائمة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الاطلنطي.

ولتحقيق الركن الأول في هذه الثوابت، حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على توفير الحماية اللازمة لمناطق إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وكذلك طرق إمدادهما خاصة في منطقة الخليج العربي التي تعد أكبر مناطق العالم استحوازًا على احتياطيات هذه الموارد، انطلاقًا من قواعد عسكرية ثابتة ومتحركة، والتدخل المباشر عند اللزوم بنفسها إذا ما طرأت مخاطر تهدد هذه المناطق والطرق، كما حدث أثناء الحرب الإيرانية العراقية وبعد الغزو العراقي للكويت.

ولتحقيق الركن الثاني وفّرت الولايات المتحدة لإسرائيل نفاذًا سهلاً دون غيرها من دول العالم بأعلى مستويات التكنولوجيا العسكرية والمدنية التي توصلت إليها الخبرات الأمريكية، كما أمدتها بالمعلومات التي تريدها عن خصومها، وأصبحت هي الموّرد الرئيسي للسلاح لأغلب الدول العربية، وعن طريق ذلك

أمكنها ضبط التوازن العسكري الإسرائيلي العربي لصالح إسرائيل، كما أقامت مخازن استراتيجية للأسلحة داخل إسرائيل وأعطتها إمكانية السحب منها دون الرجوع إلى الإدارة الأمريكية في الحالات الطارئة، ووقفت دائمًا إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن وكافة المحافل الدولية وحرصت على منع إدانتها، كما وفّرت لها التمويل اللازم لنموها العسكري والاقتصادي حتى غدت إسرائيل أكبر متلقي للمعونة الأمريكية عالميًا، وحولت الإدارة الأمريكية القضية الفلسطينية في الاهتمامات العالمية من قضية صراع عربي إسرائيلي إلى قضية نزاع فلسطيني إسرائيلي يمكن التعايش معها وليس فيها تهديد للسلم والأمن الدوليين، واشتركت إسرائيل معها كحليف استراتيجي في الحرب ضد الإرهاب، وصنفت كل منظمات المقاومة ضمن المنظمات الإرهابية.

إن تمادي الإدارات الأمريكية المتعاقبة في خدمة السياسة الإسرائيلية كثيرًا ما كان يثير سؤالاً لا غرابة فيه، وهو من يسير من؟ خاصة في الفترات التي كان منطوق القرار الأمريكي فيها هو نفسه منطوق الرغبة الإسرائيلية.

غير أنه مع هذه الثوابت كثيرًا ما نلمح تغيرات في أسلوب إدارته، فالرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأبن ابتدع أسلوب الحرب الاستباقية، وأعطى إدارتها الحق في القيام بمهاجمة من تعتبره خصمًا دون الرجوع إلى الشرعية الدولية، ومن خلال هذا الأسلوب قام بتحطيم القدرات العسكرية العراقية واحتلال العراق وتدمير بنيته التحتية وتحويله إلى دولة فاشلة، وحين طرح حل الدولتين للمشكلة الفلسطينية ووضع لها خريطة الطريق لم يحترم السقف الزمني الذي انطوت عليه هذه الخريطة استجابة للرغبات الإسرائيلية، كما سعت سياسته إلى تذويب الأمة العربية في كيان أوسع هو الشرق الأوسط الكبير، والعمل على تفتيت هذه الأمة على أسس عرقية ودينية وإعادة هيكلتها فيما سميّ بسياسة الفوضى الخلاقة، وكان

قبله الرئيس بيل كلينتون قد وصل في تقريبه بين وجهات النظر الإسرائيلية والفلسطينية إلى كامب ديفيد الثانية والتي تحطمت على صخرة القدس، حيث لم يتنازل أي من الطرفين عن موقفه إزاءها كعاصمة له، وفي بداية ولايته اتخذ أوباما موقفًا متشددًا ضد النمو الاستيطاني، ثم أخذ هذا الموقف يتراخى بالضغوط الإسرائيلية واستجابة "أوباما" لهذه الضغوط.

وهذا التغيير في تناول القضايا العربية مع اختلاف الرؤساء يجعل الانتخابات الرئاسية الأمريكية ذات أهمية خاصة لصانعي القرار في الشرق الأوسط، حيث أنه رغم صعود قوى دولية أخرى واهتمامها بالشرق الأوسط يظل الدور الحاسم هو للولايات المتحدة لأنها أقرب هذه القوى لإسرائيل، وكثيرًا ما تم تفسير التقارب العربي الأمريكي بأنه ضروري لإغراء الإدارة الأمريكية ببذل مزيد من الضغوط على إسرائيل كي تحل المشكلة الفلسطينية. وبينما تلعب الأصوات اليهودية دورًا رئيسيًا في ترجيح كفة مرشح على آخر، الأمر الذي لم تستطعه الأصوات العربية في الولايات المتحدة، رغم أن العرب في هذه الدولة قد صاروا أكثر عددًا من اليهود فيها، فإن كل مرشح يذهب في وعوده بعيدًا لصالح هذه الأصوات اليهودية حتى ينالها، وفي فترة الولاية الأولى فإنه يبدو حريصًا على الوفاء بهذه الوعود حتى تجدد له هذه الأصوات انتخابه إذا ما ترشح لولاية ثانية، غير أنه في الولاية الثانية يصير أقوى في تحرره من هذه الأصوات فلن يحتاج إليها بعد ذلك، ولهذا يعلق العرب كثيرًا على الرئيس الأمريكي في السلطة حين يدخل الانتخابات للولاية الثانية، ويعملون على تأييده أملاً في أنه هو الذي سيكون أكثر إنصافًا لهم إزاء إسرائيل.

وفي الانتخابات الأمريكية الحالية التي يتنافس فيها "أوباما" مرشح الحزب الديمقراطي مع "ميت رومني" مرشح الحزب الجمهوري والأقرب نتنياهو من

"أوباما"، نجد العرب أكثر ميلاً لـــ "أوباما" الذي سبق أن اقترح على نيتناهو عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967، أملاً أن يكون هو الحل، ألم يقترب كلينتون من هذا الحل في ولايته الثانية، ألم يضغط بوش في خريطة الطريق بعده في هذه الولاية، لماذا إذن لا يفعلها "أوباما" الذي انحدر من أصول عانت الاضطهاد والظلم كما يعانيه الفلسطينيون؟، فـــ"أوباما" الذي اهتم في الأيام الأولى لولايته بملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام، وعين جورج ميتشل موفدًا للسلام، وأجرى العديد من الاتصالات مع إسرائيل لوقف الاستيطان لم يستطع إنفاذ ما يريده بسبب قوة اللوبي الصهيوني، ولكن في الولاية الثانية سيكون قويًا في مواجهة هذا اللوبي، خاصة وأن هذه الولاية الثانية تأتي في وقت ضعفت فيه قوى المناهضة، سواء سوريا في أزمتها الطاحنة أو إيران التي أرهقتها العقوبات، خاصة أيضًا أن الجائزة ستكون كبيرة حين تقدم الدول الخليجية – اعترافًا بالجميل – على مساندة الاقتصاد الأمريكي في وقت تشتد فيه حاجة هذا الاقتصاد للمساندة.

غير أن الأحلام العربية خاصة في موقف أمريكي مساند للقضايا العربية ليست هي ما يهم الناخب الأمريكي الذي يعنيه أساسًا القضايا الاقتصادية، وهي التي كانت سببًا في خروج الحزب الجمهوري من الانتخابات الأمريكية السابقة وفوز الحزب الديمقراطي، حيث التصق بالحزب الجمهوري السياسات التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في آخر ولاية بوش الثانية، ويتحمل "أوباما" أعباء معالجة هذه الأزمة التي طالت حتى استفحل حجم الدين الأمريكي وأصبحت الصين قاب قوسين أو أدنى من اللحاق بالولايات المتحدة اقتصاديًا. إن ما يهم الناخب الأمريكي القدرة على خلق الوظائف والقدرة على الارتقاء بمستوى المعيشة ومعالجة عجز الموازنة وتحسين الرعايا الصحية وتخفيض الأعباء الضريبية، وفي استطلاع أجراه مركز "بيو" لأبحاث الرأي العام بدا واضحًا أن

86% من الناخبين الأمريكيين يركزون في اختيارهم الرئيس القادم على الاقتصاد، و84% على خلق الوظائف وفرص العمل، و 74% على العجز في الميزانية الأمريكية وبرامج الرعاية الصحية، بينما لم تزد نسبة المهتمين بموقف المرشح الرئاسي من الحرب في أفغانستان عن 46%، وقد يكون المرشح الذي يقدم برامج اقتصادية أفضل ليس هو المرشح الذي يخدم القضايا العربية أكثر، وحسب المؤشرات الاقتصادية تبدو فرص "أوباما" المنحاز للفقراء والطبقة المتوسطة أكبر من رومني المنحاز للأغنياء.

غير أننا نجد ضعف تأثير اللوبي العربي مقابل قوة تأثير اللوبي الصهيوني، فبينما يتيح الكونجرس جلسات استماع لكل من اللوبي الموالي لإسرائيل واللوبي العربي، غير أن العرب في أمريكا لم يتمكنوا بعد من مأسسة نشاطهم واستمراريته، وغالبًا ما يركزون على مصالحهم الشخصية في التجارة والأعمال وليس التأثير السياسي لخدمة قضايا أوطانهم، كما أن المنظمات العربية العاملة في المجال السياسي داخل الولايات المتحدة ذات عضوية ضعيفة مقارنة بالمنظمات اليهودية، وقد كان باستطاعة الأصوات العربية أن ترجح مرشحًا على آخر في ولايات مثل ميتشجن وأوهايو لو كان لهم تنظيم قوي – وفي اليوم الذي يصبح فيه الرئيس الأمريكي حريصًا على الأصوات العربية لأنها ترجح فوزه في الانتخابات كونها الأكثر مشاركة في الحملات الانتخابية والأكثر في تبرعاتها – سيكون هناك تحول كبير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

ومع ضعف تأثير الوجود العربي في الولايات المتحدة على نتيجة الانتخابات الرئاسية، وإعلان النظم العربية الوليدة في أعقاب ثورات الربيع العربي التزامها بالعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة واحترامها لكافة التعهدات السابقة، بل وإدراكها أنها وصلت إلى السلطة بالرضا الأمريكي حتى ولو كانت الانتخابات هي

التي أتت بها، وفي غياب أي تهديد جدي لأمن وسلامة إسرائيل، ومناطق إنتاج النفط والغاز الطبيعي وطرق مرورهما، في مقابل قوة التأثير الصهيوني على نتيجة هذه الانتخابات – نجد أولاً تراجعًا في الاهتمام بالقضايا العربية، وثانيًا تسابقًا بين المرشحين على إرضاء إسرائيل.

و"أوباما" بعد موقفه المعلن في جامعة القاهرة الذي طالب فيه بوقف الاستيطان معتبرًا إياه العقبة الأساسية في طريق السلام، وبعد الكلمة التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة آملاً فيها أن يرى دولة فلسطين عضوًا بهذه المنظمة – قد تراجع بضغط اللوبي الصهيوني. ولم يفي بأي من وعوده، بل على العكس استعمل الفيتو الأمريكي بقوة أمام المحاولات الفلسطينية والعربية في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لإعاقة انضمام فلسطين تلك الدولة الخاضعة للاحتلال منذ أكثر من نصف قرن، ومع احتدام المنافسة بين "أوباما" ورومني واقتراب موعد الانتخابات في السادس من نوفمبر القادم وتصاعد الحملات الانتخابية – أصبح كلا المرشحين يتسابق في تقديم الوعود لإسرائيل، وقام رومني بزيارة تل ابيب في يوليو، ويركز كلاهما على الولايات التي تحسم الأصوات اليهودية النتيجة فيها كنيويورك وكاليفورنيا وفلوريدا ونيوجيرسي، وفي هذه الولايات تشير استطلاعات الرأي إلى ارتفاع نسبة تأييدهم لأوباما فوق الـــ 61% مقابل 14% لرومني، الأمر الذي كان سببًا في توجه رومني لتل أبيب، في مقابل هذا وقع "أوباما" قانونًا جديدًا يعطي مزيدًا من الدعم العسكري لإسرائيل ويوفر لها دعمًا ماليًا للنظام الصاروخي المعروف باسم "القبة الحديدية"، كما وعد بزيارة إسرائيل بعد فوزه بالولاية الثانية بينما لم يزرها طيلة فترة ولاياته الأولى، وفي زيارة رومني لإسرائيل غابت القضية الفلسطينية تمامًا بل أنه لم يلتق أثناء هذه الزيارة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وكان تركيزه على دعم الموقف

الإسرائيلي من ضرب المفاعلات النووية لإيران دون أن يلتفت في هذا الدعم إلى تداعيات هذا العمل، ساعيًا بذلك فقط إلى أصوات اليهود، فلم يأبه بالمخاطر المترتبة نتيجة قيام إسرائيل بهذا العمل على دول الخليج سواء من رد الفعل الإيراني أو المخاطر الإشعاعية الناجمة عن تحطيم المفاعلات النووية، كما أنه استمع جيدًا إلى صديقه نيتانياهو وهو يعدد المخاطر والتحديات التي تواجه إسرائيل وسياسات إسرائيل تجاهها، والتي تتضمن تهديدًا مباشرًا لكل من مصر وإسرائيل حيث تتضمن هذه السياسات تحقيق ترانسفير فلسطيني تجاه سيناء من جانب غزة وتجاه الأردن من جانب الضفة الغربية، أي أنه يتحدث عن توسع إسرائيلي قادم لامحالة على حساب ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

وتماديًا في مغازلة إسرائيل فإن برنامج الحزب الديمقراطي الذي رشح على أساسه "أوباما" لانتخابات نوفمبر القادم قد أقر القدس عاصمة لإسرائيل، وكان هذا هو الموقف في انتخابات 2008 وهو لا يختلف في هذا الشأن عن موقف ميت رومني، متحديًا بذلك مشاعر العالم الإسلامي كله وليس فقط المشروع الفلسطيني، لم لا وهو يدرك أن الجانب الإسرائيلي هو الأقوى والأجدر على خدمة مصالحه، برغم أن الجانب العربي هو من لديه الطاقة وهو الأكبر عددًا، ولكنه مازال بعيدًا عن استخدام مصادر القوة لديه وتوظيفها، ولن ينال هذا الموقف من قدرة "أوباما" على الفوز، فهو الذي استطاع عبور مرحلة الأزمة الاقتصادية، وهو الذي أخرج أمريكا من أوحال العراق كما سيخرجها قريبًا من أوحال أفغانستان، واستعاد مواقع أمريكا وعلاقاتها مع العالم التي تأثرت لسنوات حكم بوش، كما أن "أوباما" أقرب إلى مزيد من العقوبات على إيران وليس الحرب التي بسببها خسرت أمريكا كثيرًا وتراجعت قوتها الاقتصادية، وإذا شئنا المقارنة فإن سياسات رومني أقرب إلى اليمين المحافظ الذي يركز على قوة الولايات المتحدة العسكرية ولذا سيكون أكثر

عدائية تجاه إيران وسوريا ولن تكون عملية السلام من أولوياته، كما أنه أميل إلى التصادم مع حكومات الإسلام السياسي المنتخبة حديثًا في الشرق الأوسط، وكثيرًا ما يلوح بحرمان مصر من المساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة وكأن هذه المساعدات لا تحقق مصالح أمريكية.

مركز الخليج للدراسات **2012/9/20**

الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الصعود التركي في سياسات الشرق الأوسط

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

الصعود التركي في سياسات الشرق الأوسط

بعد غياب دام أكثر من ثمانية عقود منذ أن خرجت الدولة العثمانية منهزمة في الحرب العالمية الأولى، وأخذت تركيا الجديدة في التوجه غربًا وفق إدراك يقيني أن الشرق هو سبب تخلفها، وسيطرة هذا التوجه على السياسة الخارجية التركية، بل والداخل التركي بمحاولة فرض التغريب على الحياة اليومية للمواطن التركي، عادت تركيا بقوة منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة إلى قلب الشرق الأوسط، وغدت تبدو وكأنها القوة الإقليمية الأكثر نشاطًا في وقت يكاد يتعطل فيه نشاط القوى الإقليمية الأخرى أو على الأقل يبدو في قوة تفاعلاته دون الدور التركي.

هذا الانقلاب في السياسة الخارجية التركية جاء بعد إدراك أن تباطؤ الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا إليه يرتكن إلى أسانيد ثقافية تجعل من المحال أن تصبح تركيا عضوًا في هذا الاتحاد، وبعد رحلة طويلة مضنية للالتحاق بأوروبا وجدت تركيا أن مجالها الحيوي الطبيعي هو الشرق، ففي هذا الشرق يوجد العالم التركي وتوجد المصالح الاقتصادية التركية: أسواق ضخمة شرهة للاستهلاك، موارد طبيعية تغذي نمو الصناعات التركية، موارد طاقة تشبع نهم النمو الاقتصادي التركي، كما توجد الأرضية الثقافية الممهدة لسرعة العودة، ويوجد فراغ الدور الذي يجعل الشرق يتقبل أن تملأه تركيا بينما لا يقبل أن يملأه غيرها، وفي هذه العودة تبدو استعارة تركيا لمشروع الشرق الأوسط الجديد، وفيه تتكامل الأموال الخليجية مع العمالة العربية والخبرة التركية، والنجاح الاقتصادي الذي حققته تركيا وجعلها في مصاف القوى الاقتصادية الناشئة أغراها بمنافسة الصين في الشرق الأوسط مستخدمة سلاح الجودة مع السعر المعتدل في مواجهة سلع صينية رخيصة ولكنها رديئة.

وقد غدا النشاط التركي في الشرق الأوسط أكثر من ضرورة لتركيا بعد الركود الذي أصاب الأسواق الأوروبية منذ الأزمة الاقتصادية 2008، بينما كانت معدلات النمو خاصة في منطقة الخليج تحقق ارتفاعًا كبيرًا، فنشطت مشروعات إحياء سكة حديد الحجاز، وغدت سوريا أهم ممرات عبور السلع التركية لأسواق الخليج، وفي هذا الجو النشط ألغت تركيا تأشيرات الدخول للعديد من الدول العربية.

غير أن الصعود التركي في سياسات الشرق الأوسط والاهتمام فوق العادي بشؤون هذا الإقليم ما كان له أن يسير بسلاسة في منطقة اعتادت التوتر والصراعات، فتحول العراق إلى دولة فاشلة، وتأجج الصراعات الطائفية فيها، واستمرار الخلل الأمني على نطاق واسع بعد حوالي عشر سنوات على سقوط صدام حسين، مع وجود حدود عراقية تركية يصعب السيطرة عليها، قد جعل من العراق بدلاً من أن تكون سوقًا للمنتجات التركية مصدرًا لتهديد الأمن التركي؛ حيث وجد حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية ملاذًا أمنًا يعسكر فيه ويقوم بالتدريب وتنطلق منه الهجمات ضد القوات التركية، ما دفع الأخيرة إلى السعي لتدابير من بينها إنشاء قاعدتين بالقرب من جبال قنديل العراقية؛ حيث إن وجودًا عسكريًّا تركيًّا محدودًا ومراكز مراقبة في تلك المنطقة يمكن الجيش التركي من إحكام الخناق على معسكرات حزب العمال الكردستاني ومراقبة تحركاته واتصالاته، وتأتي هذه الخطوات على خلفية اتهام السلطات العراقية بعدم القدرة على ضبط الأمن بما يجعل تركيا تتصرف منفردة للحفاظ على أمنها، وإزاء تزايد عمليات الملاحقة والتغلغل التي تقوم بها القوات التركية في شمال العراق أخذت المدن التركية ليست فقط الواقعة في جنوب شرقي تركيا ولكن اسطنبول نفسها تشهد مظاهرات صاخبة من الأكراد واصطدام بينها وبين قوات الأمن التركية كتلك التي شهدتها اسطنبول في مايو 2011، وبينما ينكر "أردوغان" وجود قضية كردية في تركيا، فقد أخذ أكراد سوريا والعراق وإيران في تعزيز التعاون بينهم وخوض ما يعتبرونه نضالاً سلميًّا وعسكريًّا لتحقيق مشروعهم القومي الذي يطال جنوب شرقي تركيا، وتدخل إسرائيل كعادتها للصيد في الماء العكر فتلوح بمد يد المساعدة لحزب العمال الكردستاني في التدريب والسلاح عقابًا لتركيا التي تجرأت على انتقاد السياسات الإسرائيلية.

وبينما كانت تركيا في مستهل عام 2012 تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين إقليم كردستان العراق بفتح معبرين جديدين يربطان بين محافظتي أربيل ودهوك بالمحافظة التركية المجاورة، قامت الخارجية العراقية باستدعاء السفير التركي في بغداد احتجاجًا على تصريحات لمسؤولين أتراك اعتبرتها بغداد تدخلاً في الشأن الداخلي، وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد دعا زعماء مختلف الكتل السياسية والدينية العراقية إلى الإصغاء لضمائرهم للحيلولة دون تحول التوتر الطائفي في بلادهم إلى نزاع

أخوي، وفي مقابل هذا التصرف العراقي استدعت الخارجية التركية السفير العراقي في أنقرة للاحتجاج على اتهامها بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، وردًّا على ما قاله أردوغان انتقد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي هذا القول محذرًا من خطورة نشوب صراع طائفي قد يؤدي إلى كارثة لا تسلم منها تركيا نفسها.

وهذه التصرفات المتقابلة التي استبعدت عنصر النية الحسنة تعني أن كلا الطرفين غير راضٍ عن سياسة الآخر تجاهه: تركيا فيما تعتبره غض الطرف من قبل السلطات العراقية عن نشاط معادٍ لها ينطلق من الأراضي العراقية، والعراق ما يعتبره انتهاكًا لحقوقه السيادية من أعمال المطاردة التي تقوم بها القوات التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني داخل أراضيها، وقد تصاعدت حدة التلاسن بين قمتي النظام السياسي في البلدين حتى اتهم أردوغان المالكي بإذكاء الصراع بين السنة والشيعة والأكراد ورد المالكي بأن تركيا أصبحت دولة معادية ولديها أجندة طائفية وأنها تتدخل في الشؤون العراقية وتحاول الهيمنة.

وفيما يمثل النشاط الكردي خطرًا قوميًّا تسعى تركيا بشتى الوسائل بما فيها القوة العسكرية لاحتوائه، فإن توطن النزاعات الطائفية في العراق يمثل لتركيا مصدرًا آخر للتهديد، وهو التهديد الذي تعزز باندلاع الأزمة السورية ووقوف طهران إلى جانب نظام الأسد، بينما وقفت تركيا إلى جانب المعارضة، وهو موقف دول مجلس التعاون الخليجي ومصر ذاته، ولهذا ردًّا على طلب بغداد في مايو الماضي تسليم نائب الرئيس العراقي "طارق الهاشمي" الذي حكمت عليه غيابيًّا بتهمتي دعم الإرهاب ومحاولة إسقاط حكومة المالكي رفضت أنقرة هذا الطلب، وذكرت في معرض رفضها أن على بغداد أولاً أن تسلمها من ينتمي لحزب العمال الكردستاني ويمارس نشاطه المعادي ضد تركيا من أراضيها، وزادت أنقرة من تصعيد حالة العداء مع بغداد بقيام وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلو" بزيارة محافظة كركوك في أغسطس الماضي ومقر الحركة التركمانية فيها.. وتعد كركوك من أهم المناطق المتنازع عليها في العراق في إطار الدولة الفيدرالية، وهذه الزيارة تمت دون تنسيق مع الحكومة المركزية بينما أكدت حكومة إقليم كردستان أن هذه الزيارة تمت بشكل رسمي، وقد سعت تركيا أيضًا إلى تعزيز علاقتها مع هذا الإقليم ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن السياسية أيضًا، وهو ما

قابله نوري المالكي ليس فقط بإدانة هذه الزيارة ولكن بسحب السفير العراقي من أنقرة ومطالبة جامعة الدول العربية بإدانة هذا التصرف.

وفي الوقت الذي تحول فيه العراق إلى ساحة نفوذ إيرانية فإن تصاعد الخصومة مع العراق من ناحية وتباعد الموقف التركي في الأزمة السورية عن الموقف الإيراني يعكس حقيقة تنافس بين هاتين القوتين الإقليميتين على النفوذ في الشرق الأوسط؛ حيث تجد إيران امتدادات نفوذها عبر العراق إلى سوريا ولبنان، في مقابل تعزيز تركيا لعلاقاتها الخليجية ومع مصر والأردن والشمال الإفريقي والسودان، حتى إنه يمكن القول إن الأزمة السورية في أحد جوانبها هي أحد أهم ميادين المنافسة الإيرانية التركية، ولهذا حينما دعا كوفي أنان الموفد الأممي السابق للأزمة السورية إلى إشراك إيران في مساعي حل الأزمة السورية وأعقبه في ذلك الرئيس المصري كان على خلفية إدراك أن في هذه المنافسة لا يقبل أي من الطرفين أن يخرج خاسرًا؛ لأن الخسارة هنا ستكون خسارة استراتيجية، ولا يقف دون هذه المنافسة التعاون الاقتصادي القائم بين تركيا وإيران، وما بينهما من اتفاقات اقتصادية وصفقات تجارية ضخمة وتبادل تجاري بحجم 10 مليارات دولار سنويًّا، وقد ظهر أثر هذه المنافسة في استبعاد طهران استضافة اسطنبول مفاوضات 5+1 بشأن الملف النووي الإيراني، وعدم استقبال نجاد لأردوغان حين زار الأخير طهران في أبريل الماضي.. ألم يكن الصراع قديمًا في الشرق الأوسط بين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية، ألم تكن هذه هي لعبة السلطة الأقدم في هذا الإقليم، وبينما يخدم أنقرة الصعود الاقتصادي التركي والعضوية في حلف الأطلنطي والاعتدال الديني والتوحد المذهبي مع الذين يشكلون غالبية العالم العربي، لا يخدم طهران برنامجها النووي المثير للجدل وتعاظم العقوبات الدولية المفروضة عليها وتخوف العالم العربي من مساعي الهيمنة لديها حتى إنها باتت أقرب إلى العزلة فوجدت في الأزمة السورية مخرجًا يتيح لها دورًا لابد من الاعتراف به إذا أريد لهذه الأزمة تسوية، وقد كشفت الأزمة السورية أن أنقرة تغير موقفها طبقًا لمصالحها، فقد كانت حليفة لـــ"بشار" قبل الثورة ناصحة له بعدها في محاولة لإبعاده عن طهران، ثم ابتعدت عنه حين أيقنت عبث هذه المحاولة، وساندت المعارضة في توافق مع الموقف العربي، بينما ظلت طهران المساعد الرئيسي لبشار، لنجد أمامنا قيد التشكيل محور أنقرة الخليج القاهرة في مواجهة محور طهران

دمشق، وفي هذا المحور تبدو أنقرة المتصلة أرضيًّا بسوريا هي الأكثر استضافة للاجئين السوريين والأكثر نشاطًا في طرح مبادرات حل هذه الأزمة.

وإذا كانت الأزمة السورية قد ضربت طريق مرور البضائع التركية للخليج مع تنامي الصادرات التركية لهذه المنطقة، فقد وجدت أنقرة في القاهرة بديلاً يعوضها عن هذا الممر والتقت مع حاجة الاقتصاد المصري للمساندة بتنشيط هذا الممر الجديد والوعد بدعم هذا الاقتصاد بملياري دولار.

إن تركيا بهذا القرار عززت مساعيها المبكرة لتقوية التعاون مع دول الربيع العربي بعد تغيير مواقفها من أحداث هذا الربيع انسجامًا مع الموقف الغربي، وبما يخدم استمرارية المصالح التركية، ولا ننسى زيارة أردوغان المبكرة للقاهرة بعد فترة وجيزة من تنحي مبارك وعروضه التي قدمها لتعزيز التعاون الاقتصادي في وقت تشتد فيه حاجة مصر إلى هذا التعاون بعد أن ساءت أحوالها الاقتصادية، بل إن الحزب الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمون في مصر وخاضت به الانتخابات التشريعية والرئاسية قد اشتق اسمه من حزب أردوغان، وبينما تقف دول الربيع العربي حذرة من التقارب مع إيران بسبب استمرار احتلالها للجزر الإماراتية وبرنامجها النووي وما يحمله من مخاطر على دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الطريق بات أكثر من ممهد لعلاقات قوية بين تركيا ودول الربيع العربي، وقد خدم تمهيد هذا الطريق مواقف أنقرة المشرفة بمناسبات مختلفة الداعمة للفلسطينيين وحقهم في دولتهم والرافضة لسلوك إسرائيل وجرائمها في الأراضي المحتلة ومطالبتها بتطبيق الاتفاقات والقرارات الدولية لإنهاء الاحتلال، كما خدمه أيضًا تعزيز علاقات تركيا الأمنية والعسكرية مع الغرب بقبولها تركيب محطات رادار على أرضيها كجزء من مشروع الدفاع الصاروخي لحلف شمال الأطلنطي، فالتقارب التركي العربي يصب جزء منه في المصلحة الغربية ولا ينال منها، كما أن تأكيد تركيا على علمانيتها وديمقراطيتها يجعلها تنأى بنفسها أن تكون طرفًا في صراع طائفي.

وهكذا يمكن القول: إن تركيا من خلال دورها الشرق أوسطي الجديد تتكامل بهذا الدور مع دورها في البلقان وآسيا الوسطى فيما يسمى بالعثمانية الجديدة، ومن ثم فإن العالم الغربي الذي

يتلكأ في قبولها في الاتحاد الأوروبي يدفع ثمناً غاليًا جراء هذا التلكؤ يتمثل في فرصه الضائعة في هذه المناطق العديدة التي تعزز أنقرة وضعها فيها باعتبارها بوابتها الاستراتيجية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/9/25

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

القضايا العربية في مؤتمرات الأحزاب البريطانية لعام2012..

لا جديد

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485 Fax: +00973 17741465

القضايا العربية في مؤتمرات الأحزاب البريطانية لعام2012..

لا جديد

ظلت السياسة الخارجية البريطانية، خلال الثلاثة عقود الأخيرة، محلاً لمراجعات وانتقادات عديدة، نظرًا لأنها لم تكن محددة المعالم والأهداف، بل ولم تكن مستندة إلى رؤية استراتيجية تتلاءم وحجم ودور بريطانيا كقوة كبرى، وظهرت في أحيان كثيرة كمجرد صدى لسياسة الولايات المتحدة، وبصفة خاصة خلال فترة حكم رئيس الوزراء الأسبق "توني بلير"،

وهو ما انعكس بالسلب على علاقات بريطانيا بغيرها من الدول ، وكذلك على مواقفها حيال العديد من القضايا الدولية، وفي مقدمتها القضايا العربية والإسلامية، وأدى إلى زيادة المطالب بتبني سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة.

وقد بدت تلك الإشكالية بوضوح في المناقشات التي شهدتها المؤتمرات السنوية الأخيرة للأحزاب السياسية البريطانية الرئيسية الثلاثة: "حزب المحافظين" والذي عقد مؤتمره خلال الفترة ما بين 7 و10 أكتوبر، و"العمال" والذي عقد مؤتمره خلال الفترة ما بين 30 سبتمبر و4 أكتوبر، و"الديمقراطيين الأحرار"، والذي عقد مؤتمره خلال الفترة ما بين 22 و26 سبتمبر، **وعكست ملاحظتين رئيسيتين:**

الأولى: أن الحديث عن احتمالات حدوث تحول في السياسة الخارجية البريطانية غير دقيق، فالمتابع للنقاشات التي شهدتها تلك المؤتمرات يمكنه التأكيد على أن التغيير والاهتمام يرتكز على القضايا الداخلية المتعلقة بقضايا الاقتصاد والبطالة والتغيرات المناخية والضرائب...إلخ، أما توجهات السياسة الخارجية فقد راوحت مكانها في مناقشات الأحزاب، ولم تبدو أيه مؤشرات عن تحولات ذات شأن فيها، فضلاً عن أن أي مواقف مغايرة لا يمكن الاعتماد عليها في قياس مثل هذا التحول، نظراً لاختلاف ما يعلنه الحزب من مواقف مع ما يتبناه بالفعل من سياسات حال وصوله للسلطة.

الثانية: أن بريطانيا تبدو غير قادرة على التخلص من إرث "توني بلير" فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة، والقائم على التبعية لواشنطن، فقد دشن هذا الإرث على نحو أو آخر لحالة سياسية بين البلدين، بات معها من الصعب على أي رئيس وزراء بريطاني، بغض النظر عن هويته، التخلص من تبعاتها السياسية التي ظهرت واضحة في مواقف كثيرة، ووصلت إلى حد انتقاد الإدارة الأمريكية لقرار وزارة الخارجية البريطانية بالدخول في حوار مع "حزب الله" اللبناني والذي تعتبره واشنطن منظمة إرهابية.

فرغم الحديث عن "مرحلة تغيرات عميقة" في العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة، بعد "توني بلير"، تؤشر إلى دخولها حقبة جديدة تنقلها من حالة التبعية إلى نمط جديد من العلاقة بينهما، بما يتيح للندن تبني سياسات جديدة تجاه القضايا العربية والإسلامية بصفة

خاصة، وعكسها – على سبيل المثال – إعلان لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم البريطاني في تقرير لها في مارس 2010 أن العلاقات بين البلدين "مضللة في جوهرها"، وأنها لم تعد قائمة، وتأكيد رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أثناء زيارته واشنطن أن العلاقات الثنائية بين البلدين تشكلها قضايا استراتيجية جوهرية تتعلق بالأمن القومي لهما ، وأن استراتيجية بريطانيا باتت ترتكز على بناء علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع القوى الصاعدة بدلاً من الاعتماد على العلاقات القديمة مع الحلفاء التقليديين.

وقد ساهم في تصاعد الجدل حول جدوى "العلاقات الخاصة" مع واشنطن التي لا تتعدى كونها مجرد "أسطورة" لصالح علاقات تسير لصالح طرف واحد وهو الطرف الأمريكي، أن الاستثمارات البريطانية في الولايات المتحدة أكثر مما تستثمر الأخيرة فيها، حيث تقدر الاستثمارات البريطانية في أمريكا بـــ 283.3 مليار دولار مقابل 255.4 مليار دولار استثمارات أمريكية في بريطانيا.

رغم ذلك .. أثبتت مؤتمرات الأحزاب الثلاثة أن العلاقة الخاصة بين البلدين ستظل هي عنوان المرحلة القادمة، وأن التغيرات التي شهدتها تلك التوجهات، في مرحلة ما بعد بلير، لم تكن سوى مناورة استراتيجية سرعان ما تراجعت تحت وطأة المصالح الأمنية والاقتصادية التي يتيحها التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، ومواجهة الأخطار المترتبة على الخلافات التقليدية البريطانية مع محور برلين – باريس داخل الاتحاد الأوروبي، وتجدد الخلافات البريطانية ــ الروسية، إضافة إلى صعوبة تعبئة الموارد اللازمة لتغيير تلك الاستراتيجية، في ظل خطط خفض ميزانية وزارة الخارجية البريطانية بنسبة الربع تقريباً، والنفوذ القوي الذي تتمتع به الجالية اليهودية داخل بريطانيا بحكم سيطرتها على دوائر المال والإعلام هناك، بما يمكنها من ممارسة تأثير مهم على السياسة البريطانية تجاه الصراع الدائر في الشرق الأوسط بالصورة التي تخدم إسرائيل وتبرر سياستها وسلوكها العدواني.

ولقد ظهرت مؤشرات هذا التراجع واضحة تمامًا في مناقشات الأحزاب الثلاثة،بدرجات متفاوتة؛ حيث تجنبت تلك الأحزاب تحديد استراتيجيات سياستها الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط، وكررت مواقفها القديمة تجاهها، وفقًا لصحيفة "ميدل إيست مونيتور"، بل خلا مؤتمر حزب الديمقراطيين الأحرار من قضايا السياسية الخارجية تقريباً، لدرجة دفعت صحيفة

"التليجراف" إلى القول إن الحزب "نسي أهمية السياسة الخارجية"، باستثناء **القضية الفلسطينية** التي اكتفى بتشكيل مجموعات نقاشية رئيسية حولها تركزت على المسؤولية التاريخية لبريطانيا تجاه الفلسطينيين، وواقع حياة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ،كما رصدها عضوا الحزب في البرلمان **ستيفن ويليامز ولورلي بيرت** ــ اللذ ان تحدثا عن جولاتهما في إسرائيل، وواقع حياة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والزيارات السابقة"، وهو ما فسره المراقبون بمحدودية دور الحزب في السياسات الدولية للحكومة الائتلافية التي يشترك فيها، وانشغاله، حسب ما ذهب إليه "تيم روس" من صحيفة تلجراف، "بالتحديات الداخلية للحكومة".

وفي المقابل تعمد "**دوجلاس الكسندر**" وزير الخارجية بحكومة الظل لحزب العمال، في خطابه أثناء المؤتمر العام لحزبه على التأكيد على فكرة دعم الحزب لمساعي الفلسطينيين في الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، ورفض بناء المستعمرات، أو إطلاق صواريخ ضد إسرائيل، مؤكداً أن الحزب يؤمن بضمان أمن إسرائيل ولكنه يؤمن أيضاً بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة"، وهو الموقف نفسه الذي تبناه حزب المحافظين وعبر عنه وزير الخارجية **وليام هيج** بتأكيده على الحاجة للتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض "على أن تكون القدس بمثابة عاصمة مشتركة، إلى جانب التوصل إلى تسوية عادلة للاجئين".

والمؤكد أن تلك المواقف لا تحمل جديداً فيما يتعلق بمواقف الأحزاب البريطانية الرئيسية خاصة تجاه القضية الفلسطينية، والقائمة على رفض الاستيطان ودعم حل الدولتين، لكنها تؤكد مجدداً عدم قدرة تلك الأحزاب على ممارسة ضغوط حقيقية على الحكومة الإسرائيلية لكي تتقيد بالتزاماتها الدولية، خوفا من تعرض علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة للخطر، رغم مسؤولية بريطانيا عن مأساة الشعب الفلسطيني، وهو ما يشير الى عدة دلالات، **أولها:** أن بريطانيا ما زالت تعيش في حالة التخلي عمليًا عن التزاماتها الأخلاقية تجاه الفلسطينيين والقضايا العربية الأخرى، باعتبارها كانت مسؤولة عن جريمة قيام دولة إسرائيل، وما تبع ذلك من حروب في المنطقة وآلام وحرمان للشعب الفلسطيني من حقوقه حتى الآن.

وثانياً: أن الانسياق وراء المواقف الأمريكية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، لم يفقد السياسة الخارجية البريطانية المصداقية فحسب، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الشرق الأوسط، لكنه عمق من حالة الانفصام الواضحة في الموقف البريطاني من القضية

الفلسطينية، ما بين موقف رسمي متذبذب تتبناه الحكومة البريطانية ، أيًا كان الحزب الذي يشكل الحكومة – وهو في مجمله يصب في مصلحة إسرائيل من منطلق اعتبارات سياسية ومصلحية بحتة، وموقف شعبي رافض للسياسات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ينطلق من اعتبارات إنسانية وأخلاقية، ويدرك حجم الجرم والظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون، والذي بدأت معه تنتشر الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل، كان من أبرزها: دعوة كبير أساقفة كنيسة كانتربري الدكتور "روان ويليامز" إلى سحب الأموال البريطانية المستثمرة في الشركات الأمريكية التي تستفيد من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وكذلك دعوة المقاطعة التي أطلقتها في فبراير 2006 مجموعة مهندسي ومخططي العدل في فلسطين، والتي دعت لمقاطعة مواد البناء الإسرائيلية الصنع وكذلك المهندسين وشركات البناء الإسرائيلية، تلك الدعوة التي أيدها بعض اليهود البريطانيين، ولعل أحدث الدعوات لمقاطعة إسرائيل تلك الدعوة التي أطلقتها الجمعية الوطنية لأساتذة التعليم العالي (وهي أكبر اتحاد لأساتذة الجامعات في بريطانيا) لإجراء تصويت يشارك فيه أعضاؤها البالغ عددهم 67000 عضو على مقاطعة زملائهم الإسرائيليين الذين لا يدينون سياسات التمييز العنصري الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وبشأن الأزمة السورية: لم يكن هناك أي محاولة من جانب أي من الأحزاب الثلاثة لمناقشة فكرة دعم المعارضة السورية، وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى رفض الإدارة الأمريكية لدعم المعارضة في الوقت الراهن بالسلاح، مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، وتحول تلك القضية إلى ورقة انتخابية في يد ميت رومني؛ المرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري، الذي أعلن أنه يصر على تسليح المعارضة السورية والمواجهة مع إيران؛ حيث اكتفى حزب العمال بالقول إن الحكومة البريطانية تحتاج إلى تكثيف جهودها للعمل مع الشركاء الدوليين لإنهاء العنف والمذابح والمعاناة في سوريا، بينما اهتم حزب المحافظين بتوضيح فشل مجلس الأمن في تجنب انزلاق سوريا إلى حرب أهلية؛ وأهمية الاستمرار في تقديم المساعدة البريطانية إلى دول الربيع العربي لبرنامج الشراكة العربية الذي تم تنفيذه من قبل الحكومة الائتلافية الحالية عام 2011 باستثمارات تبلغ نحو 110 ملايين جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات من أجل دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي في تلك الدول، كما اهتم

بشرح الدور الرئيسي الذي لعبته بريطانيا في الإطاحة بـــ "معمر القذافي"، وأن دورها يقتصر على تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية لهذا البلد، متجاهلاً الحديث عن الفوضى الأمنية التي تعانيها ليبيا بسبب ذلك التدخل.

وفيما يتعلق بأزمة البرنامج النووي الإيراني، كرر حزب العمال رفضه توجيه ضربة إسرائيلية استبقاية ضد إيران في الوقت الحالي، وأعطى انطباعًا بأنه سيكون أكثر استعدادًا لعرقلة الجهود الرامية لشن ضربة استبقاية على المنشآت النووية الإيرانية ، وإقناع الإيرانيين بأن عليهم مواجهة عالم موحد ضد فكرة انتشار السلاح النووي، وأن تسوية الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني لابد أن تكون من خلال التنسيق الكامل بين بريطانيا وشركائها الدوليين، وهو الموقف نفسه الذي تبناه حزب المحافظين الذي أكد أنه بينما مازال يستعد هو وحكومته للدخول في مفاوضات مع الإيرانيين لا تزال هناك احتمالية بأن يتم تنفيذ المزيد من العقوبات.

وتعكس تلك المواقف الازدواجية التي تتعامل معها بريطانيا مع قضايا المنطقة، ومن بينها ملف أسلحة الدمار الشامل، ففي الوقت الذي تضخم فيه من تقديرها للبرنامج النووي الإيراني، ومن قبله ما سمي بالتهديد المحتمل لامتلاك العراق مثل هذه الأسلحة، وقدمت العديد من الوثائق المزورة التي استخدمتها لتبرير الحرب ضده واحتلاله، رغم تأكيد تقارير المفتشين الدوليين عدم وجود هذه الأسلحة، تتجاهل البرنامج النووي الإسرائيلي وما يمثله من خطورة على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، حيث لم تصل إيران حتى الآن إلى المرحلة التي تمكنها من إنتاج والحصول على السلاح النووي، مقارنة بإسرائيل التي تتبنى سياسة الغموض النووي، وتمتلك ترسانة نووية هائلة تقدر بنحو 200 رأس نووي ، التي يمكن إطلاقها إلى مسافات تصل إلى 1500 كيلو متر باستخدام صواريخ "أريحا"، كما أنها تمتلك كميات كبيرة من اليورانيوم والبلوتونيوم تسمح لها بإنتاج 100 قنبلة نووية أخرى، إضافة إلى كميات ضخمة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية مثل غاز سرين والأعصاب والجمرة الخبيثة وغيرها، وهو ما قد يؤدي إلى انزلاق المنطقة نحو سباق للتسلح النووي في حالة عدم السيطرة على البرنامج النووي الإسرائيلي.

فقرار إيران بأن يكون لها برنامجها النووي الخاص يمكن إرجاعه جزئيًا إلى وجود برنامج نووي إسرائيلي غير معلن، وهو ما يمكن أن يقنع لاحقًا مصر والسعودية بالاستجابة لمثل هذه التطورات، ما يؤدي إلى سباق تسلح نووي فعلي ،كما يمنع دول المنطقة من التوقيع على معاهدة لحظر ومنع اقتناء وامتلاك الأسلحة النووية أو إنتاجها أو استخدامها، وتلزم الجميع بتفكيك وتدمير ما أنتج قبل هذه المعاهدة من أسلحة نووية ومنشآت ووسائل إيصال ، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها مل تلك المعاهدات.

وفيما يتعلق بالأوضاع في أفغانستان: والتي ينظر إليها الكثير كنموذج واضح للانسياق البريطاني وراء السياسة الأمريكية في الفترة السابقة، ولكونها الدافع الحقيقي إلى إعادة تعريف العلاقة الثنائية بين الجانبين، كونها كانت تمثل إحدى النقاط الخلافية مع الولايات المتحدة، طبقًا لترتيب الأولويات في سلم السياسات، نظرًا للاهتمام البريطاني المتزايد بهذا البلد لأسباب من بينها أن أفغانستان تعد مصدر 90 %من الهيروين المهرب إلى بريطانيا ، وأن النسبة الكبيرة من العمليات الإرهابية التي تقع على الأراضي البريطانية مصدرها المناطق الحدودية الباكستانية – الأفغانية ، وذلك طبقًا للتحقيقات البريطانية في هذا الشأن.

فقد عارض حزب العمال إعلان رئيس الوزراء "ديفيد كاميرون" أن "أفغانستان ستكون أهم أولوياته في السياسة الخارجية"، وبرر الحزب هذا الموقف بكون "كاميرون" لم يلق خطابًا واحدًا حول أفغانستان بمجلس العموم خلال الأشهر الـــ 14 الماضية ، ويتبنى استراتيجية سياسية غير متماسكة وغير فعالة، وأن المخاطر اللازمة للتفاوض من أجل سلام دائم في أفغانستان كبيرة، وصعوبة التوفيق بين الاختلافات داخل المجتمع الأفغاني، بينما أظهرت نقاشات حزب المحافظين إصرار الحكومة على سحب جميع القوات المقاتلة المتمركزة في أفغانستان بحلول عام 2014، على أن يحل محلها تقديم المساعدة التقنية، إلى جانب "علاقة دفاعية طويلة الأمد تركز على التدريب، وبناء القدرات" ، وهي توجهات تتفق مع السياسات الأمريكية الخاطئة في هذا البلد، والتي أدت حتى الآن إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الأفغان، وتدمير المنازل، ومقتل نحو 427 جنديًا بريطانيًا التي يتواجد لها نحو 9500 جندي لها في هذا البلد، منذ غزوه عام 2001.

وفي كل الأحوال .. يمكن القول إن الشؤون الخارجية تراجعت إلى حد كبير في مؤتمرات الأحزاب السياسية البريطانية الثلاثة، وأنها تجاهلت تحديد استراتيجيات واضحة للسياسة الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط، خاصة حزب الديمقراطيين الأحرار الذي غابت مناقشات السياسة الخارجية تقريبًا عن مؤتمره، ولم يكن أداء حزب المحافظين ولا حزب العمال أفضل حالاً؛ واتسمت المواقف التي تناولتها تلك الأحزاب – رغم قلتها بالنمطية، وبدت غير قادرة على تجاوز مرحلة توني بلير، والأطر السياسية التي وضعها وألحقت اضرارًا بالغة ببريطانيا على المستويين الداخلي والخارجي، وأنه من غير المتوقع حدوث تغيرات جذرية قد تواجه النهج البريطاني إزاء التطورات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ، انتظارًا لنتائج الانتخابات الأمريكية التي قد تحمل جديدًا على مستوى العلاقات البريطانية – الأمريكية، بما قد ينعكس بطبيعة الحال على الموقف البريطاني من القضايا العربية والإسلامية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية **2012/10/15**

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

إيران وحافة الهاوية

إيران وحافة الهاوية

هل المنطقة على وشك الاشتعال؟ هذا السؤال يتردد كثيرًا في الآونة الأخيرة على خلفية الأحداث والتطورات المتلاحقة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تحديدًا، والتي تعتبر الجمهورية الإسلامية طرفًا أساسيًّا ومحوريًا فيها، فما يصدر عن طهران من مواقف وتصريحات لكبار المسؤولين وما تتخذه من إجراءات سياسية وعسكرية، وكذا ما تسربه التقارير الاستخباراتية من خطط سرية إيرانية آخرها خطة تلويث مضيق هرمز ببقعة نفطية، يؤكد أن أمن الشرق الأوسط عمومًا وأمن الخليج العربي خصوصًا على المحك ويبدو في حالة اختبار حقيقي يخشى معها أن تنزلق المنطقة في أتون صراع كفيل بالعودة بها خمسين عامًا إلى الخلف.

وكأنه لا يكفي المنطقة أن يكون فيها دولة مثل إسرائيل تعيث فيها فسادًا وتدخلها في 4 حروب مدمرة منذ عام 1948 ولا تفتأ تمارس الجرائم على شعوبها في فلسطين ولبنان وسوريا حتى جعلتها في حالة اضطراب وعدم استقرار مستمرين – لتأتي إيران هي الأخرى لتزيد الوضع سوءًا بفعل سياساتها وممارساتها التي لم تختلف كثيرًا عن عهد الشاه.

فحلم إحياء الإمبراطورية الفارسية ظل دائمًا يراود أهل الحكم في طهران مهما كانت طبيعة النظام القائم، ولتحقيق هذا الحلم عملت إيران على توظيف ما تتمتع به من ثروة نفطية (حيث تحتل المرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط) في امتلاك أسباب القوة التقليدية، وربما غير التقليدية واستخدامها في بسط نفوذها ولاسيما في منطقة الخليج، ومن منطلق ذلك احتلت إيران الشاه عشية الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج والإعلان عن قيام اتحاد الإمارات – الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مصدرة بذلك مشكلة لدولة الإمارات مازالت مستعصية على الحل رغم المساعي الإماراتية والخليجية لحل الأزمة بالوسائل السلمية.

ولأن الهدف واحد، سارت إيران في المنحى التوسعي نفسه مع رفع شعار تصدير الثورة إلى دول الجوار، فكانت البداية في حرب مع العراق استمرت ثماني سنوات (1980 – 1988) مخلفة وراءها ما يقرب من المليون قتيل من الطرفين.

وحيث إن النظام الإيراني اتبع منذ بدء الثورة سياسة معادية للغرب وتحديدًا الولايات المتحدة وحليفتها الاستراتيجية في المنطقة إسرائيل لذا فقد جعلت من مناوئة المصالح الغربية أحد أهدافها الرئيسية.

وليس بخاف أن وجود الولايات المتحدة في المنطقة مثل أحد الكوابح المهمة لسياسة التمدد الإيراني على الأقل خلال عقد التسعينيات على الرغم من دور أمريكا في إضعاف نظام "صدام" عدو إيران اللدود في المنطقة، وإن كانت الولايات المتحدة بسبب أخطاء سياستها كانت سببًا في عودة هذا النفوذ للتمدد في مرحلة لاحقة.

المهم أن إيران حتى تواجه الحصار الذي فرضه عليها الغرب بعد الثورة الإسلامية وحتى تحقق حلمها التوسعي اتبعت سياسة نشطة سارت من خلالها في عدة مسارات:

المسار الأول- تقوية أواصر العلاقات مع القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق ثم روسيا من بعده، والصين.. ولا يخفى الدور الذي تلعبه هاتان الدولتان في مد إيران بالسلاح الذي يشكل عماد قوتها العسكرية التقليدية في الوقت الحاضر.

المسار الثاني- إقامة شبكة تحالفات إقليمية شملت سوريا وحزب الله اللبناني، ولا يخفى الدعم الذي قدمته وتقدمه طهران للنظام البعثي في سوريا (رغم اختلاف التوجهات الأيديولوجية) ماليًّا وعسكريًّا، (وهو ما يتضح بقوة في الأزمة السورية حاليًا)، والشيء نفسه بالنسبة لحزب الله الذي يستمد مصادر قوته من الدعم غير المحدود الذي تقدمه له طهران.

المسار الثالث- محاولة إيجاد منافذ للحركة الخارجية، في محاولة لكسر العزلة التي يفرضها عليها الغرب، وذلك من خلال محاولة لعب دور نشط في محيطها الإقليمي، ولاسيما في الجارة أفغانستان ومحاولة تحسين علاقاتها مع باكستان، وكذا توسيع نطاق حركتها في اتجاه إفريقيا ودول العالم الإسلامي وعدم الانحياز، فضلاً عن إقامة علاقات مع أنظمة مناوئة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية كنظام "هوجو شافيز" في فنزويلا.

المسار الرابع- انتهاج سياسة تدخلية في المنطقة وفي دول الخليج العربية تحديدًا، فكما سبقت الإشارة تشغل منطقة الخليج العربي في نطاقها الأوسع شاملة العراق بؤرة اهتمام

السياسة الإيرانية، وفضلاً عن وقوعها في المجال الحيوي للأمن القومي الإيراني، فإنها تمتلك ما يزيد على 50% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط.

ولقد استغلت إيران الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والسياسة الطائفية التي مارستها الولايات المتحدة وما ترتب عليها من تبدل موازين القوى – في النفاذ إلى داخل العراق مستغلة علاقاتها القوية ببعض القوى التي صارت في الحكم؛ لتصبح هي القوة الأكثر نفوذًا وتأثيرًا في هذا البلد، وساعدها على ذلك انسحاب القوات الأمريكية في أواخر عام 2011، أما في دول الخليج العربية، فلم تكن أيادي طهران بعيدة عما تشهده بعض هذه الدول من احتجاجات، بممارسة دور تحريضي لبعض الفئات المرتبطة بها ودعمها إعلاميًا وسياسيًا، علاوة على ما يصدر عن مسؤوليها من تصريحات تمس استقلال وسيادة هذه الدول.

ولا يقف التدخل الإيراني عند هذا الحد، بل هناك تقارير عن وجود خلايا إيرانية نشطة ونائمة في بعض دول المنطقة، وتم الكشف عن بعضها مؤخرًا، هذا غير نشاط شبكات تهريب السلاح والمخدرات الإيرانية إلى هذه الدول.. فضلاً عن تهديدات إيرانية عسكرية لبعض الدول الخليجية في حال تعرضها (أي إيران) لأي هجوم.

المسار الخامس– العمل في اتجاه حيازة قدرات نووية، وتعتبر مساعي إيران في هذا الاتجاه السبب الرئيسي لحالة التوتر الحاد التي تعيشها، فحتى الآن عجزت طهران عن تقديم ما يثبت للمجتمع الدولي أن برنامجها النووي لأغراض مدنية سلمية، في حين يتشكك الغرب في أن هذا البرنامج ذو غرض عسكري وتسعى إيران من خلاله لحيازة السلاح النووي، ولهذا هو يطالبها بتجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم وتسليم ما لديها من يورانيوم مخصب حتى مستوى 20%، ولإجبارها على التجاوب مع هذه المطالب فرض عليها من خلال مجلس الأمن (4) حزم من العقوبات، ولم تنجح المفاوضات التي جرت بينها ومجموعة 5+1 في التوصل إلى حل يحسم هذه المسألة، في الوقت الذي تتصاعد فيه الضغوط الإسرائيلية على الولايات المتحدة من أجل القيام بضربة عسكرية.. في حين تفضل واشنطن إعطاء الأولوية للدبلوماسية والعقوبات علها تأتي بنتيجة في النهاية.

ولأن النظام الإيراني يدرك أنه وبرنامجه النووي مستهدفان، فقد عمد إلى سلسلة من الإجراءات التي تصب في خانة إعداد العدة للتعامل مع أسوأ الاحتمالات في مواجهته مع الغرب، وكان من بين هذه الإجراءات ما يلي:

1 – تحديث ترسانته العسكرية، وذلك من خلال تطوير الصناعات الحربية الإيرانية والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلاح والمعدات العسكرية؛ حيث كان للتكنولوجيا التي استوردتها إيران من بعض الدول مثل كوريا الشمالية دور مهم في تطوير القدرات الصاروخية الإيرانية حتى صار لديها أجيال متطورة من الصواريخ القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى مثل" شهاب 1 و2 و3" و"فاتح" و"زلزال" و"تندر" و"خليج فارس" و"قيام".

2 – إجراء المناورات العسكرية، والتي يتم خلالها تجربة ما في الترسانة العسكرية الإيرانية من أسلحة تقليدية متطورة وتسعى من خلالها القيادة الإيرانية إظهار قدرة إيران على الردع والرد على أية محاولات تستهدف النيل منها ومن منشآتها النووية، وكان أخر تلك المناورات مناورة "الرسول الأعظم 7" في أغسطس 2012.

3 – حرب الاستخبارات، فالمواجهة بين إيران والغرب رغم أنها لم تصل بعد إلى حد الصدام المباشر، فإنها أخذت أشكالاً أخرى كان أبرزها النزال في المجال الاستخباراتي، فهناك شكوك كبيرة حول ضلوع إسرائيل في عمليات الاغتيال التي طالت بعض العلماء الإيرانيين ذوي الصلة ببرنامج إيران النووي في حين هناك حديث عن اختطاف وتهريب جهات استخباراتية غربية لعلماء آخرين.

وهناك حديث عن دخول أطراف إقليمية في حرب استخبارات مع إيران لمواجهة الوجود الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

4 – دعم نظام بشار الأسد في سوريا، فالدعم والمساندة الإيرانية لهذا النظام – الذي يعد الحليف الأكبر لطهران في المنطقة – في مواجهة ثورة الشعب السوري كان أحد أهم أسباب صموده على مدار العشرين شهرًا الماضية، وذلك من خلال إمداده بالمال والسلاح، فالنظام الإيراني لديه قناعة بأن سقوط نظام بشار الحليف سيكون ضربة قاصمة له، وقد يؤدي

إلى سقوطه هو أيضًا، ولهذا يعتبر معركة الأسد بمثابة معركته الأخيرة، الأمر الذي عقد الأزمة السورية وجعلها عصية على الحل.

5- الحرب الإلكترونية، وهذه تعد أحد أشكال المواجهة بين الغرب وإيران؛ حيث اتهمت الولايات المتحدة إيران بشن هجمات إلكترونية على أكبر شركة نفطية في العالم وربما بعض المؤسسات المالية الأمريكية الكبيرة، فهناك من يؤكد أن إيران وراء الهجمات التي وقعت في أغسطس 2012 والتي أسفرت عن تدمير 30 ألف كمبيوتر تابع لشركة "أرامكو" السعودية، وهو الهجوم الذي يوصف بأنه الأكثر تدميرًا، وقد استُخدم نفس الفيروس في الإضرار بشركة "راس غاز" القطرية.

ولم تكن هذه الحرب الإلكترونية سوى رد فعل على العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة لشل حركة الاقتصاد الإيراني، وكذلك ردًّا على حملة التخريب السيبراني ضد منشآتها النووية.

6 - التهديد بإغلاق مضيق هرمز وتلويث مياهه؛ إذ مع كل تهديد أمريكي أو إسرائيلي بشن ضربة عسكرية ضد إيران لتدمير منشآتها النووية يتبارى المسؤولون الإيرانيون في إطلاق تصريحاتهم التي يهددون فيها ويتوعدون بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وهو ما يعني تعطيل هذا الممر الملاحي المهم أمام تجارة النفط الدولية (حيث يمر منه 40% من هذه التجارة) وهو ما يعني بالتأكيد التأثير بصورة مباشرة على اقتصادات الدول المستوردة (ومعظمها دول غربية) وكذلك الدول المصدرة (دول الخليج العربية).

ورغم أن البعض استبعد لجوء إيران إلى خيار إغلاق المضيق بدعوى أنها ستتضرر أيضًا من هذا الإغلاق، فإن التأثير المضر للعقوبات الغربية والذي زادت وطأته بعد الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على النفط الإيراني في يوليه 2012 (وهو الخطر الذي ترتب عليه تراجع صادرات النفط الإيراني من 2.4 مليون برميل يوميًّا إلى أقل من مليون برميل)، دفع القادة الإيرانيين للتفكير في إجراء انتقامي، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي فرضت يوم 2012/10/15 عقوبات أخرى على طهران طالت قطاعات المال والاتصالات والتجارة والشحن، ولم يكن هذا الإجراء الانتقامي سوى وضع خطة سرية سربت لوكالات استخباراتية

غربية تسعى من خلالها إيران إلى تسريب بقعة زيت نفطية ضخمة بمضيق هرمز (خطة المياه القذرة).

وبطبيعة الحال، لن تقصد طهران بهذه الخطة الانتقامية الدول الغربية فقط وإنما تقصد بها دول الخليج أيضًا المتهمة إيرانيًّا بدعم الولايات المتحدة!! إذ علاوة على تعطيل صادراتها النفطية عبر المضيق نتيجة للإغلاق المؤقت والمكلف للطريق أمام حركة الشحن، فإن التسرب تترتب عليه كارثة بيئية حقيقية في الخليج ستتضرر منه الدول المشاطئة، وكأن النظام الإيراني لا يكفيه الأضرار البيئية الناجمة عن وجود بعض منشآته النووية (مفاعل بوشهر) على ساحل الخليج بالقرب من بعض الدول الخليجية؛ حيث مخاطر التلوث الإشعاعي، فإذا به يفكر في تلويث مياه الخليج بالنفط، معرضًا بذلك للخطر الحياة البحرية ومياه الخليج التي تستخدمها دوله مياه للشرب من خلال عمليات التحلية، ما يعني تعريض حياة البشر في هذه الدول لخطر حقيقي.

إن كافة تلك الإجراءات والممارسات الإيرانية لا تعني كما سبقت الإشارة سوى أن أمن منطقة الشرق الأوسط وأمن منطقة الخليج على المحك؛ حيث تواجه خطر الانزلاق في صراع من الصعب تصور مداه، وهو ما يجعل النظام الإيراني متهمًا بوضع المنطقة على شفير الهاوية ولا شك – والوضع هكذا – أن الأمر يتطلب تحركات إقليمية ودولية من أجل التعامل مع الموقف، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال:

– توصيل رسالة من دول الخليج إلى طهران مفادها أن التعاون والتقارب بين دول المنطقة أمر ضروري لمصلحة شعوبها ورفاهتها، وأن السياسات التي تقوم على التدخل في شؤونها والسعي للهيمنة وفرض النفوذ لا تجلب سوى التوترات والاحتقانات في العلاقات بين الجانبين وتضيع الفرص المشتركة والمتاحة لجني ثمار التعاون.

وليس بخاف أن دول مجلس التعاون في كل ما كان يصدر عن اجتماعاتها سواء على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري كانت تتبنى دائمًا لغة هادئة في مخاطبة إيران من أجل حل المشاكل العالقة بين الجانبين كقضية الجزر الإماراتية ومسألة التدخل في شؤونها، وهو ما يعني حرصها على علاقات حُسن الجوار من أجل أمن المنطقة واستقرارها.

– إذا كان الغرب والولايات المتحدة يفضلان الدبلوماسية والتفاوض بالتوازي مع خيار العقوبات كوسيلتين لدفع إيران للتخلي عن طموحاتها النووية مع جعل الخيار العسكري كخيار أخير، فإنه مُطالب بالضغط على إسرائيل وقادتها بالامتناع عن التهديد من وقت لآخر بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، نظرًا لأن هذه التهديدات تشعل الموقف على الجانب الأخر وتدفعه للجوء إلى إجراءات وربما خيارات قد تعرض أمن المنطقة للخطر.

فهناك حاجة لإجراءات لإعادة الثقة بين الجانبين خلال المفاوضات، فالجانب الإيراني مطالب بإبداء حسن نواياه وتقديم ما يثبت مدنية مشروعه النووي، والجانب الغربي مطالب أيضًا بإثبات حسن نواياه من خلال تقديم الوعود لإيران برفع العقوبات وتقديم الحوافز الاقتصادية والمالية ومساعدتها في حيازة برنامج نووي مدني للأغراض العلمية.

فالمنطقة ليست بحاجة إلى مواجهة عسكرية جديدة تهدد بإشعالها خاصة وأن مخاطرها قد تتعدى الإطار الإقليمي لتهدد الأمن العالمي وستطول تداعياتها الكارثية والاقتصادية والبيئية الجميع.

– العمل على تشكيل منظومة للأمن الإقليمي في منطقة الخليج، تلك المنطقة الحيوية المهمة للاقتصاد العالمي، وهذه المنظومة يجب أن تضم جميع الدول المطلة على شواطئ الخليج العربي دون استثناء، لأن أمن المنطقة يخصها جميعًا، ودون أن يمنع ذلك من التعاون مع أطراف أخرى من خارج الإقليم يهمها استقرار المنطقة، لأنه يحقق لها مصلحة حيوية ولاسيما على صعيد استمرار الإمداد بالطاقة.

وختامًا، فإن القيادة الإيرانية مطالبة بالتعامل مع الواقع والتخلي عن طموح الماضي فالسياسة القائمة على التوسع والهيمنة والتدخل في شؤون الآخرين واستعداء المجتمع الدولي لم يترتب عليها سوى عزلة إيران إقليميًّا ودوليًّا، وتعريضها لسلسلة متتابعة من العقوبات التي ألحقت أكبر الضرر بالاقتصاد الإيراني، ويكفي أن العملة الإيرانية (الريال) فقدت خلال الشهر الماضي 40% من قيمتها مع تراجع صادراتها النفطية وارتفاع مستوى التضخم في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الإيراني من سوء الأوضاع المعيشية، وهذه المعاناة التي دفعته للتظاهر بعدة مدن في الأيام الأخيرة ستتزايد مع فرض عقوبات جديدة، خاصة وأن هذا النظام بدلاً من

أن يسخّر عوائد الثروة النفطية من أجل رفاهية شعبه، وظفها لتقوية أركانه ولتمويل طموحات إقليمية لم تَعُد عليه سوى بالعزلة والحصار.

2012/10/17 **مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية**

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الحرية الاقتصادية مفتاح التقدم البحريني

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

الحرية الاقتصادية مفتاح التقدم البحريني

برغم الاحتجاجات التي شهدتها مملكة البحرين في شهري فبراير ومارس 2011، وبرغم استمرار التجاوزات المخلة بالأمن على مدى الشهور الماضية من قبل قلة لا تريد للبحرين خيرًا، وبرغم التداعيات الاقتصادية لهذه الأحداث والتي لخصها هبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البحريني إلى نحو 2.1% في 2011، وما ترتب على ذلك من أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة، فقد استمرت الحرية الاقتصادية كأحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة البحرينية، فهذه الحرية هي التي حققت البحرين بمقتضاها نجاحات كبيرة في الفترة الماضية أهمها تحويل قطاعها النفطي المحدود لمكانة قيادة الاقتصاد البحريني، وارتقاء البحرين لتكون المركز المالي لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق أكبر مستوى في التنوع الاقتصادي على المستوى الخليجي، كما أنها هي التي جعلت من البحرين مقرًا للعديد من الشركات العالمية دولية النشاط.

فقد أدركت الحكومة البحرينية منذ البداية أن موارد البحرين الطبيعية محدودة، وأن الذي يمكن أن يجسر الفجوة بين هذه الموارد والطموحات البحرينية هو السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة معتمدة على توظيف موقع البحرين والمستوى المهاري لقواها البشرية، فسياسة الحرية الاقتصادية هي التي فتحت للبحرين أبواب التعاون النفطي مع المملكة العربية السعودية على مصراعيها، فكانت الواردات النفطية اليومية من السعودية هي ما مكن البحرين أن تصبح مصدرًا متميزًا للمشتقات النفطية، كما أن تصدير الشركة السعودية أرامكو لحصة البحرين في حقل أبو سعفة هو ما أمكن للبحرين أن تحصد بمقتضاه عائدًا كبيرًا من صادرات النفط الخام، وحين وقعت أحداث الحرب الأهلية اللبنانية كانت البحرين بحكم سياسة الحرية الاقتصادية ووقوعها وسط مجموعة من الدول

النفطية الثرية الباحثة عن توظيف عائداتها النفطية اليومية الكبيرة، وبما تملكه من موارد بشرية عالية المهارة هي المكان الذي اتجهت صوبه مصارف الأوفشور أو ما يطلق عليه حاليًا مصارف الجملة لتقديم الخدمات المالية للمنطقة.

ومنذ هذا الوقت حافظت البحرين على هذه المكانة حتى غدت الخدمات المالية قطاعًا منافسًا للقطاع النفطي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي البحريني، وتجاوزت الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي البحريني أكثر من 200 مليار دولار أي أكثر من ستة أمثال الناتج المحلي الإجمالي البحريني، كما أتاحت التشريعات البحرينية بشأن تملك الأجانب والإعفاءات الضريبية واختصار وقت وإجراءات بدء الأعمال وتوافر العناصر الوطنية المؤهلة وانخفاض تكلفتها الفرصة للشركات دولية النشاط التي تمارس أعمالاً في منطقة غرب آسيا كي تتخذ المنامة مقرًا لإدارة أعمالها، ومن ناحية أخرى فتحت سياسة الحرية الاقتصادية الباب للاستثمارات العربية والأجنبية في قطاعات الإنتاج المادي والخدمي خاصة في قطاع صناعة البتروكيماويات والألومونيوم والحديد حتى غدت البحرين منتجًا للألومونيوم بمستوى عال، كما غدت تتنافس مع ماليزيا في تصدر تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية.

وكما كان للحرية الاقتصادية ذلك الإنجاز الذي حققته في الفترة الماضية وارتقت بمتوسط دخل المواطن البحريني إلى نحو 27 ألف دولار سنويًا، فإن الحرية الاقتصادية تظل أيضًا هي مفتاح تنفيذ رؤية 2030 التي تسعى لتنويع أكثر في الاقتصاد الوطني وجعل التنمية أكثر استدامة ومعدلات النمو أكثر استقرارًا ومن ثم تمثل الصناعة التحويلية فيها موقعًا مركزيًا بسبب آثار الانتشار الواسعة التي تحدثها في كافة القطاعات الأخرى وتوفير العديد من فرص العمل وتحقيق تنويع مصادر الدخل والصادرات.

وفي الوقت الحالي تبلغ نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 17% تسعى الحكومة البحرينية لرفعها إلى 25%، ولهذا تقوم بتهيئة البيئة المحفزة لنمو القطاع الصناعي بينما يقوم القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، وعلى رأس الجهود الحكومية في هذا الصدد إصدار التشريعات اللازمة وإنشاء المدن الصناعية، وفي مقدمتها حاليًا مدينة سلمان الصناعية التي صممت لاستقطاب شركات التصدير، وتقدم حوافز للمستثمرين تشمل إمكانية تملك 100% للشركات الأجنبية وتحويل كامل الأرباح ورأس المال، وإضافة إلى مدينة سلمان يأتي مرسى البحرين للاستثمار الذي يحوي العديد من الخدمات اللوجستية والصناعية والتجارية والسكنية وخدمات الأعمال، وأصبح يمثل عنصرًا جاذبًا للاستثمار في صناعات الزجاج والأثاث والمصاعد والأدوية والأغذية ومواد البناء وتكنولوجيا المعلومات، كما تأتي أيضًا مدينة الحد الصناعية التي تعد مقرًا للعديد من المشروعات الرئيسية كالشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ومصنع كريات الحديد.

وكنتيجة لالتزام الحكومة بالمكونات المختلفة لسياسة الحرية الاقتصادية فقد احتلت البحرين مراكز متقدمة إقليميًا وعالميًا في المؤشرات المختلفة لهذه السياسة، وعلى رأسها التقرير السنوي حول الحرية الاقتصادية في العالم والذي يصدره معهد فريزر الكندي اعتبارًا من 1996 ويغطي 144 دولة حول العالم؛ ففي تقرير 2012 جاءت البحرين في المرتبة السابعة عالميًا، وغدت بذلك الدولة الأكثر حرية اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويستخدم هذا التقرير 42 متغيرًا لإنشاء مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يتم قياسه في خمس مجالات مختلفة، وهي:

- حجم الحكومة.

- النظام القانوني وأمن حقوق الملكية.

- إمكانية الحصول على الأموال السليمة.

- حرية التجارة دوليًا.

- تنظيم الائتمان والعمالة والشركات.

ويضع المؤشر لكل دولة يشملها درجة من عشرة، وكلما ارتقت الدرجة كانت الدولة أكثر حرية اقتصادية، إلى هذا جاءت هونج كونج الأولى عالميًا بدرجة 8.9، تليها سنغافورة بدرجة 8.69، ثم نيوزيلندا بدرجة 8.36، وسويسرا بدرجة 8.24، وبعدها استراليا بدرجة 7.97 وكندا بنفس الدرجة ثم البحرين بدرجة 7.94، أي أن البحرين تفوقت على العديد من دول العالم المتقدم في هذا التقرير في سياسة الحرية الاقتصادية ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة واليابان.

وإذا انتقلنا من المؤشر العام إلى المؤشرات الفرعية نجد أن أكثر المجالات التي تفوق فيها الأداء البحريني مؤشر حرية التجارة دوليًا والمؤشر الإجمالي للتنظيم وفي داخله مؤشر تنظيم العمالة، حققت البحرين تقدمًا في مؤشر حرية التجارة والإدارة الجمركية الفعالة والقوانين المستحدثة للتعريفات الجمركية ونسب الضرائب المفروضة على القطاع التجاري والتشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات دون عوائق والحرية الممنوحة للأجانب في ممارسة أنشطة الأعمال، كما يرجع تقدمها أيضًا في المؤشر الإجمالي للتنظيم إلى كفاءة الاستراتيجيات ومرونة التشريعات التي تتبناها المملكة في المجالات التالية:

– تنظيم سوق الائتمان، ويتضمن تشريعات ملكية البنوك، وائتمان القطاع الخاص، والتحكم في معدلات الفائدة، وبسبب كفاءة هذا التنظيم حققت مملكة البحرين في هذا المؤشر الفرعي تسع درجات.

– تنظيم سوق العمل، ويشمل إصلاحات سوق العمل والتشريعات المنظمة لتوظيف العمالة وأنظمة الرواتب والأجور وساعات العمل، وحققت مملكة البحرين في هذا المؤشر الفرعي 8.87 درجة.

وبفضل التطورات التي حدثت في إصلاحات سوق العمل وتضمنت القوانين والأنظمة والمؤسسات بما يوازن بين حقوق العاملين والمستثمرين تصدرت البحرين دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر تنظيم العمالة فكانت الأولى خليجيًا والخامسة عالميًا.

– تنظيم سوق الأعمال ويشمل الإجراءات الإدارية والتكاليف الناتجة عنها، وإجراءات البدء بمشروع تجاري، والرسوم والضرائب المفروضة، ومعوقات منح رخص الأعمال والمشروعات التجارية، وفي هذا المؤشر الفرعي حققت البحرين 8.33 درجة.

وفي مؤشر إمكانية الحصول على الأموال السليمة فإنه نتيجة لكفاءة القطاع المالي والمصرفي البحريني، والجهود المستمرة لتطوير بيئة إدارة الأعمال، والسيطرة على معدلات التضخم وحرية تملك وتداول العملات الأجنبية حققت البحرين 9.18 درجة وجاءت الثانية خليجيًا بعد الكويت التي حققت 9.26 درجة.

وإذا تتبعنا التفاصيل التي تحتوي عليها المجالات الخمسة التي تتوزع فيها متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية الإجمالي نجد جهودًا حكومية حثيثة وراء

الارتقاء بمكانة البحرين، ويوضح الجدول التالي تطور وضع البحرين في هذه المجالات بين عامي 1990 و2012.

المجال	1990	2012
حجم الحكومة	5.91	6.88
الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية	5.70	7
الوصول إلى الأموال السليمة	8.79	9.18
حرية التجارة دوليًا	7.09	7.90
تنظيم الائتمان والأعمال والعمل	7.05	8.93
المؤشر العام	6.91	7.94
الترتيب عالميًا	26	7

الأرقام درجة من 10

المصدر: معهد فريزر الكندي، تقرير الحرية الاقتصادية حول العالم 2012.

وقد كان يمكن للبحرين أن تحقق إنجازًا أكبر فيما لو كانت قد حصلت على درجة أعلى في مجال حجم الحكومة، حيث ظل العمل بالحكومة سواء جهاز إداري أو شركات طيلة السنوات السابقة هو الخيار المفضل للمواطن البحريني حتى تضخمت الحكومة إلى ما هو أكثر من اللازم، الأمر الذي كان محل اعتبار رؤية 2030 وعملت على تفاديه، وارتقاء البحرين في هذه المجالات وما تشتمل عليه من تفاصيل يعطي رسالة واضحة للمستثمر أن البحرين وجهة مفضلة للاستثمار، وأن الحكومة البحرينية قد أمكنها استيعاب تداعيات الأحداث السياسية التي وقعت في مستهل العام الماضي.

وإذا كان هناك حديث عن خلل أمني فهو لا يتجاوز بأي حال نظيره في العديد من المناطق المصنفة أمنيًا على نحو سلبي كجنوب إفريقيا التي رغم هذا التصنيف استضافت بطولة كأس العالم السابقة لكرة القدم، كما أنها أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، كما لا يتجاوز الوضع الأمني في البحرين نظيره في ولاية مثل نيويورك التي تحتضن مقر الأمم المتحدة، ونجاح البحرين

في تنظيم واستضافة الفورمولا 1 في 2012 وعودة السياحة إلى معدلاتها الطبيعية، وتوقعات ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لأكثر من ضعف ما تحقق في السنة الماضية، وبدء تدفق الدعم الخليجي الذي التزمت بها المنظومة الخليجية أثناء أحداث 2011، وتحقيق الأنشطة الصناعية لمعدلات نموها المخططة، والبدء في انتهاج حلول لمشكلة توفير الغاز الطبيعي اللازم لتحقيق مستهدفات النمو الصناعي والعمراني .. كلها مؤشرات تدل على أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة البحرينية والتي تمثل الحرية الاقتصادية أحد ركائزها قد ساعدت في تعافي الاقتصاد البحريني سريعًا ووقوفه ثانيًا على نقاط انطلاق رؤية 2030.

وسيكون للإصلاحات السياسية التي تمت والارتقاء بمستوى دخول العمالة البحرينية والتدريب المستمر الذي تقوم به الحكومة من خلال مؤسساتها المختلفة، فضلاً عن البنية التحتية المطورة وخدمات النقل والاتصالات، وما قامت به الحكومة من إجراءات لتحقيق السيطرة على التضخم والاستقرار المالي والتوسع في المدن الصناعية وتوفير ما يلزمها من مرافق وخدمات، سيكون لكل ذلك دور كبير في تحقيق تدفق للاستثمارات العربية والأجنبية يفوق مثيله الذي تحقق في السنوات الماضية، خاصة مع التحفظات التي تحيط بتوجه مثل هذه الاستثمارات للوجهات التقليدية السابقة، فهذه الوجهات إما أنها في حالة ركود كالاتحاد الأوروبي، أو عدم استقرار سياسي وأمني كحالة دول الربيع العربي، وتتطلع البحرين بما طرحته من مشروعات صناعية، وما وفرته هذه المشروعات من تسهيلات مادية وتشريعية أن تكون الصناعة هي المستقبل الأول لهذه الاستثمارات، وكما غدت البحرين منتجًا عالميًا في الألومونيوم فإنها تتطلع أن تكون منتجًا كبيرًا في الصناعات الحديدية التي يتزايد الطلب على منتجاتها نتيجة للتوسع العمراني والاقتصادي في كل منطقة مجلس التعاون الخليجي، والباب

الأقرب لتدفق هذه الاستثمارات الباحثة عن توظيف آمن وحر هو باب المنظومة الخليجية بعدما تحقق مبدأ المواطنة الاقتصادية الخليجية وأخذت المنظومة الخليجية في الانتقال من حالة الاتحاد الجمركي إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي.

مركز الخليج للدراسات **2012/11/21**

الاستراتيجية

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

موقف الإعلام الغربي

من العدوان على غزة

موقف الإعلام الغربي

من العدوان على غزة

عرض إخباري

كعادة إسرائيل دائمًا منذ قيامها ككيان على أشلاء فلسطين المغتصبة عام 1948، لا تفتأ تمارس العدوان ضد الشعب الفلسطيني، وبالطبع لم يكن العدوان الأخير على غزة أو "عملية عمود السحاب" والذي أسقط 135 شهيدًا وأكثر من 1000 جريح، وقدرت خسائره بمليار ومائتي مليون دولار(والذي توقف بفعل اتفاق وقف إطلاق النار نتيجة للوساطة المصرية)– سوى حلقة جديدة في سلسلة الاعتداءات التي تشنها ضد هذا الشعب، والتي كان آخرها عدوان ديسمبر 2008 ويناير 2009 والذي أسقط 1500 شهيد وأكثر من 5000 جريح.

والمؤسف أن إسرائيل تشن اعتداءاتها الإجرامية ضد الفلسطينيين لأنهم يمارسون حقهم المشروع في إنهاء الاحتلال وتتجاهل ما تفرضه من حصار خانق على قطاع غزة منذ خمس سنوات، وما تمارسه من جرائم يومية بحق أهله، وتنكر في الوقت نفسه على المقاومة حقها في الرد عليها.

وما يزيد الأسف هو موقف الدول الغربية من تلك الاعتداءات الإسرائيلية وما عكسه موقفها من العدوان الأخير من انحياز لوجهة النظر الإسرائيلية، بالادعاء بأن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، وهو موقف يدين هذه الدول ويضاف إلى مواقفها المخزية من القضية الفلسطينية عمومًا.

وإذا كانت المواقف الغربية الرسمية من العدوان الأخير قد جاءت من منطلق التزام إجرامي منحاز بدعم ومساندة إسرائيل، فإن الإعلام الغربي في جانب مهم منه لم يختلف في مواقفه عن موقف حكوماته، فيما كانت هناك تعليقات على قلتها اتسمت بالموضوعية حيال العدوان وجاءت منصفة للجانب الفلسطيني.

ولو أمعنا النظر في ردود فعل وسائل الإعلام الغربية سنلاحظ أنها مارست تضليلاً مبيتًا وتشويهًا للحقائق من خلال تحليل الأزمة الأخيرة من عدة نواحٍ، الأولى: الموقف من طرفي الأزمة لجهة تأييد هذا الطرف أو ذاك. والثانية: ما يرتبط بالدوافع الكامنة وراء اندلاع العنف بين الجانبين. والثالثة: خاصة بتداعيات ونتائج الأزمة، ولاسيما في ضوء التطورات الإقليمية التي تسارعت وتيرتها في خضم ما سمي بالربيع العربي.

بصفة عامة، اعترفت وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية التي هي في مجملها مؤيدة صحيفة ومنحازة لإسرائيل بحق الأخيرة في الدفاع عن نفسها، ومن الأمثلة على ذلك افتتاحية واشنطن بوست الأمريكية يوم 2012/11/16 والتي حملت عنوان "الاتجاه صوب حرب قطاع غزة"، فقد أرجعت الصحيفة السبب المباشر لانفجار الصراع بين إسرائيل شاملة في وحماس إلى وقوع سلسلة هجمات من جانب المسلحين الفلسطينيين، بما في ذلك صاروخ أطلق على سيارة جيب تقل جنودًا إسرائيليين داخل إسرائيل، وإطلاق وابل من الصواريخ جنوبية، هو الأمر الذي دعا الحكومة الإسرائيلية إلى الرد. على بلدات

أيضًا كانت هناك افتتاحية صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية ليوم 2012/11/16 والتي جاءت تحت عنوان "تأثر السلام في الشرق الأوسط"؛ حيث زعمت الصحيفة أنه لا يجوز لأية دولة أن تتعرض لمثل هذه الهجمات دون أن يكون هناك رد من جانبها.

واللافت للانتباه أن أكثر الكُتاب دفاعًا عن الإجراءات الإسرائيلية كان الكاتب "دوجلاس موراي"، وذلك من خلال مقال نشر له في صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية يوم لإسرائيل من جانب بعض الصحف تفنيد الانتقادات التي وجهت 2012/11/15؛ حيث حاول البريطانية التي أخذ عليها تركيزها على واقعة قتل إسرائيل لـــ"أحمد الجعبري" أحد قادة حركة "حماس" دون أن تكون هناك إشارة من جانبها للتصعيد الهائل والمتراكم من الطرف الآخر بإطلاق الصواريخ على إسرائيل ، بل وذهب "موراي" إلى أن تغطية وسائل الإعلام لحادث الأخيرة "الجعبري" جعلت كثيرًا من الناس يظنون حقًّا أن الإسرائيليين هم الذين بدأوا الجولة أضفت هذه الصحف وفقًا لزعمه "الشرعية" على هذا الإرهاب. وبالتالي من سفك الدماء..

ورغم هجوم "موراي" غير المقنع على بعض الصحف البريطانية (التي أبدت تعاطفًا مع الجانب الفلسطيني)، فإن ذلك لم يمنع تلك الصحف من نشر سلسلة من المقالات قامت بتسليط الضوء على سياسة المعايير المزدوجة والنفاق التي يتبعها الحلفاء الغربيين مع إسرائيل مقابل تحيزهم الفج ضد الشعب الفلسطيني.

ومن النماذج البارزة على ذلك ما كتبه "روبرت فيسك" بصحيفة الاندبندنت البريطانية يوم 2012/11/18 تحت عنوان "حماس وإسرائيل فتحتا أبواب الجحيم في غزة مرة أخرى"؛ فبحسب "فيسك" قُتل الجعبري جراء" هجوم استهدافي" بـــ" ضربة جوية دقيقة" مثلها مثل المدنيين الهجمات الإسرائيلية الدقيقة التي أسفرت من قبل عن مقتل ما يقرب من 17000 من ومقتل 1300 في لبنان عام 1982، و1200 لبناني معظمهم من المدنيين في عام 2006، فلسطيني معظمهم من المدنيين في غزة ما بين عامي 2008–2009، فضلاً عن قتل 11 مدنيًّا الصواريخ التي تمتلكها حركة في بيت واحد بقطاع غزة يوم 2012/11/17، وذلك رغم أن

"حماس" ليس هناك أي وجه للمقارنة بينها وبين دقة الهجمات الإسرائيلية بدليل أن معدل الوفيات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وصل إلى نسبة 16 إلى 1 في حين وصلت هذه النسبة إلى نسبة 100 إلى 1. عامي 2008– 2009

وبدورها نشرت صحيفة التايمز البريطانية يوم 2012/11/19 تقريرًا لـــ"توم كوجلان" تحت عنوان "الأطفال والنساء هم الضحايا من وراء الحرب بين إسرائيل وغزة"، ففي هذا التقرير بشأن دقة حوادث القتل في صفوف المدنيين بغزة، وإزالة الغموض حاول الكشف عن ففيما يخص الغارة الجوية التي قتلت 12 من المدنيين الضربات الجوية الإسرائيلية.. الفلسطينيين (أغلبهم من النساء والأطفال) سخر من الزعم الإسرائيلي بأن القدرة الاستهدافية للقنبلة كانت دقيقة للغاية لدرجة أنه لم يصب أي من المباني المحيطة بأضرار بالغة رغم أن جميع ضحايا الغارة كانوا من المدنيين الأبرياء!!

وذكر "كوجلان" أنه في يوم إعداد تقريره (11/19) قُتل 29 شخصًا في غزة ليصل مجموع واستند إلى شهادة امرأة فلسطينية ذكرت فيها أن التاريخ القتلى إلى 73 قتيلاً و400 جريح يعيد نفسه، وأن ما جرى من هجمات وغارات جوية في نوفمبر 2012 لا يختلف عما جرى في الفترة ما بين ديسمبر 2008 ويناير 2009 حين استشهد أكثر من 1300 فلسطيني، لأن هم من النساء والأطفال. الموتى والجرحى

وبخلاف ما سبق ظهرت العديد من التقارير في وسائل الإعلام الغربية والتي قامت بتوثيق عدد الضحايا في كلا الجانبيين، ومثل هذا النمط من التقارير يعد مهمًّا؛ لأنه بالأساس يذكِّر وهنا نعود إلى المقال الذي كتبه "روبرت فيسك" والذي وقف فيه إلى دائمًا بويلات الحرب.. جانب العديد من المعلقين الذين شككوا في مصداقية الادعاء بأن حماس ومؤيديها الإيرانيين يجب أن يتحملا المسؤولية الكاملة عن الأزمة الأخيرة، فـــ"فيسك" بصورة غير مباشرة يرى أن الولايات المتحدة ليست ببعيدة عن المسؤولية حين تدعم إسرائيل بدعوى "حقها في الدفاع عن نفسها"، كما أن القنابل الإسرائيلية التي تقصف غزة جاءت من أمريكا مثلما هي الحال والشيء نفسه بالنسبة لبريطانيا؛ حيث استغرب بالنسبة لصواريخ فجر– 5 القادمة من إيران.. الكاتب من إلقاء "وليام هيج" وزير خارجيتها المسؤولية بشكل أساسي على حركة "حماس" رغم أنه لا يوجد دليل بأن هذا الاتهام صحيح، مسلطًا الضوء على سياسة التعتيم التي يتبعها الزعماء الغربيون حيال معاناة الشعب الفلسطيني.. وهو الفعل الذي يصفه بـــ"الخسيس" والذي يزيد مشاعر الاستياء العميقة تجاه الغرب من جانب الشعوب العربية. لا يزال

مقاله الذي نشرته صحيفة الجارديان البريطانية يوم 2012/11/18 والذي جاء تحت وفي أبو مرزوق" أيضًا محاولة تصوير عنوان "نحن في قطاع غزة لن نموت صمتًا" انتقد "موسى

وعلى غرار "قيسك" نجده حركة "حماس" على أنها المعتدي بلا منازع في صراع غزة.. يستشهد بأدلة تقوض تلك المزاعم.. ولقد حاول "أبو مرزوق" أن يستعرض محفزات موجة العنف الأخيرة بمزيد من الإسهاب؛ حيث قدم الأدلة التي توضح رغبة صناع القرار الإسرائيليين المتأصلة في شن هجمات عسكرية قبل الانتخابات..

وفي سياق الحديث عن الدوافع أيضًا أكد " أدريان هاملتون" في مقال له بصحيفة الإندبندنت البريطانية يوم 2012/11/15 تحت عنوان: "إسرائيل وحماس تخوضان حربًاعلى غزة لأن الصراع في مصلحة الطرفين" – أن لكل من إسرائيل وحماس مصلحة في الحفاظ على استمرار الصراع، فبالنسبة لإسرائيل كلما تصاعد الصراع ازدادت قسوة الرد الإسرائيلي، وازداد شعور إسرائيل بنفسها كدولة تتعرض للاعتداء بينما يخوض رئيس وزرائها الانتخابات العامة في غضون شهرين.. أما بالنسبة لحماس، فإن حالة السلام تضعف من الدعم المقدم لها من الفلسطينيين الهائسين من أجل مستقبل أفضل .. بينما في حالة الحرب، سيلتفون حولها باعتبارها الفصيل الوحيد القادر على الوقوف في وجه إسرائيل وإلحاق الأذى بها.

وعلى صعيد النتائج والتداعيات، فإن قصف إسرائيل بالصواريخ من قطاع غزة وضع نظام القبة الحديدية الدفاعي تحت الاختبار؛ إذ تعرضت تل أبيب للهجوم للمرة الأولى منذ استهدافها عام 1991 كما تم استهداف القدس للمرة الأولى.

وعلى صعيد الآثار والنتائج أيضًا أشارت بعض التحليلات إلى وجود مخاوف أمريكية من تداعيات الحرب على غزة؛ حيث أشارت "هيلين كوبر" في مقال لها بصحيفة نيويورك تايمز يوم 2012/11/16 تحت عنوان "الولايات المتحدة تخشى من أن تضر الحرب البرية بإسرائيل وتساعد حماس"– إلى أن المسؤولين الأمريكيين قلقون من الآثار المحتملة على إسرائيل إذا استمرت أعداد الضحايا المدنيين الفلسطينيين في التزايد.. وأقر "كوبر" أنه على الرغم من حقيقة أن الرئيس "أوباما" قد أعطى تأكيدات فورية وحاسمة على المستوى العام والخاص بأن إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها، فإن المسؤولين في الإدارة الأمريكية حثوا المسؤولين الإسرائيليين سرًّا بعدم تمديد الصراع؛ حيث يوجد قلق كبير لدى إدارة "أوباما" حيال تصعيد وتيرة العنف في غزة، اعتقادًا منها أن عملية الاجتياح البري من قبل إسرائيل قد تؤدي إلى زيادة الضحايا المدنيين، مما يصب في صالح حركة "حماس"، ويلحق المزيد من الأضرار بسمعة إسرائيل الدولية.

أيضًا لا يمكن إنكار التغيرات التي شهدتها المنطقة في سياق ما يسمى بالربيع العربي والتي أصبحت تضع قيودًا على حركة إسرائيل فيما يخص التعامل مع الفلسطينيين، فإسرائيل تدرك أن الشعوب العربية أصبح لها صوت مسموع، كما أنها باتت تتحسب لردة فعل الأحزاب

الإسلامية المتصدرة للمشهد السياسي بدول الربيع العربي والتي تسيطر عليها مشاعر الكراهية حيال إسرائيل بسبب معاملتها للفلسطينيين.

ولقد كتب "أشرف سويف" مقالاً بصحيفة الجارديان يوم 2012/11/16 تحت عنوان "غزة لم تعد وحيدة" أشار فيه إلى التحديات التي تواجهها إسرائيل نتيجة للتغيرات الإقليمية؛ حيث يرى أن تقديم إسرائيل نفسها للغرب على أنها دولة ديمقراطية في بحر من التعصب، قد قلل من قيمته الربيع العربي وربما قضى على هذا الزعم تمامًا، وبالتالي يضغط السياسيون الإسرائيليون بشدة من أجل شن حرب ضد إيران ويقومون في الوقت نفسه بحملات قتل في غزة، ويقول "سويف" ساخرًا إنه حتى يذكِّر السياسيون الإسرائيليون العالم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية، فإنهم يأمرون جيشهم بقتل الأطفال الفلسطينيين لاكتساب أصوات انتخابية، لافتًا إلى الاحتجاجات التي تعم العالم العربي بسبب ما يحدث في غزة، والتي – بحسبه – لن تتوقف بل سيكون هناك المزيد.

وفي تقرير آخر "للأسوشيتد برس" نقلته عنها أيضًا صحيفة واشنطن بوست يوم 2012/11/17 تحت عنوان" "إسرائيل توسع من هجماتها الجوية ردًّا على العمليات الصاروخية القادمة من غزة" أشارت إلى كلام الرئيس المصري "محمد مرسي" من أنه على الجميع أن يعلم أن الوضع بالمنطقة أصبح مختلفًا عن ذي قبل وأن الشعوب اختلفت عن ذي قبل، فضلاً عن أن القادة باتوا مختلفين عن ذي قبل".

واللافت أن بعض التعليقات الغربية ذكرت أن ما حدث بغزة ربما يكون اختبارًا لمدى عزم الرئيس "مرسي" والتزام مصر بعلاقاتها مع إسرائيل؛ حيث كانت هناك العديد من المقالات التي ألقت الضوء على أهمية مصر الاستراتيجية في ظل وجود صراع في غزة.. وكيف أن الرئيس "مرسي" قام بما في وسعه للوقوف بجانب الفلسطينيين من خلال إدانة القصف الإسرائيلي لغزة، وسحب السفير المصري من إسرائيل، واستدعاء السفير الإسرائيلي بالقاهرة، إضافة إلى إرسال وفد بقيادة رئيس الوزراء إلى القطاع، علاوة على جهوده للتوسط للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس (والتي كللت بالنجاح فعلاً) كما حذر "مرسي" إسرائيل من "الآثار" الوخيمة التي يمكن أن تحدث في حالة إرسال قوات برية إلى غزة (وهو ما يثير تساؤلات حول ما إذا كان هذا التحذير مرتبط بمستقبل العلاقات بين البلدين ومصير معاهدة السلام الموقعة عام 1979).

بعد الاستعراض السابق لتناول الصحافة الغربية للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة وما يثيره من قضايا وإشكاليات خاصة بالمواقف والدوافع والتداعيات يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

1 – أن الصحافة الأمريكية ما زالت على انحيازها الفج إلى جانب إسرائيل.

2 – أن الصحافة البريطانية في جانب منها جاءت منصفة للجانب الفلسطيني ومنتقدة لإسرائيل، وكان موقفها ذلك مخالفاً للموقف الرسمي للحكومة البريطانية الذي عبر عنه وزير الخارجية "وليام هيج" والمتبني لوجهة النظر الإسرائيلية، وهي نقطة إيجابية تحسب لهذه الصحف والتي دأبت فيما سبق على الوقوف في صف إسرائيل.

3 – كان من الواضح في تحليل المعلقين الغربيين لدوافع العدوان الإسرائيلي تركيزهم على ارتباط ذلك العدوان بانتخابات الكنيست الإسرائيلي في يناير المقبل، حيث تحاول حكومة "نيتانياهو" كما حاولت حكومات أخرى في مرات سابقة استغلال العدوان على غزة كوسيلة لتحقيق مكاسب انتخابية.

4 – أبرزت تلك الصحف كيف أن إسرائيل تعيش في وهم أمني كبير مع اكتشاف إمكانية اختراق منظومة القبة الحديدية الدفاعية بعد أن تمكنت صواريخ المقاومة من الوصول إلى تل أبيب والقدس.

5 – حاولت الصحف الغربية أن تؤكد على حقيقة تدركها إسرائيل جيدًا، وهي أن المنطقة العربية وشعوبها قد تغيرت بعد أحداث الربيع العربي، وبالتالي لم يعد بوسع إسرائيل أن تعربد في المنطقة مثلما كانت تفعل في الماضي، لأن الشعوب العربية باتت أكثر يقظة وصاحبة كلمة مسموعة عند حكوماتها، ومن ثم فإن عدوانها على غزة أو غيرها لن يقابل بصمت بل سيواجه بقوة مثلما حدث في العدوان الأخير، وهو ما دفعها للاستجابة لدعوات التهدئة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/11/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

ماذا قالت

ماذا قالت

بعض وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية

حول قرار الأمم المتحدة برفع التمثيل الفلسطيني؟

بعد عملية تصويت تاريخية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عارضتها الولايات المتحدة وإسرائيل اللتان حذرتا من تداعيات هذه الخطوة، وبأغلبية 138 دولة مقابل رفض 9 وامتناع 41 دولة عن التصويت، وافقت المنظمة الدولية على رفع التمثيل الفلسطيني إلى صفة "دولة غير عضو مراقب" بعدما كانت "كياناً مراقبًا"، وهو الأمر الذي يعد نصرًا دبلوماسيًا كبيرًا ، قياسًا إلى نتائجه على جبهتين:

ـ **الجبهة الأولى:** أن صفة "المراقب" تحول مسار القضية الفلسطينية من قضية أراض متنازع عليها إلى أراض محتلة، وهو ما يعني أن للدولة المحتلة على دولة الاحتلال حقوقًا طبقًا للقانون الدولي الإنساني ومبادئه الحاكمة، وهذه الصفة لم تكن موجودة من ذي قبل، كما تمنحهم حقًّا دوليًّا في مقاومة الاحتلال على أرضهم بشتى الطرق، فضلاً عن أنها تمكن الفلسطينيين من الانضمام لبروتوكول المحكمة الجنائية الدولية والكثير من الاتفاقيات العالمية، ما يسمح بقيام دعاوى قضائية دولية بينها وبين الجانب الإسرائيلي، علاوة على أنها تمكن الفلسطينيين أيضًا من أن يكونوا أعضاء في 164 منظمة دولية، والتأثير في بعض القرارات الدولية، و ترفع مستوى التمثيل الدبلوماسي من ممثلية إلى سفارة في المجتمع الدولي، وتحويل مسمى السلطة الفلسطينية إلى الدولة الفلسطينية، وأخيرًا فرض حق العودة استنادًا إلى قرار الجمعية العامة "194" كمطلب دولي على الساحة الدولية، وإنهاء الجدل حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية دولية.

ـ **الجبهة الثانية:** فرض مزيد من العزلة على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (بدرجة أقل) من قبل الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي الذي أيد المساعي الفلسطينية، وهو ما يلقي بمزيد من الضغوط على الحكومة الإسرائيلية ويدفعها إلى حلحلة عملية التسوية المتجمدة وإلا عانت المزيد من العزلة.

وقد كان هذا الإنجاز الذي حققه الفلسطينيون ورد الفعل الإسرائيلي عليه لجهة موافقة تل أبيب على بناء 3 آلاف وحدة استيطانية سكنية جديدة في القدس الشرقية والضفة الغربية في إطار خطة توسيع مستوطنة معاليه أدوميم إلى الغرب وربطها بالقدس (المنطقة إي 1) وهو ما يقسم الضفة الغربية لشطرين ويزيد من تعقيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ــ كان مثار اهتمام وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية.

فرغم تقويض الحجة القائلة إن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية يأتي من خلال التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين والذي بدأ منذ 20 عامًا من خلال وسيط مخادع ومتآمر وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك استنادًا إلى الحقائق على أرض الواقع والمتجسدة في استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأرض التي من المتوقع أن تقام عليها ال دولة الفلسطينية بما يعرقل قيام هذه الدولة ــ رغم ذلك فقد كان واضحًا أن هناك إصرارًا من قبل بعض الصحف الأمريكية على الترويج لتلك الحجة، فـ"رون بروسور"ــ المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة ــ في مقاله المنشور تحت عنوان "ما هو نوع الدولة الفلسطينية؟" بصحيفة "وول ستريت جورنال" المعروفة بميولها الصهيونية والمعادية للعرب يوم 29 نوفمبر 2012؛ ادعى أن "الأسس من أجل قيام دولة فلسطينية حقيقية وتحقيق سلام حقيقي يمكن إنجازها فقط من خلال العمل الجاد على أرض الواقع والمحادثات المباشرة مع إسرائيل" .. وسؤالنا للمندوب الإسرائيلي هو: هل هناك محادثات تستمر إلى ما لا نهاية؟

وفي الاتجاه ذاته وتحت عنوان استفزازي وهو "الدولة الفلسطينية الإسلامية العنصرية العربية" (مع أن صفة العنصرية هو ما توصف به إسرائيل) شكك " جوزيف كلاين" في مقاله الذي نشرته مجلة "فرونت بيج" (وهي مجلة إلكترونية سياسية محافظة) يوم 2012/12/3، في قدرة الفلسطينيين في الوقت الحالي على الاضطلاع بمسؤولية إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، مشيرًا أن السلطة الفلسطينية التابعة لـــ"عباس" والتي لا تتحكم في قطاع غزة الإسلامي الأصولي (مع أن الغرب هو من منع عباس من التعاون والتنسيق مع حماس التي فازت في انتخابات عام 2006)، الذي ينعدم فيه القانون ــ حسب زعمه ــ تعد بمثابة عيب قاتل في منطق إقامة الدولة الفلسطينية في هذا التوقيت، متجاهلاً شرعية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ومن زاوية أخرى، أوضح "يتسحاق ليئور"– شاعر إسرائيلي ــ في مقاله بصحيفة "هآرتس" يوم 2012/12/3 والذي جاء تحت عنوان "خارج الأحياء اليهودية"، مدى تخبط إسرائيل داخل المجتمع الدولي، وذلك بعد أن علقت آمالها في إجهاض المسعى الفلسطيني، على نحو خاطئ، على شركائها في العالم الغربي، والذين يحتشدون وراء إسرائيل، موضحًا أن كلاً من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا أيدوا الجانب الفلسطيني بكل صدق، بينما اختارت المملكة المتحدة وألمانيا وهما متآمرتان على الشعب الفلسطيني ومنحازتان لإسرائيل الامتناع عن التصويت، وذلك يرجع من وجهة نظره إلى حقيقة أن دعمهم للفلسطينيين يعد أمرًا يقتصر على المبرر الجيوسياسي والاستراتيجي.

وعلى نفس النهج سار الصحفي "روجر بويز" في مقاله يوم 2012/12/4 بصحيفة التايمز البريطانية والذي جاء تحت عنوان: "لماذا المخاطرة بالعزلة الدولية؟"؛ حيث انتقد بشكل حاد عدم وجود أية فراسة لدى "نتانياهو" في تعاطيه مع هذه القضية، مبديًا عدم تفاؤله بإسرائيل وهي في قبضة "نتانياهو"؛ حيث يرى أنه مجرد لاعب محترف في ضروب اللعبة الانتخابية، وأن خططه الخاصة بالتوسع الاستيطاني تأتي انطلاقًا من إيمانه أنه "إذا أردت أن تفوز في الانتخابات فإنه عليك القيام باستعراض عضلاتك"، متجاهلاً عواقب تلك الخطوة والتي لن تؤدي سوى إلى زيادة عزلة إسرائيل، موضحًا أن مسألة "تقسيم الضفة الغربية" و"جعل الدولة الفلسطينية المستقبلية غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع" تدفع إسرائيل إلى الدخول في لعبة الرهانات فيها خطيرة للغاية، لاسيما في ظل التحولات الإقليمية التي أحدثتها ثورات ما يسمى بالربيع العربي، والتي قد تعرض إسرائيل للانتقاد والهجوم على نحو متزايد.

وتركيزًا على رد فعل "نتانياهو" والحكومة الإسرائيلية حيال الإنجاز الفلسطيني في الأمم المتحدة رأت مراسلة صحيفة الجارديان بالقدس "هارييت شيروود" في تقريرها الذي نشر يوم 2012/12/3، أن استيلاء إسرائيل على أكثر من 120 مليون دولار من عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية (وهذه قرصنة)، وموافقة حكومة "نتانياهو" على بناء 3000 وحدة استيطانية جديدة؛ هي ردود فعل تحمل في طياتها تداعيات محفوفة بنتائج عكسية تمامًا بالنسبة لإسرائيل؛ حيث إن هذه الإجراءات تعد بمثابة دليل على رغبة واضعي

السياسات الإسرائيلية الإجرامية في عرقلة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وفق خيار حل الدولتين.

وقد أثار "بن لينفيلد" هذا القلق في مقال نشرته "ذا اسكوتسومان" يوم 2012/12/3 تحت عنوان "إسرائيل تنتهج مسار التحدي بعد تأييد العضوية الفلسطينية بالأمم المتحدة"؛ حيث أوضح أن بناء وحدات جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة والذي يعد تقسيمًا استفزازيًّا للأراضي الفلسطينية سيعمل على تدمير خيار حل الدولتين وتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذا يعني أن على المجتمع الدولي أن يطالب بدولة ثنائية القومية للفلسطينيين والإسرائيليين.

كما لفت "إيال جروس" في مقال بعنوان "التصويت من قبل الأمم المتحدة لصالح فلسطين، قد يدخل إسرائيل بنفسها محكمة لاهاي"، نشرته صحيفة "هآرتس" يوم 2012/12/2 إلى أن هذا الإجراء ــ وهو بناء وحدات استيطانية جديدة ــ كفيل باقتياد إسرائيل أخيرًا إلى المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث أكد "إيال جروس" حقيقة أنه: "إذا ما رفعت شكوى إلى تلك المحكمة، فإن المحكمة سيكون لها دور قانوني في هذه القضية"، لاسيما وأن هذه الممارسات الإسرائيلية تعد جريمة حرب، باعتبار أن الأراضي الفلسطينية الآن أصبحت أراضي محتلة وليست أراضي متنازع عليها حسب قواعد اتفاقية جنيف الرابعة.

وأخيرًا، وبعد تحقيق إنجاز فلسطيني هام في الأمم المتحدة برفع التمثيل من "كيان مراقب" إلى دولة "عضو غير مراقب" يتعين أن تكون الخطوة التالية هي توحيد الجهود من أجل لم شمل الشعب الفلسطيني ليستمر نضاله للحصول على كافة الحقوق الفلسطينية والتي لن تتحقق إلا بالوحدة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2012/12/9

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

غاز شرق المتوسط ..

حقوق عربية واغتصاب إسرائيلي

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

غاز شرق المتوسط ..

حقوق عربية واغتصاب إسرائيلي

أتاحت التكنولوجيا الحديثة حلولاً لمشاكل ما كان يمكن تصور حلها من قبل، وما كان مستحيلاً بالأمس أضحى ممكنًا اليوم، وفي مجال الطاقة بينما كانت الدراسات تشير إلى صعوبة استخراج النفط من الرمال والصخور الزيتية، أتاح التطور التكنولوجي تيسير هذا الاستخراج وإمكانية أن يكون اقتصاديًا، ومع السباق العالمي نحو الطاقة النظيفة تصاعد اهتمام الشركات النفطية بالبحث عن الغاز في أنحاء المعمورة، خاصة المناطق التي سبق مسحها جيولوجيًا وتبين وجود مكامن

غاز فيها، غير أن الوصول إليها كان يبدو صعبًا من الناحية التكنولوجية والإنتاج منها كان يبدو غير اقتصادي.

وبعد ما قامت شركتا شل وبريتش بتروليم بتطوير منصات حفر شبه غاطسة قادرة على العمل على أعماق تصل إلى 1000 متر في 1997 ثم طورتها إلى ما هو أعمق بعد ذلك، وهي المنصات التي عملت أمام سواحل البرازيل وفي خليج المكسيك، حيث أدى استخدام الحفار العملاق "ستاتاي" إلى اكتشاف حوضي "سانتوس" و"كامبوس" في البرازيل على عمق 2000 متر، وهما اللذان يدران على البرازيل حاليًا قرابة 50 مليار دولار سنويًا، تصاعد الاهتمام بنتائج المسوحات التي كانت قد أجريت في منطقة جبل أراتو ستينس الغاطس شرق البحر المتوسط والتي بدأتها بريطانيا في 1966 وتبعتها الولايات المتحدة من 1977 – 2003 وروسيا في 1994 وبلغاريا في 2003، وكذلك الأوراق البحثية العديدة عن جيولوجيا هذه المنطقة ومنها 20 ورقة بحثية إسرائيلية بين عامي 1980 – 1997.

وقد اشتق الجبل المذكور اسمه من العالم السكندري أراتو ستينس ثالث أمناء مكتبة الاسكندرية، ومتابعة لهذه المسوحات والبحوث، وبمعاونة أمريكية تشكل فريق بحثي من جامعتي حيفا الإسرائيلية وكولومبيا في نيويورك لإجراء مسح منهجي هو الأول من نوعه في قاع جبل أراتو ستينس، بل قام هذا الفريق بمسح مماثل لمنطقة شمال البحر الأحمر، وفي 1997 و 1998 أجرى هذا الفريق البحثي ثلاث عمليات حفر أولي على عمق 800 متر في السفح الشمالي لجبل أراتو ستينس، وفي 2003 قامت سفينة نوتيلس الأمريكية المزودة بثلاث غواصات روبوتية مصحوبة بسفينتي أبحاث بلغاريتين بمسح الجوانب الشمالية والشرقية والغربية من الجبل ونشرت خريطة دقيقة له، وفي 2010 استعارت إسرائيل

السفينة المذكورة بغرض إجراء مسح أعماق في إسرائيل، واستكملت نوتيلس مسح السفح الجنوبي لجبل أراتو ستينس ثم مسحت المنطقة الممتدة جنوبًا حتى سواحل مصر ودخلت مياه دلتا النيل، وفي إبريل 2010 أعلنت دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية أن الحوض الشرقي للبحر المتوسط المعروف باسم حوض ليفنتاين وهو نفسه منطقة جبل أراتو ستينس ويمتد على مساحة 83000 كم مربع يحتوي على احتياطي نفط خام غير مكتشف يقدر بـــ 1.7 – 3.7 مليار برميل قابل للاستخراج تكنولوجيا، كما يحتوي على احتياطي غاز قابل للاستخراج تقنيًا يقدر بـــ 122 – 227 تريليون قدم مكعب، وهي كميات فضلاً عن أن بمقدورها أن تصنع رخاءً مشتركًا للبلدان المشاطئة يمكن أن تفتح بابًا للنزاعات فيما بينها والتي قد تتطور إلى صراع واقتتال.

وهذا الاحتياطي من الغاز عند حده الأقصى يأتي تاليًا لاحتياطي تركمانستان "859 تريليون قدم مكعب" ، ولكنه يسبق احتياطي نيجيريا " 180 تريليون قدم مكعب" والجزائر "159 تريليون قدم مكعب" ومصر " 77 تريليون قدم مكعب" والنرويج "73 تريليون قدم مكعب" وأذربيجان "45 تريليون قدم مكعب"، ولكنه لا يخص دولة وحدها، بل يعود إلى الدول المشاطئة لهذا الحوض وهي مصر وفلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا وقبرص، غير أن لجنة شيشنسكي التي أسستها وزارة المالية الإسرائيلية في إبريل 2010 لدراسة السياسة المالية فيما يتعلق بموارد النفط والغاز ادعت أن ثلثي هذا الاحتياطي ملكًا لإسرائيل، وفيما عدا قبرص أثار هذا الإعلام حفيظة هذه الدول، وعلى وجه الخصوص مصر ولبنان وتركيا، بينما سوريا المنشغلة بصراعها الداخلي لم تبد أي موقف، واتجهت السلطة الفلسطينية إلى التفاوض مع إسرائيل لتطوير الحقل المكتشف قبالة سواحل غزة "احتياطيه 1.2 تريليون قدم مكعب"، وهي المفاوضات التي أعلنت السلطة أنها

قامت بها، وذكرت ذلك في تقريرها الذي قدمته للمانحين في 23 سبتمبر الماضي، حيث استمر الجدل حول استغلال هذا الحقل لأكثر من عقد، حينما كانت السلطة الفلسطينية قد منحت شركة "بريتش بتروليم" حقوق التنقيب، وتأمل السلطة الفلسطينية أن تطوير هذا الحقل سيحقق لها نوع من الاستقلال المالي.

وقد جاء إعلان دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية السابق الإشارة إليه تاليًا لإعلان إسرائيل وشركة نوبل إنرجي الأمريكية عن اكتشاف حقل "تامار" في يناير 2009 في منطقة الحوض الذي ذكرته الدائرة، ويبلغ احتياطيه 9 تريليون قدم مكعب" ويبدأ الإنتاج في إبريل 2013 وتقوم شركة نوبل إنرجي بتشغيله، وفي يونيو 2010 تم الإعلان عن اكتشاف حقل ليفنتاين الذي يبلغ احتياطيه 17 تريليون قدم مكعب" ويبدأ الإنتاج في 2016 وتتولى نوبل إنرجي أيضًا تشغيله، ويقع هذان الحقلان في مناطق متنازع عليها، بينما تدعي إسرائيل أنها ملكية خالصة لها، وأنها بهذين الحقلين تكون قد أمنت احتياجاتها من الغاز لعقود قادمة، وقد تأزم الوضع بين لبنان وإسرائيل منذ الإعلان عن اكتشاف حقل "تامار" الذي يقع في الحوض الشرقي المتداخل مع الحدود البحرية الاقتصادية للبنان قبالة مدينة صور، وفي غياب وجود اتفاق لترسيم الحدود البحرية والبرية بين لبنان وإسرائيل، بينما ترى إسرائيل أن الحقل يعود إليها لأن الحدود البحرية يجب أن تكون عمودية على الميل العام للخط الساحلي اللبناني، في مقابل ذلك ترى لبنان أن الحدود البحرية تكون امتدادًا للحدود البرية أو أن الحدود البحرية ترسم خطًا متعامدًا على الخط الساحلي عند رأس الناقورة، وهي النقطة 23 في ترسيم الحدود اللبنانية القبرصية ومن ثم فإن الحقل يعود إليه.

وحتى اللحظة فقد أخفقت وساطات الولايات المتحدة والأمم المتحدة في التوصل إلى حل متوافق عليه بين الطرفين، وتتطلب تسوية النزاع الإسرائيلي –

اللبناني حول هذا الحقل أولاً إنهاء حالة الحرب ثم الاتفاق المشترك على التوجه إلى محكمة العدل الدولية للفصل في المناطق المتنازع عليها إذا فشلت المفاوضات الثنائية، وهو سيناريو صعب التحقيق في ضوء استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية وعربية، ما جعل الباب مفتوحًا لتطور النزاع إلى صراع مع تصاعد التهديدات باستخدام القوة بين الحين والآخر، وقد أدت الأوضاع غير المستقرة في لبنان إلى تأخر لبنان في تزويد الأمم المتحدة بأسانيدها التي تثبت أحقيتها في حقل تامار، بينما جرى تداول تصريحات استخدام القوة بين حزب الله اللبناني ووزير البنية التحتية الإسرائيلي، وفي ربيع 2012 كشفت إسرائيل عن عزمها نشر صواريخ مقلاع داود على منصات إنتاج الغاز في حقلي تامار وليفنتاين، وفي سبتمبر الماضي أعلنت حكومة تيسير الأعمال اللبنانية عن طرح عطاءات للتنقيب عن الغاز في مياهها الإقليمية والاقتصادية، بعد ثلاثة مسوحات سيزمية بينت إمكانية وجود غاز بكميات اقتصادية في هذه المناطق، بل إن شركة سبكترام النرويجية أفادت أن إمكانيات الغاز في هذه المناطق تفوق ما لدى سوريا وقبرص، وبينما لم تبدأ سوريا أعمال التنقيب بعد بسبب مشاكلها السياسية فإن قبرص قد أعلنت في يناير 2011 عن اكتشاف حقل أفرودايت في المنطقة المسماة بلوك 12 بمعرفة شركة نوبل إنرجي، وهذا البلوك يقع في السفح الجنوبي لجبل أراتوستينس.

وإعلان كل من إسرائيل وقبرص عن هذه الاكتشافات وأنها تخصها وحدها كما أثار ردود فعل لبنانية تهدد باشتعال العنف بين إسرائيل ولبنان فيما لو قامت إسرائيل منفردة باستغلال هذه الحقول، فقد أثار أيضًا ردود أفعال عنيفة من جانب تركيا التي سبق أن غزت قبرص في 1974، حيث ترى تركيا أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تقوم بالاستكشاف دون أن تحل قضية انفصال الجزء التركي أو تعلن

تقاسمها أي موارد معه، وأنها أي تركيا ستقوم بالاستكشاف في المنطقة ذاتها التي تقوم قبرص بالاستكشاف فيها حتى لو تطلب ذلك مرافقة سفن حربية، وقامت بتوقيع اتفاق مع قبرص التركية تخولها القيام نيابة عنها بهذا الاستكشاف، ما دعا إسرائيل لإرسال طائرات مقاتلة لإنذار السفن الحربية التركية واعترضتها الطائرات التركية.

ومن المعلوم أن تركيا لا تعترف بحكومة نيقوسيا، كما أن هذه الحكومة لا تعترف بانفصال الشمال الذي يخضع لسيطرة تركيا عسكريًا، وقد دخلت روسيا على الخط آملة أن تنال شركة غاز بروم نصيبًا من كعكة غاز المتوسط من ناحية وأن تنال مقابل وقوفها إلى جانب قبرص جائزة نقل قاعدتها البحرية من سوريا إلى قبرص، وكرد فعل على التصرف التركي الذي وصل إلى حد قصف البوارج التركية للشريط الضيق بين حقلي أفرودايت القبرصي وليفنتاين الإسرائيلي وعرضه كيلومتران قامت إسرائيل بإلغاء صفقة تزويد سلاح الجو التركي بأنظمة استطلاع رؤية متقدمة.

أما جذور رد الفعل المصري فترجع إلى الاتفاق المصري الذي تم مع شركة شل "وشركات نفطية أخرى" ولم تكمله هذه الشركات، وإلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص في 2003، ففي عام 1999 أعطت الهيئة العامة للبترول المصرية امتياز تنقيب بحري ضخم لمساحة 41.5 ألف كم2 لتحالف ضم شل وشركات نفطية أخرى في المنطقة المسماة "تيميد" اختصارًا لشمال شرق المتوسط، وفي 2004 أعلنت شركة شل اكتشاف احتياطي للغاز الطبيعي في بئرين على عمق كبير، وأنها بصدد مواصلة عملها لتحويل هذه الحقول إلى حقول منتجة استعانة بالحفار ستناتاي السابق الإشارة إليه، وقامت بالفعل بحفر 3 آبار بعمق 2448 متر وفجأة انقطعت أخبار حفريات الغاز إلى أن أصدرت دائرة المسح

الجيولوجي الأمريكية إعلانها السابق الإشارة إليه، وأعلنت الاكتشافات الإسرائيلية وأعلنت شل في 2011 الانسحاب من امتياز التنقيب المصري في منطقة "نيميد" التي تتضمن جنوب أراتوستينس متذرعة بارتفاع التكاليف، وفي 2003 قامت مصر بترسيم حدودها البحرية مع قبرص، بينما لم تكن مصر التي أبرمت اتفاقية سلام مع إسرائيل في 1979 قد قامت بترسيم حدودها البحرية مع إسرائيل، وبإبرام مصر اتفاقية ترسيم الحدود مع قبرص لا يحق لطرف ثالث أن يتدخل في هذه المنطقة الممتدة بينهما، ولكن قبرص قامت في 2010 بإبرام اتفاقية ترسيم حدود مع إسرائيل دون أن تكون مصر حاضرة لهذا الاتفاق الذي يمس الاتفاقية المصرية – القبرصية، إذ يتناول الحد الشرقي للمنطقة الاقتصادية لكل من قبرص ومصر.

ويبلغ عمق حقل ليفنتاين 2500 متر أي نفس عمق الحقول التي اكتشفتها شل ولم تطورها، بما يعني أن إسرائيل تسحب من نفس طبقة الغاز المصرية، وأكثر من هذا فإن إسرائيل أعلنت في 30 إبريل 2012 عن كشف غازي تجاري جديد هو حقل شمشون على بعد 1086 متر جنوب ليفنتاين، وهذه الاكتشافات تقع جنوب جبل أراتوستينس الذي يبعد 235 كم عن إسرائيل و 191 كم عن الساحل المصري، وتكون إسرائيل بهذا التصرف قد خالفت القانون الدولي للبحار الذي وقعته مصر في 30 مارس 1982، وتكون بحكم هذا القانون مغتصبة لحقوق الآخرين، وبالنسبة لمصر فإننا نجد ما يلي:

1 – مادام أنه لا يوجد ترسيم حدود بحرية بين مصر وإسرائيل فإن إسرائيل تكون قد أعتدت على احتياطيات مصر الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لها.

2 – مادام أنه يوجد نفط طبيعي فإن سيولة النفط لا تعترف بالحدود التي يصنعها الإنسان، فهي متحركة تنتقل من المناطق عالية الضغط إلى المناطق منخفضة الضغط، ومن ثم من يبدأ الحفر والإنتاج يسيطر على حقوق الآخرين.

وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1974 قد أصدرت القرار 3018 بشأن إنشاء نظام اقتصادي دولي يقوم على المساواة بين الدول وسيادة كل دولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، ومن ثم فإذا ما بدأت أي دولة باستغلال حقول نفط ومدت مجالها إلى إقليم دولة مجاورة تكون هذه الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تلحق الدولة الجار.

وفي هذا الموقف لا تجد مصر أمامها إلا التفاوض مع الجانب الإسرائيلي وفي حال فشل المفوضات تلجأ إلى التحكيم الدولي، ولكن إلى أن يتم تسوية النزاعات اللبنانية الإسرائيلية، والمصرية – الإسرائيلية، والتركية القبرصية، فإنه يتعين وقف الاستغلال المنفرد الذي تتجه إليه كل من إسرائيل وقبرص، كما أنه يتعين على الشركات النفطية المدعوة للبحث والتنقيب أن تكف عن هذا النشاط في هذه المناطق ريثما يتم التوصل إلى حلول مرضية للأطراف المتنازعة، واستثمارًا للموارد المحتملة في المناطق غير المتنازع عليها، أعلنت بريتش بتروليم مؤخرًا عن استثمار 10 مليارات دولار في أعمال التنقيب في السنوات الخمس القادمة في المناطق التابعة لمصر مع توقعها أن ترفع الاحتياطي المصري من الغاز الطبيعي البالغ 77 تريليون قدم مكعب" بنسبة 20%.

وإذا كانت إسرائيل قد دأبت على اغتصاب حقوق الآخرين وعدم احترام القانون الدولي، وهي إلى الآن غير موقعة على قانون الأمم المتحدة للبحار الذي يعد المرجع الأساسي للفصل في هذا النزاع بين أطرافه المختلفة، فإن المجتمع الدولي وفي مقدمته الأمم المتحدة مطالب بأن يحملها إلى جادة الصواب تجنبًا

لمزيد من الصراعات، وحتى تكون الاكتشافات النفطية والغازية في منطقة شرق المتوسط مصدرًا لرخاء شعوبها التي تعاني كلها فقرًا في الطاقة وتنفق جزءًا كبيرًا من إيراداتها في الحصول عليه، وعلى رأس المجتمع الدولي تأتي الولايات المتحدة التي كانت شركاتها النفطية وهيئاتها البحثية في مقدمة من عاون إسرائيل على هذه الاكتشافات، كما أن هذه الشركات الأمريكية هي من يشغل ويدير الحقول المكتشفة، وإذا كانت جملة هذه الاكتشافات لن تغير كثيرًا من ميزان الطاقة الدولي في الغاز الذي تتربع فيه روسيا على قمة حائزي الاحتياطي تليها إيران ثم قطر، فإن وقوع هذه الاكتشافات وسط عدد من الدول الجوعى إلى الطاقة وتتسم علاقاتها البينية بالطابع الصراعي غالبًا يعني مصدرًا جديدًا للتوتر في المنطقة كلها هي في غنى عنه إذا جرى تحكيم العقل، ووجدت إسرائيل أنه من الأفضل لها أن تعيش في سلام مع بيئتها الإقليمية بدلاً من أن تظل في حالة صراع دائم معها.

مركز الخليج للدراسات **2012/12/11**

الاستراتيجية